وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص : اقتصاد التنمية

برامج التنمية الاقتصادية و اثارها على الجنوب الكبير – دراسة ولاية اليزي–2001–2019–

من إعداد الطالب:
العباسي محمد

تحت إشراف الأستاذ
د/ آيت محمد مراد

السنة الجامعية 2020/2019

شكر و عرفان:

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على احسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد ان لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه و نشهد ان سيدنا و نبينا محمد عبده ورسوله الداعي الى رضوانه صلى الله عليه و على اله و اصحابه و اتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع اتقدم بجزيل الشكر الى الوالدين العزيزين الذين اعانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، واكمال الدراسة الجامعية و البحث، كما اتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الاستاذ الدكتور **ايت محمد مراد** الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لايفاء حقه، بصبره الكبير ، ولتوجهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، و التي ساهمت بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل ، الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز واتمام هذا العمل.

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صدق الله العظيم

اهداء

احمد الله عز وجل على منه و عونه لاتمام هذا البحث

الى الذي وهبني كل مايملك حتى احقق له أماله الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الانسانية بكل قوه، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام ،الى مدرستي الاولى في الحياة ....**ابي** الغالي اطال الله في عمره؛

الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان ، الى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة بخطوة في عملي، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان **امي** جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين، وأطال الله في عمرها.

الى اروع من جسد الحب بكل معانيه... فكانت السند و العطاء ....قدمت لي الكثير في صور من الصبر...وأمل ....ومحبة....لن اقول شكرا...بل ساعيش الشكر معك دائما....**زوجتي**.

الى الاعين التي استمد منهما القوة و الاستمرار....اعذب ما في عمري....**سلسبيل، عبد الرزاق، تسنيم**

الى المحبة التي لا تنضب...و الخير بلا حدود....الى من شاركتهم كل حياتي و تقاسموا معي عبئ الحياة ...**اخوتي و اخواتي**.

الى الاهل و الاصدقاء الذين رافقوني ، وشجعوا خطواتي عندما غالبتها الايام...

الى اساتذتي و اهل الفضل ،الذين غمروني بالتقدير و النصيحة و التوجيه و الارشاد.

ملخص الدراسة

تعد تنمية مناطق الجنوب بصفة عامة و ولاية إليزي بصفة خاصة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لأن الهدف الأساسي هو عملية تنمية شاملة من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير شروط حياة أفضل، وذلك لا يكون إلا بتنمية مجموعة من القطاعات بما فيها قطاع الصحة وقطاع السكان و الخدمات وغيرها من القطاعات ، من خلال وضع الآليات الفعالة و الاستراتيجيات الناجحة ، كما يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة وواضحة، وهذا بتجسيدها في برامج تنموية ذات أبعاد اقتصادية أولا ثم اجتماعية، ترتكز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة وتوظيفها من اجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي ولتجسيد هذه الأبعاد وبلوغ الأهداف المرجوة من خلال هذه الاستراتيجيات، فانه يلزم على الحكومة الإعداد والتنفيذ الفعال للبرامج الخاصة بدعم التنمية المحلية المستدامة، التي تعد كإطار أساسي لإحداث تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة بشقيها المادي والبشري لتكون بذلك بديلا دائما ومتجددا.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية الجهوية، التنمية القطاعية، الوفرات الخارجية، برامج التنمية الاقتصادية، مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اعتمادات الدفع.

Résumé

Le développement des régions du sud en général et de Wilaya d'Illizi en particulier est l'une des stratégies de développement économique et social de l'Algérie, car l'objectif principal est un processus de développement global par l'amélioration du niveau de vie de l'individu et de meilleures conditions de vie, et cela ne peut se faire qu'en développant un ensemble de secteurs, y compris le secteur de la santé. Et le secteur de la population, les services et autres secteurs, en développant des mécanismes efficaces et des stratégies efficaces, car ils doivent être basés sur des données réalistes et avec des objectifs précis et clairs, Ceci est par incarnation dans des programmes de développement aux dimensions d'abord économique puis sociale, basés sur la nécessité d'exploiter toutes les ressources locales disponibles et de les utiliser afin de susciter et de développer le développement au niveau local et d'incarner ces dimensions et d'atteindre les objectifs souhaités à travers ces stratégies. Le gouvernement doit préparer et mettre en œuvre efficacement les programmes de soutien Le développement local durable, qui est considéré comme un cadre de base pour parvenir à un développement local global et durable qui dépend des ressources locales disponibles, tant matérielles qu'humaines, est une alternative permanente et renouvelable.

Mots clés: Développement économique, développement régional, développement sectoriel, épargne externe, programmes de développement économique, indicateurs de développement économique et social, crédits de paiement.

البيـــان	الصفحة
شكر و عرفان	
الفهرس	
فهرس الجداول	
مقدمة عامة	
الفصل الأول : التنمية الاقتصادية و مفاهيمها	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية	04
المطلب الأول مفهوم التنمية الاقتصادية وبعدها السياسي و التاريخي	04
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	06
المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية	10
المطلب الرابع: مؤشرات التنمية و قياسها	17
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	25
المطلب الاول: النظريات الحديثة	16
المطلب الثاني: الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية- اجماع واشنطن-	29
المطلب الثالث:الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية	36
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	38
المطلب الأول: ماهية التمويل	38
المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية	40
المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية	43
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر 1980 -2019	55
تمهيد الفصل الثاني	56
المبحث الأول: استراتيجية التنمية في الجزائر بعد 1980	57
المطلب الأول: المخطط الخماسي الاول (1980-1984)	60
المطلب الثاني:المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	67
المبحث الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري بعد الشروع في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق	71
المطلب الأول: تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق	71

المطلب الثاني: واقع تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات	74
المبحث الثالث: برامج التنمية الاقتصادية كسياسة الإنعاش الاقتصادي	84
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) PSRE	85
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) PCSC	90
المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) PCCE	93
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) PACE	97
خلاصة الفصل الثاني	103
الفصل الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في الجنوب الكبير دراسة حالة ولاية اليزي 2001-2019	104
تمهيد الفصل الثالث	105
المبحث الأول: التعريف بولايات الجنوب الكبير	106
المطلب الاول: واقع التنمية في ولاية تمنراست	107
المطلب الثاني: واقع التنمية في ولاية تندوف	110
المطلب الثالث: واقع التنمية في ولاية ادرار	115
المبحث الثاني: برامج التنمية في اليزي – دراسة تطبيقية-	119
المطلب الأول: واقع التنمية في اليزي قبل سنة 2001	120
المطلب الثاني: برامج التنمية في اليزي خلال الفترة 2001-2014	122
المطلب الثالث: برامج التنمية في اليزي خلال الفترة 2015-2019	144
المبحث الثالث: أثار التنمية الاقتصادية في اليزي خلال الفترة 2001-2019	150
المطلب الأول: أهم المشاريع التي استفادت منها ولاية اليزي خلال الفترة 2001-2019	150
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التنمية على مستوى ولاية اليزي	166
المطلب الثالث: معوقات و الآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية في ولاية اليزي	172
خلاصة الفصل الثالث	179
خاتمة عامة	180
قائمة المراجع	183

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01.02	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	62
02.02	استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	68
03.02	التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	87
04.02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	88
05.02	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	91
06.02	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	95
07.02	توزيع ميزانية التجهيز 2015	98
01.03	ترتيب ولايات الجنوب الجزائري وطنيا حسب المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2015	106
02.03	توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2010-2014	116
03.03	تغيرات ملامح التنمية في ولاية ادرار	117
04.03	يبين استهلاك اعتمادات الدفع 2009	130
05.03	مجموع اعتمادات الدفع 2010	133
06.03	البرنامج الجاري إنجازه حسب البلديات 2014	136
07.03	البرنامج الخاص بصندوق تطوير مناطق الجنوب حسب البلديات 2014	138
08.03	وضعية إعتمادات الدفع إلى نهاية سنة 2016:	145
09.03	الإعتمادات المتوفرة 2017	147
10.03	مقارنة إستهلاكات إعتمادات الدفع إلى غاية 31 ديسمبر 2019 مع 31 ديسمبر 2017	148
11.03	**مؤشرات قطاع الصحة**	169
12.03	تطورت مختلف المؤشرات التربوية إيجابا خلال العشريين سنة الأخيرة	170
13.03	مؤشرات إحصائية لقطاع التربية ، التعليم الابتدائي	171
14.03	مؤشرات إحصائية لقطاع التربية ، التعليم المتوسط	171
15.03	مؤشرات إحصائية لقطاع التربية ، التعليم الثانوي	172

مقدمة عـــامة

منذ الحرب العالمية الثانية برز ما يصطلح عليه مفهوم اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية ، مما جعل البلدان النامية تركز جهودها على تنمية اقتصادياتها حتى تساير التطور الحاصل في الدول المتقدمة، إضافة إلى كون هذه الأخيرة تولي أهمية كذلك لمصلحتها التي تتوافق و التنمية في البلدان النامية .

وما يلاحظ في البلدان النامية أن هيكلها الاقتصادي مزدوجة مقارنة بالدول المتقدمة، كما أنها تتميز بانخفاض معدلات النمو وارتفاع عدد السكان و انخفاض المستوى المعيشي، لذا وجب عليها وضع إستراتيجية تنموية تتسم بالشمولية نسبيا أي أنها تمس كل القطاعات.

إن واقع سياسات التنمية المتبعة في الدول النامية يكمن في السعي للوصول إلى نمط حياة الدول الغربية دون مراعاة طبيعة الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، مما خلق نوعا من التنمية المشوهة، و دعم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل الوطني مما يستوجب إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية.

فالنهوض بالاقتصاد أو التنمية الاقتصادية هي الشغل الشاغل لجميع الدول، و الجزائر من بين هذه الدول، فالحكومات الجزائرية المتعاقبة كان هدفها الأساسي النهوض بالاقتصاد الجزائري و إيجاد بديل لعائدات البترول، حيث كان لانهيار أسعار البترول مع نهاية الثمانينيات أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري، الذي نتج عنها أزمات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي و الاستقرار السياسي في البلاد ، لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية كقاطرة أولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية والأمنية، ولخلق مصداقية للهيئات الرسمية في ظل مؤشرات كانت تنذر بانهيار مؤسسات الدولة .

ومن اجل ذلك تم إعداد مخططات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإفراد وتطوير التعليم و تعميم الرعاية الصحية اللائقة، و الانطلاق بمشاريع تنموية كبرى لبناء منشات قاعدية جديدة وتطوير البنية التحتية الموجودة، و الاهتمام بالأرياف و دعم القطاع الفلاحي من اجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية ، و الالتفات إلى منطقتي الهضاب العليا والجنوب الكبير.

وتظهر لنا مشاريع التنمية ضمن سلسلة من الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة منذ سنة 2000 في اطر برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001– 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة

2005 – 2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006 – 2009 ، و تم مواصلة هذه المشاريع في إطار المخطط الخماسي 2010– 2014 .وتضاف إجراءات خاصة للأهداف التي سبق و أن تم تسطيرها بالنسبة للجنوب في المخطط الوطني للتنمية 2015– 2019 قصد توسيع القاعدة الاقتصادية لهذه المناطق وتكثيف فرص التشغيل والسكن بالنسبة للسكان النشطين المحليين لا سيما الشباب قصد تحسين المستوى المعيشي العام.

الإشكالية المطروحة

إذا كانت المشاريع المعلن عنها في إطار البرامج التنموية كبيرة وضخمة بقدر ضخامة الأموال التي بددت فيها، فيجب أن تكون لهذه المشاريع الفائدة المرجوة، كما يكون لها الدفعة القوية بالنهوض بالتنمية الاقتصادية. فالسؤال الذي يطرح نفسه، أو الإشكالية التي نطرحها في هذا السياق:

– ما مدى نجاح هذه البرامج و المخططات في الجنوب الكبير (ادرار ، تندوف، تمنراست، اليزي)؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 2001– 2019؟
- هل استفادت ولاية اليزي من الوفرات الخارجية المترتبة عن الاستثمارات في الجنوب الكبير؟

الفرضيـــــات

- برامج التنمية خصصت لها مبالغ كبيرة و استهدفت كل القطاعات.
- المشاريع التنموية الكبرى شملت مختلف مناطق الوطن ولها أهمية بالغة في تطوير الأنشطة الاقتصادية و أهمية بالغة في تلبية احتياجات السكان .
- الهدف من هذه البرامج هو خلق اقتصاد متنوع.
- وضع برامج خاصة بمناطق الجنوب دلالة على إيجاد توازن جهوي .
- ولاية اليزي استفادت من مبالغ مالية ضخمة خلال الفترة 2001–2019 لكن يبدو انه لم تحقق تحسينات حقيقية نسبية و جذرية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.
- اهمية نجاعة الاستثمارات خاصة انها تقلص من النفقات و تحقق الاهداف.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- ❖ عرض أهم المشاريع التنموية، واهم جهود الدولة الجزائرية في تطوير مناطق الجنوب الجزائري الذي يعد المصدر الأساسي للدخل الاقتصادي الجزائري. وكذا عرض أهم البرامج و السياسات التنموية في الجنوب، وبذلك تكون هذه الدراسة مرجعا علميا لمن يريد الرجوع إليه.
- ❖ التفاوت في توزيع المشاريع التنموية، لأنه كثيرا ما توزع هذه المشاريع في مناطق على حساب مناطق أخرى.
- ❖ محاولة إيجاد حلول نسبية ملائمة للربط بين المنافع و المكاسب التي يمكن جنيها من هذه البرامج وتقليل سلبياتها على الاقتصاد الجزائري.
- ❖ ولعل السبب الرئيسي وراء الدراسة هو محاولة تحليل التحولات الهيكلية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة و مناطق الجنوب الجزائري بصفة خاصة في بداية الألفية الثالثة إثر عمليات التصحيح و التعديل الهيكلي، و تحول نظامها الاقتصادي من التوجيه إلى اقتصاد السوق.

اهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في تناولها لموضوع يتسم بالأهمية البالغة خاصة في جانبه التطبيقي ، كونه موضوع متميز ، حيث لم يسبق البحث فيه في ولاية اليزي، حيث يعتقد أن هناك محدودية في شيوع ودراسة موضوع إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجنوب الجزائري و دورها الحقيقي في تفعيل التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار سنظهر أهم ولايات الجنوب الجزائري التي ركزت الحكومة الجزائرية على تنميتها و كذا إبراز أهم القطاعات التي استحوذت على المشاريع الكبرى من خلال هذه البرامج التنموية.

منهجية الدراسة:

اعتمادنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرجوة، لذا فإنه من خلال هذا المنهج يمكن التعرف ودراسة تطور التنمية الاقتصادية في ولاية اليزي وإبراز أثارها الاقتصادية.

بالإضافة الى بعض الأدوات المنهجية لتعزيز المنهج الوصفي التحليلي و التي على رأسها أدوات التعميم، أداة المقارنة، أدوات للقياس(كمية)، من خلال توظيف المؤشرات الاجتماعية ،الاقتصادية و

المالية و التي من خلالها سنعطي أهمية كبيرة لعرض و تحليل التنمية الجهوية (اليزي، ادرار، تندوف ، تنمراست) في علاقاتها مع التنمية القطاعية (الصحة، التعليم، السكن،...)

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب لاختيار الموضوع محل الدراسة الى كون المشاريع التنموية لمناطق الجنوب الجزائري خاصة الجنوب الكبير اكتست أهمية كبيرة لدى السلطات العمومية الجزائرية طيلة الخمسة عشرة سنة السابقة 2015/2001 وحتى الخماسي الحالي 2019/2015 ، وتراهن عليها كثيرا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة لهذه المناطق مما يحتم علينا متابعة مدى نجاح هذا الرهان الاستراتيجي.

ولعل السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع هو تطابق تخصصنا (اقتصاد التنمية) مع الموضوع وكذلك المنصب العالي الذي نشغله (مدير فرعي لتقديرات الميزانية) لدى المديرية الجهوية للميزانية ورقلة . و كذا منصب مفتش محلل مركزي للميزانية لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية ايليزي، الذي مكنني من جمع المعلومات اللازمة (الاحتكاك بالواقع) .

صعوبة الموضوع:

- محدودية المراجع و الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع باستثناء الدراسات التالية:

– زرنوح ياسمينة بعنوان إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر 2014.

– عبو عمر، مداخلة بعنوان التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، في إطار الملتقى الوطني بولاية ام البواقي سنة 2014.

– ازرمان كريم بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2009.

– جمعون نوال بعنوان واقع التنمية في الجزائر2016.

– سايح بوزيد بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر2017.

- تعتبر ولاية اليزي حديثة النشأة ولها خصوصيات كثيرة منها (شساعة مساحة الولاية، ترتيب الولاية 47 قبل تندوف من حيث التعداد السكاني)

تقسيم الدراسة:

من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية وتنتهي بخاتمة عامة و هي على النحو التالي:

الفصل الأول يتناول مفاهيم عامة عن التنمية الاقتصادية، متطرقا إلى أنواع التنمية وأسبابها وأهداف و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر و أهم البرامج التي طبقتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة، أما الفصل الثالث والأخير فهو عبارة عن دراسة تطبيقية لإظهار حال التنمية الاقتصادية في ولاية اليزي واهم المشاريع التي حظيت بها هذه الولاية وما مدى نجاح هذه البرامج التنموية خاصة على القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الأخير تنتهي الدراسة بخاتمة تندرج فيها مجموعة من النتائج و التوصيات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية و مفاهيمها.

تمهيد

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، وترتبط التنمية الاقتصادية بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر...

فمفهوم التنمية من اهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين ، حيث اطلق على عملية تاسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى بـ عملية التنمية و تبرز اهمية مفهوم التنمية في تعدد ابعاده و مستوياته و تشابكه مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط و الانتاج و التقدم. وقد برز بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل منذ هوره في الاقتصاد البريطاني * ادم سميث* في الربع الاخير من القرن الثامن عشر و استخدام للدلالة على حدوث التطور في المجتمع بمصطلح التقدم المادي او الاقتصادي.

كما ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بالصورة التي تكفل زيادة درجات الاشباع للحاجات الاساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتحسين توزيع عائد الايتغلال.

للتعرف على التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفاهيمها و ابراز مختلف السياسات التي تعطي الاولوية لمساهمتها بشكل اساسي في رفع كفاءة الانتاجية و الاقتصادية المبنية اساسا على عدة متطلبات تسمح بالاستجابة لنماذج و استراتيجيات تنطوي على العوامل الاساسية التي تخدم التنمية عامة، ومهما اختلفت اراء و نماذج و استراتيجيات التنمية في تحديد هذه الاساليب و الوسائل او ترتيبها حسب الاولوية او تحديد العلاقة و التكامل فيما بينها فان النتيجة هي تحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل من ماهية التنمية الاقتصادية و تاريخها و كذا النظريات التي اهتمت بها من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول** : ماهية التنمية الاقتصادية و بعدها السياسي و التاريخي.

- **المبحث الثاني:** نظريات التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثالث :** مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية و بعدها السياسي و التاريخي

لولا قضية التخلف التي عان منها كثير من الدول لظل النمو و التنمية الاقتصادية مصطلحا واحدا، حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف و في القضايا التي يعالجانها. فالأول يعني ببساطة الزيادة في كمية و قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، و هو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة، وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية و هذا من كونه (النمو) كان إلى وقت كبير مقياسا للرفاهية، حيث و مع ظهور المشاكل التنموية تحولت الأدبيات الاقتصادية إلى تخصيص الأولوية لمثل هذه المعوقات التي أصبحت ضمن أولويات برامج الأحزاب السياسية عند التقدم لنيل ثقة الشعوب .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقضية التنمية الاقتصادية بعداً مجتمعياً على مستوي العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش أما الدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ... أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه.

إن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر... ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ... وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم ..... إلخ.

وعلى هذا فان هذه العجلة السريعة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. [1]

إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف وأن أحداث هذا التغير في هيكل المجتمع على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية. التنمية عمل تقدمي ذلك إنها تهدف إلى

(1) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005)،ص.11.

الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وهى تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية أي أنها تطوير لكافة بنا المجتمع وهذا يعنى إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.

ويختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم يتفق عليه بشأن التنمية الاقتصادية. ولدى البعض اتجاهات لاستعمال عدة مصطلحات تعطى مفهوم للتنمية مثل النمو الاقتصادي في حين يرى آخرون أن ثمة اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات وان كان التركيز في هذا الصدد يكون حول مصطلحين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

النمو الاقتصادي:

هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما انه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانيه[1] . في حين أن التنمية الاقتصادية[2] تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي و في نصيب الفرد ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين و تزيد قدرات الاقتصاد القومي يصاحب ذلك تغيرات بنيانيه تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل .. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة. ويشير جاولت أن مفهوم التنمية يحتوى ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهى:

1. توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم، مأكل، علاج ، مسكن وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف)؛
2. احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة؛
3. الحرية وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Développement فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. و يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن

(1) ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي ، دار الفكر العربي سنة 1995، ص ص 10.09.

(2) يسري دعيس، البيئة و التنمية المستدامة قضايا و تحديات و حلول، الجزء الأول، البيطاش سنتر و التوزيع، الإسكندرية، سنة 2006، ص 487

مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

جاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة** لعام 1956م[1] أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم. في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، تتم من خلال أيدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

أما "نيتل" و"روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية –بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة

و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:[1]

(1) منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، المجلد 01، الطبعة 01، سنة النشر 2016، ص 181.

(1) عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، دنيا الوطن، سنة النشر 2014، ص 03.

1- **زيادة الدخل القومي** : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذالك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا

-2 - **رفع مستوى المعيشة** : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى معيشة ، وكذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحلة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على

النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض.

و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

– 3– تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، و هذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين:

–حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع[1] ، ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل علىه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى ان الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل علىه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق للعمل على زيادة

(1) عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مرجع سابق ، ص 04

نشاط الأعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال ، لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

-4- تعديل التركيب النسبي:

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، والبحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:[1]

أ- ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز .

ت- ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

ث- توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المحددات في التغيرات المتعددة للمجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

(1) عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مرجع سابق ، ص 06.

1- تراكم رأس المال:

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جداً لتحقيق التنمية ، ولكن هذه العملية تتطلب أولاً توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها ، ولكي تتم عملية الاستثمار لا بد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد ، ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة ، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية ، ولكن زيادة الإنتاج الحاصلة على حساب زيادة رأس المال تتعلق بعاملين هامين يظهران من خلال المعادلة التالية[1] : $dy = dk \div m$ حيث ان dy تعبر عن الزيادة في الانتاج ، dk الزيادة في رأس مال المستثمر ، m معامل رأس المال .

وهنا في المعادلة يمكن القول : إن dy يمكن أن تعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أي يمكن أن تعبر بشكل أو بآخر عن معدلات النمو المتحققة .

ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال المستثمر في الإنتاج وبين قيمة المنتجات المتولدة عنه، وبمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات الرأسمالية الواجب استثمارها مقابل الحصول على وحدة واحدة من المنتجات.

وسيتم الآن ذكر بعض العوامل المؤثرة على معامل رأس المال لأن كل ما يؤثر في زيادة أو تخفيض معامل رأس المال من شأنه أن يؤثر بدوره في معدلات النمو المتحققة ، ومن هذه العوامل :

أ . كيفية استخدام رأس المال المتراكم: هل تم استخدامه لاستبدال أرصدة الإنتاج القديمة المستهلكة بأخرى جديدة، أم تم إضافة أرصدة إنتاج جديدة ؟.

(1) حبيب مطانيوس ،التنمية الاقتصادية ،جامعة دمشق،الطبعة 01 ، تاريخ النشر 1996، ص 80

حيث أن إضافة أرصدة إنتاج جديدة سوف تؤدي إلى زيادة حجم المنتجات بشكل أكبر من استبدال الجديدة بالقديمة. حيث أن معامل رأس المال سوف يتجه نحو الانخفاض كلما كان نصيب الاستثمارات في إضافة أرصدة إنتاجية جديدة في مجمل الاستثمارات أكبر .

ب . البنية الهيكلية لرأس المال المستثمر: هل تم توزيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية المباشرة أم في المجالات الإنتاجية غير المباشرة (مثل القاعدة الهيكلية، السكن، الطرقات....)؟

حيث أن الأخيرة لا تساهم في زيادة الإنتاج بصورة مباشرة، وأنه كلما زاد نصيب الاستثمارات في المباني والإنشاءات كلما ارتفعت قيمة معامل رأس المال، وبالتالي انخفض الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من نفس كمية رأس المال المستثمر في مجالات إنتاجية مباشرة، كما أن التركيب البنيوي للاستثمارات يتحدد بعوامل موضوعية ، مثل الارتباط المتبادل لبعض الأنشطة والفروع الاقتصادية من جهة (ارتباطها مع العالم الخارجي مثلاً) ، والتطور الاقتصادي للبلد المعني من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال : قد لا يؤدي توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة والفروع ذات معامل رأس المال المتدني إلى تحقيق معدل نمو مرتفع بصورة آلية ، وذلك أنه من خلال المبادلات مع العالم الخارجي ، فإن منتجات الفروع ذات الكثافة الرأسمالية العالية المستوردة من الخارج تبادل بكميات أكبر من المنتجات الوطنية المنتجة في فروع ذات كثافة رأسمالية ضعيفة، والنتيجة أن معدل النمو في البلد المعني سيكون أقل مما يعطيه التركيب البنيوي الوطني للرأسمال المستثمر داخلياً [1] .

ج . مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية : كلما تدنى مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية ترتب على ذلك ارتفاع في قيمة معامل رأس المال وبالتالي تدني في معدلات النمو، لذلك يتوجب عند القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع إعطاء أهمية خاصة لمستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية الممكنة في ضوء حجم الطلب الداخلي وإمكانيات التصدير للخارج .

د . مستوى تركز الاستثمارات: ويقصد بتركز الاستثمارات تركز رأس المال الذي يعني تركز نشاط اقتصادي معين بيد عدد من المؤسسات الكبيرة الاحتكارية أو الاتحادات الصناعية ، إذ أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر فعالية من المؤسسات الصغيرة، والاتحادات الصناعية تكون أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير من المؤسسات المنعزلة، كما يقصد بتركز الاستثمارات تقصير فترة إنجاز المشاريع التي من شأنها تقليص حجم الرأسمال المستثمر غير الداخل في عملية الإنتاج بعد، وبالتالي

(1) حبيب مطنيوس حبيب. مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 83 .

تؤدي إلى تخفيض معامل رأس المال. وتركز الاستثمارات يعني أيضاً تركيزها في بعض اتجاهات النمو الرئيسة اللازمة لتحقيق أهداف محددة .

وفي البلدان النامية تبرز مشكلة تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج الذي يعتبر من الضروري تقديره كما ذكر سابقاً فمن الكتّاب من يرى أن هذه النسبة مرتفعة في البلدان النامية بسبب الاتجاه نحو مجالات تتطلب مقادير مرتفعة من رأس المال اللازم لتوليد ناتج إضافي، كما أن محدودية الموارد الطبيعية تستدعي ضرورة إحلال رأس المال محل الموارد ، إضافة إلى انخفاض كفاءة استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة وبالتالي ارتفاع معامل رأس المال إلى الإنتاج ، وبالمقابل فإن هناك من يرى بأن توفر موارد طبيعية غير مستغلة يمكّن من تحقيق ناتج مرتفع من خلال استخدامها برأسمال قليل [1] ، ومعامل رأس المال مرتبط أيضاً بمراحل النمو التي يمر بها الاقتصاد الوطني ، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة الإنتاج الصناعي الصغير، حيث يغلب العمل الحرفي والمؤسسات الصغيرة يكون معامل رأس المال منخفضاً بسبب غلبة العمل اليدوي على العمل الآلي ، أما مع بداية توضع الإنتاج الصناعي الكبير فترتفع قيمة معامل رأس المال بسبب توجيه استثمارات كبيرة إلى القاعدة الهيكلية وضرورة بناء فروع صناعية جديدة كثيرة. وبعد أن تكون القاعدة الهيكلية قد أقيمت تبدأ مرحلة غلبة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في مجمل الاستثمارات الرأسمالية وكذلك يزداد دور التقدم التقني كعامل من عوامل التوفير في الاستثمارات الرأسمالية وبالتالي ينخفض معامل رأس المال .

وغالبية البلدان النامية تتأرجح بين المرحلتين الأولى والثانية ، لذلك إذا أرادت أن تحقق تنمية أسرع وأوسع وأن تدفع اقتصاداتها نحو الأمام عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال بالمقارنة بما هو عليه الحالي في الوقت الحاضر .

2- الموارد الطبيعية :

هناك خلاف واضح بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية، فمنهم من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً حاسماً وأساسياً في عملية التنمية ، ويربطون بين توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا.... وتحقيق النمو فيها، أما الآخرون فيرون أنها لا تلعب دوراً حاسماً في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها تساعد على ذلك، فهناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق تنمية جيدة جداً رغم افتقارها للموارد الطبيعية، وبالمقابل هناك بلدان نامية تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق تنميتها في الوقت الحاضر، وفي سياق هذا الحديث لا بد أن يذكر الاختلاف الكبير بين البلدان النامية

(1) خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النشر عالم الكتب الحديث ، الطبعة 01،تاريخ النشر 2006 ، بيروت ،ص 187

والمتقدمة وهو أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، والقدر الواسع من رأس المال وكفاءة العنصر البشري، والفن الإنتاجي المتطور، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تُحلُ العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبذلك تعوض النقص في الموارد الطبيعية، كما أنها تستطيع أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية ، كما أنها تستطيع أن تعوض النقص باستيراد ما تحتاجه من الموارد .

أما وضع البلدان النامية المتمثل بنقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته في جعل قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة ، ويضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية .

3- الموارد البشرية :

تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ولكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي. يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل:

أ- إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

ب- الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية يجب أن تتضمن أيضاً تخطيطاً للموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، ومن الملاحظ أنه في مجرى عملية التنمية في البلدان النامية قد وجّه استثمار قليل للغاية في تنمية الموارد البشرية ويعود السبب في ذلك إلى[1]:

(1) خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 194- 195 .

- إن عملية الاستثمار في الموارد البشرية تستغرق وقتاً طويلاً ولا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار إلا بعد فترات طويلة قد تصل إلى 15 سنة وقد تزيد عن ذلك .
- إن الاهتمام بهذا الجانب برز أخيراً، ولم تتوفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي .

لقد تركز اهتمام معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية وتبريرهم أن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسماً في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال البشري ، وهنا يمكن القول : إن الموارد البشرية أصبحت الأساس في ثروة الأمم حيث أن رأس المال والموارد الطبيعية عوامل سلبية في عملية الإنتاج ، وأن الكائنات البشرية هي العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال وتستغل هذه الموارد الطبيعية، وتبني السياسة الاقتصادية ، وتعمل باتجاه تحقيق التنمية، وخصوصاً في الوقت الحاضر وما تحمله التنمية من استخدام لأحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية ، إذ لا يمكن الاستفادة منها بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة والقادر على إدارتها وتكييفها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية ، إذ يذكر أن فشل برامج التنمية في البلدان النامية كثيراً ما يكون ناجماً عن فقدان الموارد البشرية الماهرة والفنية .

4 . التقدم التكنولوجي :

هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي[1] :

التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج .

أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية وشرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات والمحاريث

(1) ميشيل تودارو،التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حامد، محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر،القاهرة 2009 ، الطبعة 01، ص 172-173.

الآلية... ،وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يُفترض أنها أجدى للمجتمع [2] ، وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، وتساهم أيضاً في اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية .

وهناك رأي قائل بأن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، وإذا أُخِذَ تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس يتبين أنه يأخذ الصيغة التالية [3]

$$Y = A\,K^{a}\,L^{1-a}$$

Y : تمثل الناتج .

L : تمثل العمل الداخل في عملية الانتاج .

K : تمثل رأس المال الداخل في عملية الانتاج .

a : معامل مرونة تغير الانتاج بالنسبة لتغير العمل .

1 . a : معامل مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير رأس المال .

A : تمثل الدور الذي يلعبه التقدم التقني بمعناه الواسع في تحقيق الناتج. (أي يمثل التقدم التكنولوجي) ويسمى بالعامل المتبقي نظراً لصعوبة حسابه بصورة مباشرة فيحسب بطريقة الباقي بعد حساب دور كل من العمل ورأس المال في تحقيق الناتج .

ولقد توصل الاقتصادي ليونيل ستولرو بتطبيق تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس المذكور أعلاه إلى أن أكثر من ٥٠ % من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى هذا العامل [1] .

ولابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم والتكنولوجيا وذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وبالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية ، وبما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت

(2) عبد الله. إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 ، ص 96- 97

(3) حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 105

(1) حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 106

الحاضر والتي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ، وإن عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطوراً موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية ، أو تلك التي تستخدم قدراً كبيراً من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي.

وقد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور بعض السلبيات ومنها[2] :

أ- فرض كلف وأثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار وآلات ومكائن تتطلبها المشروعات .

ب- فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء والفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة .

ج- فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع .

د- اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزاً، وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلاً من صيغة المشروع الجاهز.

لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم وترتكز إلى أسس وأهداف واضحة وأن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات والمؤسسات وتوفير الباحثين المختصين والأجهزة، وتحفيزهم على العمل مادياً ومعنوياً، والعمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها .

المطلب الرابع : مؤشرات التنمية و قياسها

اولا: مؤشرات التنمية[1]

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الاهداف ام لتقييم النتائج و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ، فان المؤشرات علاقت بدورها تطورات هامة على

(2) خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 201-202

(1) محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، العدد 02، المعهد العربي للتخطيط الكويت، سنة 2002، ص 05

محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي الى المؤشرات الاجتماعية و الادلة المركبة كدليل التنمية البشرية

و على الرغم من الاستعمال المكثف في الادبيات لمصطلح مؤشر فانه لايبدو معروفا بشكل واف فالقواميس تعرف المؤشر بانه * الذي يشير الى شيئا خر* لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا مايتم الخلط بين الاحصاءات و المتغيرات و المؤشرات ولكي يسمى متغير اقتصادي او اجتماعي * مؤشر تنمية* عليه ان يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية او حالتها ويمكن للمؤشر ان يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار ان الجانب الذي يقيسه هو هدف التنمية او عنصر من عناصرها وعندما يكون الهدف او العنصر غير قابل بذاته للقياس، فان المؤشر يخدم بالدرجة الاولى الاشارة، بافضل مايمكن ، ولهذا الهدف او العنصر، مثال ذلك ان دليل وفيات الاطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

وتنقسم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية إلى المحاور الرئيسية الاتية:

1) **المؤشرات الاقتصادية:** تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد . ويمكن ان تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، او على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجماي كمعدل التصدير او الاستيراد او الديون، او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات. و ابرز هذه المؤشرات :

- الناتج القومي او المحلي الاجمالي GNP اوGDP الكلي او للفرد، وقد ضهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الاجمالي للفرد كمؤشر عن التنمية الاقتصادية و جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته (Hicks & Streeten 1979) و يتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية و عدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. و كان كولن كلارك من اوائل الذين حاولو تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى اسعار مشترك (الاسعار الدولية).
- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛[1]
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛

(1) بوقجان وسام،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج التنمية (2001 – 2019) ،مجلة الانماء للاقتصاد و التجارة ،عدد خاص، المجلد 02، افريل 2018، ص 198.

- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.
- كما بدأ الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية، أي تلك التي لها عائدية اقتصادية واجتماعية أوهي على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانفاقها، والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي...الخ.

2) **المؤشرات الاجتماعية:**[2] ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن الماضي لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها، للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثر ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر.

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معروفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في الجانب الاجتماعي.

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات، أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

ومن أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي: [1]

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل

(2) محمد عدنان وديع مرجع سبق ذكره، ص7.

(1) بوقجان وسام ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

- لصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المئوية للنمو السكاني؛

3) **المؤشرات البيئية:** من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية؛

4) **المؤشرات المؤسسية:** تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الاتفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

5) مؤشرات الحاجة الأساسية: قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجة البشرية الأساسية، واقترحوا صيغ تصنيف لها، وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في اشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.

- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقييم وتوزيع وكفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجة الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.
- تحديد فجوة اشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم هوة أو اتساعها، وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.
- تقييم أثار السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الإصلاح.

6) **مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:** تختلف هذه المؤشرات و تنقسم الى كل من:

أ- قياس الرفاه:

يطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والانفاق الكلي والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة بالنسبة للفرد، انفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء بالنسبة للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى السرة بالنسبة للفرد، نسبة الانفاق على الغذاء إلى الانفاق الكلي للأسرة.

ب- نوعية الحياة:

يختلف مفهوم نوعية الحياة من شخص إلى آخر ومن زمن لآخر ومن مكان لآخر، كما أنه قد يستعمل عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة من حيث محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك اسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم.

هناك جهود دولية وإقليمية لقياس نوعية الحياة وما يتعلق بها، ومنها برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الذي انطلق في أواخر السبعينات، وبرنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات.

ثانيا: قياس التنمية[1]:

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير

1- أحمد محمد عبد العال(2009)، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية و أبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.

قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة.

فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

01- اختيار المتغيرات.

02- تقدير أهمية هذه المتغيرات.

03- وسيلة إيجاد مؤشر مركب.

04- فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

01- البعد التقني.

02- البعد الديمغرافي.

03- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.

04- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكررا، ولذلك فإن المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها.

بعدها اقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة للتنمية، وذلك في محاولة لإيجاد مقياس ذا معنى، وتم الاتفاق على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير مناسب وكاف للاستخدام، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس آراء أوسع أو أعمق لمشكلة التنمية، ولكن لسوء الحظ كان لكل مقياس جوانب ينفرد بها، ولم يكن لأي منها شمولية القياس.

- **الأدلة المركبة لقياس التنمية:**[1]

تم إعداد العديد من الدلة من جهات علمية ودولية وحتى مجلات مختصة لقياس التنمية، نذكر باختصار أهمها والأكثر انتشار وتداولا، وهي أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان.

01- دليل مستوى المعيشة:

1- محمد عدنان وديع مرجع سبق ذكره، ص9.

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل اشباعها إسهاما في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والأمن، وأضافت مكونا خاصا للتعبير عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية.

مستوى المعيشة "هو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة"، وإن اشباع معظم الحاجات قابل للقياس ويمكن قياسه، فقط تلك الحاجات القابلة للقياس هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شيء آخر.

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين الضروريات والترفيهيات أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن، ويستثني من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل، وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية والثقافية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية.

02- دليل نوعية الحياة:

اعتبر Liu (Liu 74) وهو معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة الأمريكية، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية، وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن قياسه من سلع وخدمات وثراء مادي...إلخ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، العاطفة، ...إلخ، وقد استعمل تسع مؤشرات بجملة من المتغيرات القابلة للقياس تجاوزت في مجملها 100 متغير.

03- الدليل العام للتنمية:

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية (UNRISD) الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها، نذكر دراسة الأستاذ "قراناهت و آخرون" سنة 1985 والتي استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية، بدأت الدراسة بـ100 متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى 40 مؤشرا سميت "مستودع المؤشرات" وضعت عن 120 بلدا في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشرا سميت "المؤشرات النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية.

كما عرضت الدراسة قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر وأسلوب نقاط الاتصال، ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية، بل بردفه بصورة إجمالية عن مختلف المكونات.

04- دليل التنمية البشرية:

يعتبر مفهوم التنمية البشرية أرحب مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية، فكثيرا ما يضيع الهدف من التنمية في زخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصادية للنمو والتضخم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية، ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية.

ولقد تزايد استخدام "دليل التنمية البشرية" كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاث مكونات هي: "الصحة والتعليم والدخل"، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات التالية:

- توقع أمل الحياة عند الولادة.
- معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله، مما سمح بتحسن ملحوظ سواء على مستوى الشمول أو على مستوى التركيب أو تقنية الحساب.

ورغم الادراك العام بأن دليل التنمية البشرية يلخص وضع التنمية في الدول، ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبق على مستوى هذه الأقاليم، إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية، حتى يمكن استخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال التنمية.

لم تلق الأدلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولا وإجماعا حسنا، ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديد منها، وأهم انتقادات وجهت لهذه الأدلة المركبة تتمحور فيما يلي[1]:

- ✓ المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الافرادية للرفاه، ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عن محاولة اختصار جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية في دليل واحد أو أدلة محددة العدد لنوعية الحياة.
- ✓ صعوبة وجود طريقة موضوعية لوزن وتصنيف مختلف مؤشرات الرفاه، وبالتالي مهما كانت المقاربة فلابد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم.
- ✓ قلة الارشاد النظري ليحكم خيار المؤشرات وبالتالي التحكم هو الغالب.
- ✓ من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها.
- ✓ قد يرى بعض المهتمين في الأدلة المركبة مجرد أداة لتصنيف الدول وترتيبها تنازليا أو أنها مجرد تمرين ذهني.
- ✓ صحة التدريج للدليل والمكونات.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

تطورت أهم الأفكار فيما يتعلق بكيفية إحداث التنمية في الدول النامية أو الدول الفقيرة، لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، على أيدي الجيل الأول من اقتصاديي التنمية، الذين سادت مقولاتهم خلال الفترة من أربعينات وحتى بداية سبعينات القرن العشرين، وهو الجيل الذي قام بوضع الأساس النظري والتطبيقي لاقتصاديات التنمية بوصفها فرعا متخصصا من علم الاقتصاد.

ومن الأطروحات الشهيرة :الدفعة القوية (Rosenstein-Rodan 1943) ، الجهد الأدنى الحرج (Leibenstein1957)، النمو غير المتوازن (Hirchman 1958) ، إستراتيجية إحلال الواردات (Brebish1950)، والحلقة المفرغة (Nurkse 1953) ركزت حزم سياسات التنمية في ذلك الوقت على الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، واستغلال مخزون فائض العمالة في القطاعات الريفية، وإحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للأفراد بأقل التكاليف لكن الأزمة المالية والاقتصادية للدول النامية في نهاية السبعينات، دفعت البنك الدولي للتدخل المباشر في إدارة اقتصاديات هذه الدول بالتعاون والتكامل مع صندوق النقد الدولي، عن طريق ما يعرف ببرامج (التكييف الهيكلي) أو برامج الإصلاحات الهيكلية.

1- محمد عدنان وديع مرجع سبق ذكره، ص14.

تهدف هذه البرامج إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم فإنها تستهدف زيادة النمو الاقتصادي عن طريق التوجه الاقتصادي نحو الخارج، وقد عرفت حزمة السياسات الاقتصادية لبرامج التكييف الهيكلي " بوفاق واشنطن.

تعرضت الكثير من اقتصاديات العالم النامي خلال سنوات الثمانينات والتسعينات إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية والهيكلية المزمنة. استجابة لهذه الوضعية، وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عرفت ببرامج التعديل الهيكلي.

برامج التعديل الهيكلي أو الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والتي تعرف "بإجماع واشنطن " تحمل هدفين رئيسيين، القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي من جهة ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى. بعد أكثر من عشرية تبين ان نتائج برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية كانت ضعيفة، في نفس الوقت الدول الآسيوية التي طبقت استراتيجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية سجلت نتائج غير مسبوقة. هذه الأداءات المتباينة كانت أساس بروز الاهتمام بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الاول: النظريات الحديثة

01- نماذج النمو الداخلي

يعتبر نموذج سولو – سوان (وهو نموذج نيوكلاسيكي) من أهم النماذج التي أدخلت التقدم التقني كعامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي , لكنه اعتبر أن (A) متغير خارجي وهو ينمو بشكل تلقائي وأن معدل نموه يكون ثابت .إن اعتماد النيوكلاسيك وخاصة سولو على افتراضات المدرسة ذاتها خصوصا فيما يتعلق بتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال وأثرها على انخفاض معدل النمو في الأجل الطويل, كان مدعاة لبروز أفكارا تشكك وتبتعد عن افتراضات المدرسة النيوكلاسيكية خاصة في ثمانينات القرن الماضي هذه الأفكار سعت للبحث عن مصادر ومسببات للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل . من هنا نجد الكثير من المحاولات التي اندرجت تحت مفهوم نظريات النمو الداخلي وقسم منها مازال في مرحلة التطوير . فبعض الاقتصاديين ركز على مفهوم المعرفة والبحث والتطوير مثل POUL ROMER عام 1990 والذي انطلق من أن الأفكار والمعرفة تختلف عن العوامل الاقتصادية الأخرى لأن الأولى غير قابلة للمنافسة في حين أن العوامل الاقتصادية قابلة للمنافسة[1] . ومن أهم هذه النماذج:

02- نموذج Marvin Frankel (AK)

(1)-Howitt,P. (1999)." Steady endogenous growth with population and R&D inputs growing". Journal of Political Economy, No107.PP715-730.

قدم (Marvin Frankel 1962) [2] نموذجا اعتمادا على نموذج هارود–دومار وكذلك سولو. يعتمد هذا النموذج على مبدأ أن معدل النمو للاقتصاد ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار وهو مشابه نوعا ما لافتراض هارولد– دومار خصوصا فيما يتعلق بأثر الاستثمار على الناتج الكلي. جاء هذا النموذج لمعالجة مشكلة انخفاض النمو في الأجل الطويل الذي ارتبطت بنماذج النيوكلاسيك خصوصا نموذج سولو . لهذا استند إلى إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية على افتراض أن $(a=1)$ فاذا كانت النماذج السابقة تعتمد على دالة إنتاج كوب – دوغلاص التالية:–

$$Y = f(K,L) \quad and \quad Y = A * K^{a} * L^{1-a}$$

وبما أن $(a=1)$ فيكون $L^{1-1} = L^{0} = 1$ بهذا يكون النموذج كالتالي :– $Y = AK$

لهذا يسمى نموذج (AK) والدالة الممثلة للنموذج تتسم بثبات العائد أما حساب تراكم رأس المال فاعتمد (Frankel) على نفس صيغة سولو :– $K^{*} = sY - \delta K$

ومع افتراض ثبات عدد السكان فان معدل النمو فيه يكون معدوم أي $L^{*} = nL = 0$

من هنا يمكن حساب معدل النمو من المعادلتين السابقتين وكالتالي

$$\frac{Y^{*}}{Y} = sA - \delta = g_{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

أي ان معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج في الاقتصاد والذي هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار كما اشرنا، بمعنى أن لسياسة الاقتصادية الداعمة لنمو رأس المال لها اثر طويل الأجل على معدلات النمو في الناتج الكلي.

03– نموذج لوكاس Lucas Model

يعتبر نموذج لوكاس (Robert Lucas 1988) من النماذج الحديثة التي اعتمد فيها على أهمية رأس المال البشري [1]هذا النموذج يشابه نموذج سولو في كثير من خصائصه لكن هنا يلعب رأس المال البشري الدور الذي يلعبه التقدم التقني عند سولو .

(2) – Frankel,M.(1962)."The production functions in allocation and growth". American Economic Review 52.PP995–1022

(1) – Lucas ,Robert (1988). "On the Mechanics of Economic Development". Journal of Monetary Economics. No 22, PP 3–42.

ركز Lucas على رأس المال البشري (h) بناءً على افتراضه الأساسي من أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين يهتم احدهما في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بينما يهتم الأخر بتكوين وتأهيل رأس المال البشري وهذا الأخير يتراكم عبر الزمن وفق المعادلة التالية :-

$$h^* = B(1-u_t)h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث أن :-

u_t = المدة الزمنية (الدليل الزمني)

$(1-u_t)$ = معامل يمثل المدة الزمنية اللازمة للحصول على المعارف , أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري. وأن h = تراكم رأس المال البشري

B = معامل يمثل مقدار الفعالية أو حصة رأس المال البشري من الناتج .

لهذا تكون دالة الإنتاج عند (Lucas) كالتالي:-

$$Y = K^B (hL)^{1-B} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

وهنا نلمس أن نموذج (Lucas) يختلف عن نموذج سولو فقط في استبدال (h) وهي تراكم رأس المال البشري بدلا من (A) التقدم التقني عند سولو , مع تركيز (Lucas) على أن معامل الحصول على المعارف $(1-u_t)$ يلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي فكلما ازداد هذا المعامل كلما ساعد على زيادة كفاءة رأس المال البشري (hL) ومن ثم النمو الاقتصادي وهنا يقترب من أفكار رومار (Romer) الذي يعزي استمرار النمو في الأجل الطويل إلى المعارف والابتكار.

04- نموذج رومار Romer Model

بني رومار (Poul, M. Romer 1990) نموذجه للنمو معتبرا أن الأفكار والمعارف والمعلومات يمكن ان تنتقل بتكلفة شبه معدومة (أي انعدام الكتلة الحدية للمعرفة)[1] . ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج المرتبط بالمعرفة مرتفعة جدا لكن تكلفة الوحدات الإضافية تكون اقل لأنه يمكن الحصول عليها بسهولة عبر نسخ الوحدة الأولى وانتهى بذلك إلى أن الإنتاج مرتبط بمردودات غلة الحجم المتزايد increases return to scale وبالمنافسة غير التامة , ويبنى رومار نموذجه على الافتراضات التالية:

1- التقدم التقني اعتبره عامل داخلي وينجم عن انتاج المعارف عن طريق البحث والتطوير بهدف الربح .

(1)-Romer P.M. (1986). "Increasing returns and long-run growth". Journal of Political Economy 94, Pp1002-1037.

2- يمكن الوصول إلى تفسير النمو المضاعف للبلدان المتقدمة لأنها تحصل على نمو مسانَد بسبب عنصر المعرفة المتوفر لديها وهو أساس التفسير .

3- تكون دالة الإنتاج مختلفة التركيب عنده لتصبح كالتالي :-

$$Y = K^{a} * (AL_{Y})^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث أن (A) هنا يعبر عن رصيد الأفكار وليس التقدم التقني , ورغم أن الدالة تخضع لنفس شروط دالة الإنتاج المقيدة لكوب – دوغلاص) أي ثبات مردود الحجم لكنه عندما يتم اعتبار (A) كعنصر إنتاج تتحول إلى دالة مردود غلة حجم متزايدة [2] كما أن رأس المال في نموذج رومار يتراكم بنفس طريقة تراكم (δ) في نموذج سولو واعتمادا على منهج كينز بعلاقة الاستهلاك بالادخار .

لكن معدل الإهلاك الذي يؤثر على معدل التراكم يكون عاملا خارجيا أي أن :- $K^{*} = sY - \delta K$ إن مكمن الاختلاف بين هذا النموذج ونموذج سولو هو أن المتغير الخارجي (A) عند سولو حل محله عنصر العمل عند رومار وأن (A) هو رصيد المعارف ومخزونها ويتراكم عبر الزمن وأن (A^{*}) هو مشتقة المعارف الى الزمن لدى الباحثين عن الأفكار الجديدة أي أن :-

$$A^{*} = \frac{A^{*}}{A} = \gamma * L_{A} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

حيث أن :

L_{A} = إنتاج الباحثين عن الأفكار الجديدة

γ = المعدل الذي يحصل عليه الباحثين على الأفكار

ويفرق رومار بين الإنتاج المباشر (L_{Y}) الذي ينتجه الأشخاص وبين الإنتاج الذي تولده المعارف (L_{A}) اي ان:- $(L = L_{A} + L_{Y})$

والمعدل الذي يحصل عليه الباحثين على الأفكار يكون دالة في رصيد الأفكار :- $\gamma = b.A^{P}$

توصل رومار إلى أنه في المدى الطويل فان معدل النمو (g*) يُحدّد بعوامل دالة الإنتاج للمعارف ومعدل نمو الباحثين وأن إنتاجية الباحثين تزداد حتى مع ثبات عددهم . وبما أن النموذج يفترض أن معدلات النمو ترتفع بارتفاع (L_{A}) وهذا يحصل (بسبب المعارف) لكننا نلاحظ أن (L_{A}) لها تأثير واضح في البلدان المتقدمة وهي متزايدة بشكل كبير في تلك البلدان ومع ذلك فقد بقيت معدلات النمو

(2) – Romer P.M. (1990). "Endogenous technological change". Journal of Political Economy 89, Pp71-102.

متدنية فيها مما يجعلنا أمام تساؤل وشك عن مدى أهمية نموذج رومار كمقياس للنمو في إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة في البلدان النامية. وفي رأينا فان نموذج رومار يصلح لقياس معدلات النمو في إنتاجية عامل رأس المال المادي وإنتاجية العمل في الأجل الطويل الناجمة عن الابتكارات والمعارف أو معدلات الانقلاب في اتجاه معدل النمو في الأجل الطويل من تناقص الغلة إلى تزايد غلة مردود الحجم بسبب تلك الابتكارات والمعارف.

المطلب الثاني : الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية "إجماع واشنطن "

منذ أواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وفي معظم هذه البلدان كانت هذه السياسات محددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى اقتصادية لبرالية.

1- تشخيص يؤسس للجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

قفزت ديون الدول النامية الخارجية من 68.6 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 71.9 مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى 1279 مليار دولار عام 1989 . كما ارتفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار . عام 1980 إلى 127 مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى 182.7 مليار دولار عام 1986 أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية من جانب، ويلزمها بالضرورة تحويل بصورة منتظمة أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة من جانب آخر، وذلك وفاء لالتزاماتها الخارجية. كما أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف . حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما الحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية .[1]

تختلف اتجاهات تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية، ويتمحور الاختلاف حول إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية .

2- العوامل الخارجية في تفاقم ازمة المديونية في الدول النامية:

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، وخاصة الدول المصدرة للنفط.
- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية بسبب ركود النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.
- ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات والتي زادت من تكلفة خدمة الديون الخارجية.

(1) مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998 ، ص 15

– انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ساهم في تقلص مداخيل صادرات النفط لأنه يقوم بالدولار الأمريكي.

انتهجت معظم الدول المدينة لسياسات اقتصادية اتسمت بعدم الكفاءة في مجالات التسعير والرقابة على الصرف، وكذلك انحراف قرارات الاستثمار، وانتشار الفساد الإداري إلى جانب انخفاض معامل مرونة . الجهاز الإنتاجي، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

الاتجاه الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ناتجة عن سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت إلى ظهور اختلالات داخلية وخارجية في مثل هذه الدول أهم هذه الاختلالات[2]:

- عجز الموازنة العامة؛
- عجز ميزان المدفوعات؛
- التضخم.

حسب المؤسسات المالية الدولية هذه الاختلالات هي ناتجة عن سببين رئيسيين: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، والتحديد الإداري للأسعار في الأسواق العينية والنقدية مما يخلق تشوهات في الأسعار.

3– إعادة جدولة الديون[1]

أمام تعاظم خطر المديونية توجهت الدول النامية إلى إعادة جدولة ديونها. وإعادة جدولة الديون هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق معهم على تأجيل السداد. وتتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون: الأول هو الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية. والثاني هو دين البنوك التجارية الذي يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن. لكن إعادة جدولة الديون تخضع لشروط، والمتمثلة في تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي.

4– سياسات التعديل الهيكلي: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المدينة التي تضطرها ظروفها لإعادة جدولة ديونها الخارجية .

وينطوي مصطلح سياسات التعديل الهيكلي على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بمختلف أشكالها وأنواعها .

سياسات التعديل الهيكلي والتي تمثل الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية هي عبارة عن سياسات أصولية، حيث تعرف السياسات الأصولية وغير الأصولية كما يلي:

السياسات الأصولية Orthodoxes: وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي. وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية.

(2) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية وتقييميه، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006 ، ص 02

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذآره، ص 38

السياسات غير الأصولية Heterodoxes : وهي تلك السياسات التي يتم اعتمادها بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق. واهم مقاربة تعتمدها هذه السياسة هي المقاربة البنيوية[2].

تستند السياسات الأصولية إلى نموذجين:

- **نموذج Alexander** : أو مقاربة الامتصاص أو الاستيعاب (l'approche de l'absorption) عرض لأول ، مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الكسندر.
- **نموذج Polak** : أو المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (l'approche monétaire de la balance du payement) اقترحه بولاك في مقال نشر سنة 1957

أ- أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب:

يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي ويعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ويقصد بالاستيعاب مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية، وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي. وتنقسم السياسات التي تؤثر على الاستيعاب إلى مجموعتين أساسيتين، تتضمن الأولى سياسات خفض الإنفاق، وتتجه الثانية إلى سياسات تحويل الإنفاق.

ويعرف منهج الاستيعاب القائم على أساس خفض الإنفاق، بالسياسات المتعلقة بإدارة الطلب، إذ تستهدف تحقيق التوازن الداخلي من خلال تحقيق التوافق بين الإنفاق الكلي (الاستيعاب + صافي الصادرات) والناتج المحتمل تحقيقه في ظل القيد الخاص بمستوى الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير.

تتجه سياسات خفض الإنفاق إلى الحد من معدلات نمو إنفاق القطاع العام، والعمل على زيادة موارده. وكذلك تخفيض كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين، من خلال زيادة معدلات الضرائب. علاوة على التأثير على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بغرض التأثير في الإنفاق، وبالتالي الطلب الكلي. وتنصرف سياسة تحويل الإنفاق إلى إجراء مزيد من التقييد في الطلب الكلي بغرض تحقيق التوازن الخارجي – بافتراض نجاح سياسات خفض الإنفاق في تحقيق التوازن الدلخلي.

ب – النموذج النقدي لميزان المدفوعات:

ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي. ويسمح النموذج بحساب مبلغ القرض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطيات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان. ومن هنا تؤدي السياسات النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات .

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون. الجزائر، ص 271

يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى إتباع سياسة انكماشية من خلال وضع حدود عليا للائتمان المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام وإلغاء الدعم المقدم من الحكومات للأسعار والمؤسسات العاجزة. ويمكن أن يكون رفع سعر الفائدة احد الأدوات التي تحد من حجم الاقتراض. وكذلك العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة برفع الصادرات، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه.

5- محتوى الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

المبادئ اللبرالية التي تشكل أساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 و برامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لخصت من طرف جون وليامسون "John Williamson " في عشر نقاط التي تؤسس إجماع واشنطن Consensus de Washington. [1]

تمت صياغة مصطلح إجماع واشنطن من قبل جون وليامسون وهو مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات هامة مقرها في واشنطن – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية – حول القاسم المشترك الأدنى من المشورة في مجال السياسة التي كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989 .

يتألف إجماع واشنطن من المبادئ العشرة الأساسية التالية :[2]

المبدا 1: الانضباط المالي .

المبدأ 2 : تركيز الإنفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

المبدأ 3: الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية.

المبدأ 4 : معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق.

المبدأ 5: معدلات صرف تنافسية.

المبدأ 6: تحرير التجارة.

المبدأ 7: الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبدأ 8: خوصصة مؤسسات الدولة.

المبدأ 9: إلغاء القيود التي تعيق المنافسة، باستثناء تلك المتعلقة بالصحة، البيئية، وحماية المستهلك،

(1) E.berr, f. combarnous, le suivi de Consensus de Washington, économie appliquée, tome LVIII, n°2,2005, p9.

(2) Yuhiro Hayamis . From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect, Asian development review, vol.20, n°2, 2003 , p54.

والإشراف الحذر على المؤسسات المالية.

المبدأ 10 : الحماية القانونية لحقوق الملكية.

هذا البرنامج من الإصلاحات ذو النقاط العشر، والذي صمم أصلا كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، سرعان ما أصبح نموذجا لمجموعة الدول النامية. فهو يركز على انضباط الاقتصاد الكلي، خاصة المالية العامة، وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، على الأقل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وعلى المستوى التجاري[3].

الأوامر العشر لإجماع واشنطن يمكن إدراجها في مجموعتين، مجموعة من الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والأخرى تتضمن الإصلاحات الهيكلية.

إصلاحات الاستقرار (les réformes de stabilisation) : تتمثل في تحقيق الانضباط الصارم في الميزانية وإعادة تحديد أولويات الإنفاق العام، تحرير أسعار الفائدة واعتماد معدل صرف مستقر وتنافسي.

الإصلاحات الهيكلية (les réforme structurelles) : المتعلقة بتحرير التجارة (من خلال التخفيض في الحواجز الجمركية والحواجز الغير جمركية)، إزالة الحواجز أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، رفع القيود (إلغاء أو الحد من القواعد التي تعيق المبادرة الاقتصادية والمنافسة الحرة)، الإصلاح الضريبي (من اجل توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق معدلات ضرائب حدية)، وتعزيز حقوق الملكية.[1]

سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي (سياسات جانب الطلب)، تعمل على علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطيات النقدية، وكذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، علاوة على تزايد معدلات عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بسياسات التصحيح الهيكلي (سياسات جانب العرض)، فتنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها)، الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية الباهظة، وكذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

هناك اعتراف متزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية بان انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المتواصلة.

تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي على العديد من الافتراضات، لعل أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها

(3) Jeremy Clift, au-delà du Consensus de Washington , finances &développement , septembre 2003, p.9.

(1)Lamia Yacoub, la politique économique dans la mondialisation : de la récusation au renouveau, Lab.RII documents de travail N2, 11Mars2009, P10

العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق. ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق(من حيث السلع العامة، والعوامل غير المباشرة، والآثار البيئية). ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق.[2]

إن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من اجل أداء جيد ، فهناك ثلاث مجموعات من التطورات المتباينة أدت إلى وضع المؤسسات صراحة ضمن جدول الإصلاحات و المتمثلة في:[3]

– الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي.

– عدم الرضا بشان الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك المتزايد بان هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التامين الاجتماعي وشبكات الأمان.

– أظهرت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية – حسب كلام رئيس البنك الدولي و كلام الاقتصادي الأول للبنك الدولي (ستجلتز 1998) – و بوجه خاص أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافة ومخاطر " رأسمالية المحاسيب "، و عدم التعجل في تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وأهمية توافر بنية مؤسسية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة، وأهمية توافر أسواق تنافسية ..الخ. ويؤكد ستجلتز في هذا الصدد أن "إجماع واشنطن " عجز عن فهم دقائق عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية. ويقول رئيس البنك الدولي أن الخوصصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث، كما يعترف بان جانبا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق.

مكنت برامج التعديل الهيكلي في الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها ومن الجانب الاجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال، وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي.

فحسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة كانت زيادة البطالة من 9.7 مليون سنة 1980 إلى 22 مليون سنة 1985 أي بحوالي 40 % من مجمل القوة العاملة. وقد تحول عدد الفقراء على مستوى أمريكا اللاتينية أثناء تطبيق التعديل الهيكلي ما بين 1980 و 1990 من 130 مليون نسمة

(2) احمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 69، 2008 ، ص 13

(3) Dani Rodrik , Institutions for high-qualities growth : what they are and how to acquire them, IFM conference on second generation reforms,Washington, November 8-9 ,1999.

إلى 180 مليون. وكان من آثار برامج التكييف الهيكلي القضاء على جزء كبير من التقدم المحقق في الستينات والسبعينات. كما زادت الفوارق بشكل كبير بحيث نجد أن 20 % الأكثر غنى يحصلون على مداخيل تفوق ب 20 مرة مداخيل 20 % من السكان الأكثر فقرا.[1]

المطلب الثالث: الجيل الثاني من الإصلاحات وخلفيته النظرية

تعرف بإصلاحات الجيل الثاني لأنها تعتبر تكملة لإصلاحات الجيل الأول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة ما بعد إجماع واشنطن وآخرون يفضلون عبارة إجماع واشنطن الموسع .

وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.[1]

فالجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات)، ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا، في الدول الاشتراكية سابقا كما في أسيا.

كان واضحا مما جعل المؤسسين يصممون على تحليل الفشل قام الجيل الثاني من الإصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات ، حيث نشأت الحاجة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات من مصدرين رئيسيين:[2]

- الاعتراف المتزايد بان السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون أكثر جدية للتحول المؤسساتي.
- الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية و برامج مكافحة الفقر.

مع هيمنة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم ظهر الجيل الثاني من اقتصاديي التنمية (1970 الى الحاضر) الذي تميز بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة.

(1) قادر عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، الآليات والسياسات، دار هومة، الجزائر، 2003 ، ص ص 161-169 .

(1) John Williamson, un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances& développement, septembre 2003, p 13

(2) Dani Rodrik ,Getting institutions right, April 2004.
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html (27-06-2021)

وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وان السبب في فقر دولة ما لا يكمن في" الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في" فقر السياسات " ومن ثم فان اهتمام صناع القرار لا بد وان يكون على الأسواق والأسعار والحوافز.

إن الفلسفة التنموية لأنصار السياسات اللبرالية الجديدة" إجماع واشنطن" ، تعتبر أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل كل مشكلات المجتمع النامي، وتعتبر أن السوق هو الكفيل بإحداث النمو، بعبارة أخرى فان النمو الاقتصادي هو عمل تلقائي يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التي تعترض عمل قوى السوق، أي إذا ما تم تحرير الاقتصاد، وفتحت أبوابه أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية، وتخلت الدولة عن التدخل في إدارة الاقتصاد أي التقليص الأساسي لدور الدولة، وإعطاء الثقل الأكبر لدور السوق، وهناك موقف وسط تبناه مؤيدو ما يسمى بالاقتصاد الجديد للمؤسسات والذي يرى أن الدولة والمؤسسات التابعة لها كأمور أساسية لا مفر منها في إجراءات التنمية، ايجابيات مثل هده المقاربة المؤسساتية تكمن في إتاحة مجال للتفكير في الدور الجديد للدولة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق. فالسوق و الدولة ليسا متكاملان لأنه يتوجب على الثانية أن تضع الركائز المؤسساتية الضرورية لعمل الأولى (البنك الدولي 1997).[1]

تحاليل وتوصيات اقتصاديات التنمية التي كانت تركز في السابق على دور الأسواق، المستوحاة من الاقتصاد المعياري Standard économies هي الآن تر كز على المؤسسات.institutions

الانتقال من السوق إلى المؤسسات في كل من النظرية والتوصيات السياسية، يؤخذ من جهة كنتيجة لإسهامات North في الاقتصاد المؤسساتي، ومن جهة أخرى كنتيجة لبعض الإخفاقات في التجارب الانتقالية في البلدان، أين السياسات كانت مطابقة للوصفات الرئيسية للمنظمات الدولية .هذه الإخفاقات كانت أصل التغير في توجهات السياسة العامة التي انتقلت من " الخوصصة، التحرير، الاستقرار "المشجعة سنوات 1980 إلى إصلاحات الحوكمة" governance reforms" .[2]

لقد كان الجديد في اقتصاد التنمية في التسعينات هو إدراك الدور الحاسم للمؤسسات في السماح للاقتصاد بالعمل بطريقة فعالة . في النصف الثاني من سنوات 1990 بدا البنك الدولي في تحويل تركيزه من **الجيل الأول** من الإصلاحات – استقرار الاقتصاد الكلي والتكامل التجاري – إلى" **الجيل الثاني** " من الإصلاحات الذي يشمل إدخال تحسينات على الإدارة، القانون، والوظائف التنظيمية للدولة .زيادة التأكيد على التنمية المؤسساتية، وكذلك التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الخوصصة قضايا الشفافية وحوكمة الشركات أيضا سلط الضوء عليها خصوصا بعد أزمة شرق آسيا.

(1) عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76 ، أكتوبر 2008 . ص 12

(2)Véronique Dutraive, Economic Development and institutions, Revue de la régulation n°6.

التحول من الجيل الأول إلى الجيل الثاني من الإصلاحات – أو " أولى كلية ، ثانية جزئية " على التوالي– لم تكن إستراتيجية مرسومة بدرجة كبيرة كنتيجة للعرض المخيب لإصلاحات الجيل الأول . استقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح القطاع المالي، الخوصصة وتحرير التجارة... ، هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست شروط كافية لتحقيق النمو المستدام على نحو متزايد . أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي يشار إليها أحيانا " **الأسس الميكرو اقتصادية للنمو.**" [1]

المبحث الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لاشك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية وان كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوارا يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار وتوائم بين المستويات.

وقد يثور تساؤل عن ما هي مسئوليات المواطنين في قضية التنمية؟

– نظريا على الفرد في ظل العدالة الاجتماعية أن يعمل بأمانة وكفاءة بالقدر الذي يزيد من الإنتاج وعليه يزيد وينصرف ذلك في صورة فائدة للاقتصاد القومي تتمثل في زيادة المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار... وهذا المفهوم هو ذات المفهوم الذي يمكن فيه تحديد مسئوليات المؤسسات المنتجة التي عليها مراعاة حقوق العمال والالتزام بإنتاج سلع مطابقة للمواصفات وصالحة للاستخدام بما يزيد من عوائدها وأرباحها، والتي تصب أخيرا في صورة أرباح منتجين وأجور عمال ومنظمين تأخذ كما ذكرنا طريقا للادخار والاستثمار.

أما دور الدولة في التنمية فهو هام بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات وسن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل:

التمويل:[2] اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات

(1)World Bank, En Evaluation of World Bank, Investment Climate Activities, Document of the World Bank, October ,2004 ,22p p11-12.

(2) مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، ص،ص.535.534

تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية. وقد استمر هذا التقليد بصعوبة، وضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وقد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة لأن جزءا كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة وغيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي، وكانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الإفريقية منخفضة الدخل.

ويصعب الاستخدام الكفء لأدوات السياسة النقدية في مواجهة التغيرات الدورية حتى في الدول ذات الاستخدام النقدي العالمي مثل الو.م.أ، وأخيرا ساءت أسعار الصرف الثابتة في الدول جميعها ومنها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى 1972 وقد تراخى الالتزام بتثبيت سعر الصرف في السبعينات في عدة دول.

ومن بداية الثمانينات ازدادت إمكانية إسهام السياسة النقدية عند تطبيقها السليم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الآجال القصيرة.

أما فعاليتها في الأجل الطويل فكانت أقل قبولا.

لم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية على أي حال حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة مثل: (EDWARD CHAW)(ادوارد شاو) RONALD MAKINNON)) (رونالد ماكنين) أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية.

* ومن خلال ما سبق تحدد تعريفا للتمويل كما يلي:

<< توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك >>.

ويعرف كذلك بأن << البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة >>[1].

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع [2].

(1) هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، الأردن، دار الفكر، ط1 ، 2000، ص77.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية:

ويمكن تقسيمها إلى [1]:

I- الادخار الاختيارية: هي تلك الإدخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

1- **مدخرات القطاع العائلي:** وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

* مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
* الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
* الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
* سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2- **مدخرات قطاع الأعمال:** [2] ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما إدخارات قطاع الأعمال الخاص، وإدخارات قطاع الأعمال العام << الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية >>.

II- الإدخارات الإجبارية: وهي إدخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل

---

(2) السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004 ،ص08

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص،288.

(2) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، مرجع سبق ذكره،،ص،ص.64.63.

الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.[1][2]

2- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد: [2]

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات << زيادة الواردات ونقص الصادرات >>.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

3- الادخار الجماعي: هي إدخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات [3].

* إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج عن المدخرات) هو أحدى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ويقتضي ذلك زيادة في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الاستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن25 % من إجمالي

(1) د: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004،ص،347.

(2) عرفان تقي الحسيني: التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي،1999،ص،ص.47.46.

(3) السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره،ص،11.

الدخول (بلغت معدلات الادخار في كوريا 34.5% – تايلاند 34% – شيلي 28.6%) ومن حيث أن جزءا من المدخرات يجد طريقة للاستثمار فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقا عادلة لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة وألا يؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وأي كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدى إلى ضغوط تضخمية كما سبق وأشرنا... ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجرة عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي : [1]

- ✓ ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ✓ تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.
- ✓ العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية بل يتعين أن تكون بالمجان كي تجتذب صغار المدخرين بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدى إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش من الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة.
- ✓ العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها توظيفا جيدا وهذا الأمر سيجعل الأفراد أكثر ميلا للادخار(تعد صناديق الاستثمار مثالا طيبا أو كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها

(1) السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره،ص،13.

وعاء ماليا لتجميع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء متخصصين)، فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

أولا – التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1– البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:[1]

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

* المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:[1] هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

* مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

* مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية << شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل>>.

(1) يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية،ص.50.

(1) عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000، ص،ص،173.172.

* الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988.

2- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية. (2)

ثانيا المنح والإعانات: تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية باعتبارها إحدى مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج ولاسيما بالنسبة للدول الأقل قدره على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر ولاشك أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول واستخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث.

وفي هذا الصدد فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدى لتحسين رأس المال البشرى والطاقات الإنتاجية والتصديرية ويشكل بدورها أدوات هامة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف ، وهى شروط هامة لرفع كفاءة الاقتصاد بوجه عام.

ولكن يرى البعض أن للمنح والهبات تكلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية حيث أنها عادة ما تكون بشروط من قبل الدولة المانحة التي غالبا ما تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية كشرط للمنح أو مبررا للمنع وتأتى دولة إسرائيل كأكثر دولة تتلقى منح وهبات من العالم الغربي وهذا يكفي للدلالة على طبيعة وأسباب المنح . هذا ويربط البعض بين المنح والهبات والعون الإنمائي ، والواقع أن هناك فرقا بينهما فالمنح والهبات عادة تدفقات مالية أو عينية لا ترد في حين أن العون الإنمائي قد يأخذ صورة قروض طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي. والعون الإنمائي الرسمي قد يكون في صوره عون مالي أو معونات فنية ويلعب دورا مكملا للموارد الأخرى الموجهة لتمويل التنمية خاصة في الدول ذات الطاقة الأقل قدره على استقطاب الاستثمار المباشر الخاص وعادة تكون أثار العون الإنمائي الرسمي ذات أثار ايجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامه من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات التنمية على المستوى الوطني مستهدفه تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخول وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيسي لإحداث التنمية.

إن فعالية العون الإنمائي الرسمي لتحقيق أغراض التنمية في الدول الفقيرة رهن بأن تقلل الدول المانحة

(2) عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص 174.

من تكاليف منح العون وجعلها مرنة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية وأهدافها في الدول المستفيدة أو متلقية العون واستخدام طرق توزيع المساعدات الأكثر مناسبة والأكثر ملائمة لاحتياجات الدولة المتلقية.

هناك إلي جانب الدول وكالات ومنظمات متخصصة في منح العون الإنمائي مثل الاونروا وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية .

وبشأن المساعدات الإنمائية العربية تمتلك المنطقة العربية العون من المؤسسات والصناديق المالية والتنموية بخلاف بعض الشركات ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشروعات التنمية في الدول العربية والنامية ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالي 130 دولة ، أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي ودعم موازين مدفوعات الدول العربية من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية خاصة القطاعين المالي والمصرفي .[1]

أما على المستوي الدولي فهناك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بخلاف هذا فهناك العديد من شركات الاستثمار العربية المشتركة ومن أهمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والاتحاد الزراعي ....الخ. إن تحقيق الاستفادة من العون الإنمائي الرسمي يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات المتنامية وزيادة القدرات البشرية مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على كافة الأصعدة ذلك أن الفساد احدي أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظرا لكونه عائقا للتقدم ومانعا للتنمية الاقتصادية المستدامة .. إضافة إلي ذلك فهناك الاستقرار السياسي والأمني واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوافر ضمانات العدل المجتمعي ووجود مناخ ديمقراطي وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية .. فضلا عن ذلك فأن وجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق مع احترام مع احترام حق الملكية وتنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية وتطوير النظم الضريبية والجمركية كلها مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه وحق المواطن في الحصول على حقه من ثروات بلادة في إطار من الحرية

(1) عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 176.

والاختيار.

ثالثا- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.[1]

رابعا- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها: وهو نوعان:[2]

الاستثمارات الأجنبية تنقسم الاستثمارات عامة وتكون من الحكومات واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.

ويعني الاستثمار اقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقة والاستثمار على المستوي القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفين :

اقتصادي : ويتمثل في تحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع الطاقات الإنتاجية للدولة .

اجتماعي : ويتمثل في تحقيق رفاهية المواطنين ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة.

أما الاستثمار على المستوي الفردي أو على مستوي المنشآت فإنه يعني الإنفاق على الأصول المختلفة. و لأهمية الاستثمار فإن الدول تولي له أهمية كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية ويتضح ذلك من الحرص على رفع معدلات الاستثمار. والمعروف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية) وتلجأ الدول إلي المدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار ، وفي كل الأحوال فإن المستثمر أو الطرف الذي سيقوم بالاستثمار يضع أمام ناظريه هدفا متمثلا في تحقيق

(1) السبتي وسيلة، مرجع سابق،ص.13.

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص،ص.54.52.

معدل مقبول من العائد على استخدام أمواله وضمان استرداده بدون مخاطر أو بأقل قدر منها، وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخا ملائما أو مشجعا للمستثمر وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي .وتعد الاستثمارات الأجنبية سنداً هاماً للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبئ الديون الخارجية وعبئ خدمتها، كما أنها تساهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخري كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلي انخفاض الأرباح ومن ثم إضعاف الحافز على الاستثمار لاقترانه بزيادة مضطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات ... ويعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي :-

• الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية – المادية)

• الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

• تحسين الموارد واستغلالها استغلال أمثل .

• يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلي التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.

• يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية.

• قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي.

• تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.

• زيادة الإمكانيات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

• دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول المستثمرة والأخرى المتلقية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة : [1]

1- الاستثمارات المباشرة Foreign Direct Investments (FDI) :

ويقصد بها المشروعات التي يقوم المستثمر الأجنبي بإنشائها في دولة ما ويتملكها أو من خلال المشاركة مع مستورد وطني (Joint Venture) أو يسيطر على إدارة المشروع وترتبط ملكية المستثمر

(1) - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص،ص.54.52.

الأجنبي للمشروعات من خلال قيامه بتصدير رؤوس الأموال عقود التصنيع Manufacturing Contract والمشروعات المقامة تحت حق التصنيع (Licensing) ومشروعات تسليم المفتاح (Turn Key Projects) وكذا عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج .

2- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة Indirect Foreign Investment (I FI) : يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية ، سواء كانت أسهما (حقوق ملكية) أو سندات (حقوق دين).

وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها .

والاستثمار المباشر يستطيع المستثمر من خلاله اختيار مجال الاستثمار من المجالات التي تعرضها الحكومات والذي يحقق للمستثمر قدراً من توجيه المشروع أما المستثمر غير المباشر يمكن للسلطات توجيه الاستثمار بما يتفق والصالح العام من ذلك إمكانية توجيه رؤوس الأموال الناتجة عن السندات الحكومية لاستيراد السلع الضرورية ، وتختلف فرص ربح الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر في إمكانيات الربح للاستثمار المباشر حيث أنها أكبر على المدى الطويل نظراً لأنه يتجه عادة إلي فروع الإنتاج أو الخدمات التي تحقق ربحاً في حين تكون إمكانيات الربح للاستثمارات غير المباشرة على المدى القصير .

الاستثمارات المباشرة وموازين المدفوعات :

للاستثمارات المباشرة وفوائدها وأرباحها دورا في هيكل ميزان المدفوعات ، فعندما تكون الاستثمارات واردة من الخارج فإنها تقيد بالجانب الدائن في الميزان (جانب الإيرادات) في حين أن فوائدها والأرباح المتولدة عنها المحولة إلي الخارج تعد بمثابة مدفوعات وتقيد في جانب المدين . أما الاستثمارات الوطنية في الخارج فهي تقيد في جانب المدفوعات (المدين) في حين أن فوائدها وأرباحها المحمولة إلي الداخل فهي تقيد في جانب الإيرادات (الجانب الدائن) . والواقع أن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلي بلد ما على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر على التنمية إلا أن تحقيق الآثار المرجوة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها وهو ما نشير إلية ببعض من التفصيل تحت عنوان الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في الدول النامية.

ومن الإنصاف أن نذكر أن تدفقات الاستثمار بنوعيه المباشر وغير المباشر يحكمها في الحقيقة

اعتبارات متعددة قد يأتي على رأسها المواقف السياسية للدول المتلقية للاستثمارات ومدي رضاء الدول المصدرة للاستثمارات عليها ومدي الاستقرار فيها وفقا لرؤية الدول المصدرة وهو أمر بعيد إلي الأذهان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على قرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير بسحب عرض تمويل بناء السد العالي مما دفع بالقائد (جمال عبد الناصر) إلي تأميم قناة السويس. وهكذا تشهد الأيام والظروف الحالية تصرفات بعض الدول الكبرى في ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بمدي علاقاتها أو قل بالأخرى مدي ومساحة التبعية الاقتصادية ومدي السير في تلك يتباين وآمال وعزة الشعوب. ولكن هناك معوقات أخري تمثل قيوداً على جذب الاستثمارات في البلاد النامية عبارة عن:

- **معوقات مؤسسية** : تتمثل في قصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددها وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضمانات الخاصة بعدم التأميم والمصادرة والحق في استرداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح .

- **معوقات في البنيان الإنتاجي** : ويتمثل في نقص وتخلف الهياكل الأساسية أو قاعدة رأس المال الاجتماعي وتخلف قطاعات الخدمات (النقل والمواصلات) وهو الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض العائد المتوقع بالإضافة إلي عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية وعدم وجود قاعدة من العمال المهرة والي جانب ذلك تخلف أسواق المال ومحدوديتها وكذا وجود قاعدة من الصرف بما يعكس اضطرابات تخيف المستثمر.

- **المناخ الفكري والعقائدي السائد** :ويتمثل في وجهة نظر الدولة المتلقية بأساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحقها في مصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفقا لخطة التنمية بها وكذا موقف الدولة من حرية التجارة والنقد الأجنبي وحركة الأسعار ، وجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي ، أيضا سوء حالة الأمن وتفشي الفساد ... الخ. [1]

* الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في الدول النامية :

هناك آراء متباينة في وجهات النظر بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الاشتراكيين يساندهم في ذلك ممثلي مدرسة التبعية، فنجد أن الرأسماليين مقتنعين بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية، وهنا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهياكل الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلي القدرات

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص 58

التسويقية دوراً إيجابيا في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية على حين يري الاشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال واستنزاف موارد هذه الدول.

يري الرأسماليون أن رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلي الدول المتلقية يمكن أن تساعد في تضييق الفجوة الضخمة المترتبة على نقص المدخرات المحلية في مواجهة البرامج الاستثمارية الطموحة، كذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية على دولة يعني زيادة في الطلب على الموارد المحلية، مما يعني تشغيل هذه الموارد بما يمثل مساهمة تنموية إيجابية، أيضا يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير، مما يؤدي إلي زيادة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري خاصة في حالة نقص أو عدم زيادة الاستيراد، كما أن الاستثمارات المباشرة من خلال الشركات عابرة الجنسية تمثل مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال تدريب العناصر المحلية وخلق عمالة متخصصة مما يمكن من تضييق الفجوة التكنولوجية بين العالم المتقدم والنامي ، كذلك يرون أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلقت نوع من الديناميكية في الاقتصاد حيث سيكون على القطاع الذي تعمل فيه الاستثمارات الأجنبية دور القائد ومن خلال آثار الدفع الخلفية والأمامية لهذا القطاع تحدث آثاراً إيجابية على التنمية ولا يقتصر الأمر هنا على تزايد الإنتاجية وإنما أيضا سيحدث ارتفاع في أجور العمال وانخفاض تكاليف الإنتاج وهو أمر في النهاية كما يرون سيكون في صالح عملية التغير الكيفي والوصفي للمجتمع [2] .

أما الاشتراكيون فإنهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست أكثر من وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية بل يؤكدون أن الاستثمارات الأجنبية (مباراة صفرية النتيجة) بمعني أن مكاسب المقرضين تعني في الوقت نفسه خسارة للبلد المضيف (لدول النامية). والواقع أن آراء الاشتراكيين تنطلق من نقطة العداء التاريخي للدور الذي لعبته الرأسمالية من خلال السيطرة وإعاقة تنمية الدول النامية ودليلهم على ذلك أن معظم الاستثمارات حسب رؤيتهم متوجهة نحو التصدير للدول المتخلفة مما يعني نقلا للتجارة وليس خلقا لها من خلال توسيع سوق الدول المتلقية كما أن معظم الأنشطة البحثية المتصلة بالتنمية تتم أو تجري في البلد الأم مصدرة الاستثمارات الأجنبية كما أن معظم السلع الإنتاجية تنتج في الدول الصناعية المتقدمة في حين يتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستراتيجية وقطاع الخدمات وهذا في صالح الدول المتقدمة ومن شأنه إفقار الدول النامية كما أن

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص 60

الاستثمارات يمكن أن تكون بمثابة أداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة. [1]
أيضا هناك من يؤكد على أن الشركات الأجنبية تستخدم نظم إنتاجية تعتمد على كثافة رأس المال مما يقلل الطلب على العمالة الوطنية .

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلي الدولة الأم مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الإعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة.

الأخطر من ذلك أن من الآثار التي تنتج عن قيام الشركات عابرة الجنسية بالاستثمارات خلق روابط ثقافية وتبعية تكنولوجية مع حدوث تشوهات هيكلية في البني الاقتصادية للدول النامية والمتمثلة في ظاهرة الازدواجية ، كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبا في ميزان مدفوعات الدول النامية حيث يصاحب عملية التنمية في البداية زيادة ملموسة في استيراد السلع الإنتاجية والوسيطة بل السلع الاستهلاكية والترفيهية تحت تأثير أثر المحاكاة وتغير الأنماط الاستهلاكية ويزيد على ذلك أن بما لدي الشركات الدولية من قدرة تنافسية كبيرة أن يقضي على الشركات الوطنية المنافسة ويزيحها من السوق.
كما يمكن أن يكون للشركات المتعدية الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي حيث تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت الخ ...
كما لا يمكن إغفال دور الشركات عابرة الجنسية في التدخل في الشئون الداخلية للدول المتلقية بالشكل الذي يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدول للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية .
بقي لنا أن نشير إلي أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الايجابية في حالة الاستقرار المجتمعي واستخدام الأموال الواردة في مشروعات إنتاجية تزيد من الكفاءة الاقتصادية للمجتمع دون أن يصاحب تدفقها استغلال اقتصادي وتحكم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلي خدمة الاحتكارات الأجنبية و تابعة لها .

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص 58

خلاصة الفصل الاول.

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن ذلك لا يطمئن هواجسها في تحقيق المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، وهي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية، التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية، حيث قد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول الغنية والفقيرة، خصوصا بكيفية جعل النمو الاقتصادي مستداما، باعتباره الهدف الرئيسي للمجتمع. ففي الدول المتقدمة، كان الاهتمام الأكبر موجها نحو نوعية الحياة، فانشغلت بالبيئة نتيجة الآثار السلبية المصاحبة للنمو الصناعي، في حين لم تهتم البلدان النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية وما تتطلبه من ناتج قومي مرتفع ومعدل نمو سريع فحسب، ولكن أيضا من سيقوم بهذا النمو. ولذلك كان انشغالها الأساسي هو النمو في مواجهة تو زيع الدخل، أي بمعنى الكيفية التي تقسم بها ثمرات النمو والتنمية على الفئات المختلفة للمجتمع، لأنه حتما إذا كان الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، فإن حال الفقراء يتجه للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل. واستنادا إلى التجارب والمعايير التاريخية، اتضح أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية تذهب في معظمها إلى الأغنياء ولا تشكل إلا منفعة بسيطة للفقراء، لذلك فإن نسبة كبيرة من السكان في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعاني من مستويات معيشة إما متدنية أو ثابتة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والأمية و ط ضعف الأنظمة التعليمية والخدمات الصحية سواء في الريف أو الحضر. وإذا كان تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب توفر المجتمع على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي وتقديمه الكثير من التضحيات، فإنه يجب أن لا يكون قائما على عاتق موضوعات الفقر وعدم المساواة التي أصبحت أكبر انشغالات التنمية، وهو ما أدى إلى ظهور نظريات النمو الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات، التي وضعت النمو مع إعادة توزيع الدخل في مقدمة الأولويات، واتضح معها أن مشاكل الفقر ليست في وجوده، بل في استمراره للأسوأ، حيث توضح الدراسات المكثفة للبنك العالمي حول اقتصاديات الدول، أن جهود التنمية التي بطذلت لعدة عقود أوجدت فجوة متسارعة بين الدول من ناحية، وبين الأغنياء والفقراء داخل نفس البلد من ناحية أخرى، وأن عوامل انتشار الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل تمثل صلب انشغالات عملية التنمية، والتي لا بد أن تدرس في أي برنامج تنموي. وبعد، يمكن لبعض السياسات التنموية المساندة للفقراء أن تنجم عنها آثارا جانبية تشوِّه الحوافز وتلحق الضرر بالنمو الاقتصادي، فمن

خلال استقصاء التجارب الدولية خلال العقدين الأخيرين، اتّضح أن سياسات تكافؤ الفرص –لا سيما عبر الإنفاق الاجتماعي المستهدف– هي من بين السياسات التي ثبتت نجاعتها.

ولهذا، تحاول نظريات التنمية التأكيد على مجموع الضغوط المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية على التنمية الاقتصادية، فأهدافها المختلفة مثل استئصال الفقر وزيادة فرص التوظيف المختلفة وتقليل عدم العدالة في توزيع الدخل وتحقيق المساواة على نطاق واسع، تحتاج إلى توفير سياسات رئيسية جديدة لم تتحقق في إطار النمو الاقتصادي، لأنه هو الآخر لم يتحقق كما كان مخططا له باستخدام نماذج المراحل الخطية والتغيير الهيكلي. ولعل أحد أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي تلك التي دعت إلى توسيع مفهوم التنمية بعيدا عن التركيز على العوامل المادية. فمثلا وحسب " Sen, 1999 " و" Bruton, 2001 " يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للبشر التي يتمتعون بها، وهي تشمل كل ما يتعلق بتوفير الصحة والتعليم والحقوق السياسية والمدنية، والتي تهيئ فرص المشاركة في القضايا العامة كصياغة الاستراتيجيات التنموية ومساءلة المسؤولين، وهي كذلك ليست فقط مجرد زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، أو التحديث الاجتماعي، أو تحقيق التقدم التقني والفني، كما استندت عليه نظرية الرفاه الاجتماعي، لأن الحريات الحقيقية تستند إلى مقاربات جديدة مثل الاستطاعة، التي لا بد وأن تؤكد على قدرة الفرد على اختيار نمط حياته وممارست مختلف الأساليب التي من شأنها ان تجعله يتقلب من أسلوب حياة إلى آخر، وتمكنه من المشاركة الفعالة في المجتمع .

الفصل الثاني

إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

اتسم الاقتصاد الجزائري باعتماده على قطاع وحيد وهو المحروقات ، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو ، بذلك يتضح لنا من واقع حال اقتصاد الجزائر أن ما تحتاجه أكثر من مجرد النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة الدخل القومي مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد فإنها في حاجة إلى توجيه قدر كبير من مواردها لأغراض الاستثمار و تحقيق معدل نمو في الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان. فالنمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من النتائج من الناحية الكمية، بينما تتضمن التنمية زيادته و كذلك تنويعه كما و نوعا، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية والمؤسستية التي يتم بها الإنتاج.

فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية، بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع.

و لقد عانت المجتمعات المتقدمة كثيرا قبل أن تصل إلى ما هي عليه، من مستوى معيشي، وساعدتها الظروف التاريخية على ذلك؛ في حين ما تزال بعض المجتمعات، الدول النامية، تعانيبدرجات متفاوتة من تأخر و تخلف عن ركب الحضارة. و لقد عملت عدة ظروف ضدها، تاريخية و طبيعية و نفسية و اجتماعية...و تسعى حاليا إلى تدارك هذا الفارق في التطور، من خلال انتهاج استراتيجيات و نماذج تنمية مستوحاة من التجربة أو التجارب الناجحة للدول المتقدمة.

تعرف الإستراتيجية، بأنها مجموعة من العناصر و المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها، و الأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، و الذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية. و تحديد الإستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، و يجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشمولية بمعنى أنها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي، فالإستراتيجية في أي دولة تتبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد القومي ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.

و في هذا الفصل نحاول استعراض أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من 1980 الى 2019.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980

شهدت فترة الثمانينات عدة تحولات في مجالات عدة بالنسبة للدولة الجزائرية، ومنها الإصلاحات الاقتصادية التي كان قد تم الانطلاق فيها خلال نهاية الستينات من القرن الماضي من خلال المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها، مما استوجب القضاء على النقائص المسجلة خلال إنجاز تلك المخططات لتتفادى البرامج والإصلاحات اللاحقة الوقوع في تلك النقائص والأخطاء قدر المستطاع ويكون ذلك من خلال تقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولويات للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، وبالتالي كان لزاما تغيير الخطة المعتمدة في التسيير والتي كان أساسها مركزية التسيير والتخطيط إلى سياسة اللامركزية للمخططات التنموية حتى تسهل عملية مراقبة مشاريعها وتفادي التأخر في الإنجاز بهدف التقليص من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي و التحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

عرفت هذه المرحلة في جانب التخطيط التنموي مخططين خماسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، إضافة لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية، وصدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982، وكان ذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وذلك بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات، حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات قصد الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني كما سيتم توضيحه لاحقا من خلال الحديث عن المخططين.

لقد أعادت الجزائر النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية لقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة و أن بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية كانت بادية في الظهور و التي كان لها الدور في التعجيل باتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، و إعادة النظر في استراتيجية التنمية و التوجهات الاقتصادية اللاحقة.

الأسباب التي أدت إلى الإصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات:

بالنظر إلى أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي تم مباشرتها، وبالنظر إلى الأغلفة المالية التي تم تخصيصها والجهود المبذولة لذلك، فإن القيام بهذه الإصلاحات كان بناء على عدة دوافع وأسباب نحاول التطرق اليها وفق ما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية:

لقد أصبح شبه أكيد أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة جاءت في الغالب نتيجة لأسباب اقتصادية، خاصة أنها عرفت وتيرة سريعة بعد تراجع إيراداتها و نتائج التقييم التي قد قدمت في بداية الثمانينات والمتعلقة بمرحلة السبعينات كانت كما يلي:

- مركزية بحتة جعلت الجهاز المصرفي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات وفي مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة.
- تمركز الاستثمارات في قطاع الانتاج الصناعي.
- تزايد حجم المديونية الخارجية.
- التراجع في معدلات النمو.

إن هذه النتائج دفعت المسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح هيكلي عميق على الاقتصاد الوطني، ويسمح بحل مشكل الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لصنع اتخاذ القرارات.[1]

وبما أن الأزمة في الجزائر كانت متعددة الجوانب نتيجة لسوء التسيير على جميع الأصعدة، وبالتالي فإن حل ذلك لم يكن ليتم إلا بإيجاد ميكانيزمات وأطر تسمح للمؤسسات بحل أزمتها المالية وتخفيف العبء في النهاية على خزينة الدولة، ذلك أن ملامح سوء التسيير في مؤسساتنا يمكن التعبير عنها بالنتائج التالية:

- عجز مستمر في ميزانية الدولة.
- زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل.
- ندرة متزايدة في قطاع الخدمات الاجتماعية.[2]

يمكن أن نضيف إلى كل ذلك أن وظيفة الدولة كانت في السابق هي الضامن لكل الحقوق، وهي الوظيفة التي جعلتها تتدخل بصورة مباشرة في وضع أهداف المؤسسة الاقتصادية، هذا التدخل كان

(1)- سعيد أوكيل(1994)، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص45.

(2)- عمار نويوة(1996)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، ص124.

الهدف منه تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية كالقضاء على البطالة، بناء صناعة قوية، التوزيع العادل للثروة والاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، هذا ما شكل العبء الأكبر في خزينة الدولة، مما دفع بالتبعية الاقتصادية في المجال الغذائي والتزايد المستمر في السلع الانتاجية، كذلك أن المؤسسات الصناعية لا يمكنها الاعتماد إلا على التكنولوجيا المستوردة و قطع الغيار و الصيانة...الخ.

و بالتالي فإنه يمكن القول بأن العجز الذي أصاب مؤسساتنا يمكن إيجازه فيما يلي:

- هيكل المؤسسة الجزائرية لا يستجيب للمناخ الاقتصادي الجديد.
- شلل شبه تام لنظام المعلومات كلف ومازال يكلف أكثر.
- جهل المسيرين للسياسات الاقتصادية الجديدة.
- غياب إستراتيجية واضحة للمؤسسة.

وخلاصة القول في هذا المجال أن الاقتصاد الجزائري ونتيجة لكبر حجم المديونية والتدهور الكبير في مردودية المؤسسة العمومية قد وجد نفسه مجبرا في منطق الإصلاحات الاقتصادية، أين يمكن التخلي عن المؤسسات العمومية المفلسة لصالح القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي.[1]

2- الأسباب الاجتماعية:

يمكن إرجاع الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى التطور النوعي والكمي في مستوى المعيشة وإلى تحسين مستوى الصحة و القضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، ضف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين، أين وصل معدل التمدرس سنة 1988 إلى 96%.[2]

دفعت كل هذه العوامل إلى الطلب المرتفع و المتزايد على السلع والخدمات، في حين أن عرض السلع والخدمات قد شهد تراجعا كبيرا من حيث الانتاج المحلي لعدة أسباب، و من حيث الاستيراد كذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة من العملة الصعبة، كما كانت أزمة السكن من القضايا المستعجلة التي وجب على الدولة حلها، كل هذا أدى إلى حدوث اضطرابات دورية، و ما أحداث أكتوبر 1988 إلا تعبيرا عن تدني في مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري، ووصول الأمور إلى حد الانفجار.

حاولت قيادة الدولة الجزائرية في تطبيقها لبرامج المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها خلال الفترة (1967-1979) منح الريادة والمكانة الأولى للقطاع العام، مما أوجد عدم توازن في المؤسسات الانتاجية بين هذا القطاع والقطاع الخاص، وبالتالي استوجب إعطاء نجاعة وفعالية إضافية للقطاع

(1) - محمد زوزي(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

(2) - سعيد اوكيل(1994)، مرجع سبق ذكره، ص51.

الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية، وإعطاء القطاع الخاص فرصة لدعم المجهود التنموي الوطني، كما أعادت الدولة الجزائرية النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية للقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما استوجب اتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة النظر في استراتيجية التنمية والتوجهات الاقتصادية للجزائر لاحقا، ويظهر ذلك جليا من خلال المخططات التي كانت في فترة الثمانينات.

المطلب الاول : المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

وضع المخطط الخماسي الأول الذي كان مع بداية الثمانينات أهدافا سعى من ورائها إلى إحداث تغييرات وإصلاحات في الاقتصاد الوطني، مع التركيز والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وذلك في محاولة للاستدراك التأخر المسجل في ميادين الزراعة والسكن والري والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه كما يلي[1]:

- التغطية السريعة للحاجات الأساسية، حيث كان شعار المرحلة "من أجل حياة أفضل"، هذا الشعار الذي حول الاقتصاد الجزائري من الاستثمار إلى التوسع في الاستهلاك الذي تحولت إليه شريحة كبيرة من المواطنين، فيما بقيت أكثرية السكان تعاني من المشاكل اليومية التي جعلتهم في صراع من أجل البقاء.
- التقليل من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والمالية والتموين، وفي هذا الإطار تم إلغاء العديد من عقود المساعدات التقنية.
- التقليل من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمويل، كما سادت هذه المرحلة فكرة تحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول، مما استوجب تنويع الصادرات، إلا أن الشلل الذي مس الجهاز الانتاجي الوطني في منتصف الثمانينات أفرغ هذه الفكرة من محتواها، ولم يتم التمكن من الوصول إلى المبتغى المسطر.
- التكفل بالقطاع الخاص الوطني، بحيث يضاعف إسهامه في عملية التنمية.

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف[1]:

(1) - محمد زوزي(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(1) - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص ص 1-5.

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.
- توسيع و تنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد، وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 1980-1989 فيما يلي:

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات.
- تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الانتاجية، أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة.
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة، وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية.
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي.
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة و المساهمة في المخطط.

أكدت توجهات المخطط الخماسي الأول على تحسين أداء القطاع الفلاحي وتحديث أساليب العمل لزيادة الإنتاج واستصلاح الأراضي، وعمد المخطط إلى تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظا على الأراضي الخصبة.[2]

وقد سعى هذا المخطط لتدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري لرفع معدل الإنتاجية وتنمية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (الطرق السريعة، التكوين، السكن، التعليم،...الخ) ومحاولة إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات كالمواد الغذائية والصيدليات و التجهيزات المنزلية...الخ.[1]

(2) – بن يسعد حسين(1991)، إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص89.

(1) – محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص26.

كما قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من أجل تمكين القطاع العام من تجاوز مشاكله التي تعرقل إنتاجه والوصول إلى توازن مالي ذاتي للمؤسسات، حيث استمرت هذه العملية إلى غاية سنة 1986، بالإضافة إلى إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، كما نادى المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الانتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، و قد اهتم هذا المخطط أيضا بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع، كما اتخذت في هذه الفترة اجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الاستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلفة.

الجدول رقم(2-1): استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة و الري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية و اللاسلكية	8.00	6.00
التخزين و التوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00

التربية و التكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعية	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول(1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص346.

يتضح من الجدول رقم(9.2) أن المبلغ الذي تم تخصيصه لاستثمار خلال هذا المخطط هو مبلغ معتبر حيث قدر بـ550.50 مليار دج، وأن الجزء الأكبر فيه قد تم تخصيصه للقطاع الصناعي، وبالأخص المحروقات التي أخذت الحصة الأكبر من المبلغ الموجه للقطاع الصناعي والذي قدر بـ 78 مليار دج، كما أن القطاعات الأخرى قد أخذت نصيبها من الاستثمارات، حيث نجد أن قطاع السكن وقطاع التربية والتكوين قد أخذا نصيبا لابأس به، حيث تم تخصيص قرابة 92.50 مليار دج للسكن و65.70 مليار دج للتربية والتكوين، هذا ما يدل أن المخطط الخماسي قد ركز اهتمامه وأولوياته فيما يتعلق بالقطاعات المنتجة على الصناعية كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهمال القطاعات الأخرى من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لها، وذلك قصد إيجاد توازن بين القطاعات.

❖ **إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية:**

"لقد تم الإقرار بمبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية خلال برنامج المخطط الخماسي الأول وذلك من خلال تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة تكون أكثر تخصصا، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتسويق، والهدف من هذه العملية هو مواجهة الصعوبات التي كانت تعاني منها بحكم كبر حجمها وعدم إمكانية إحكام السيطرة في تسييرها، وبالتالي تمكن هذه العملية تلك الشركات من التخلص من الضغوط التي كانت تقيدها، حيث جاء المرسوم 242/80 الصادر في 1980/10/04 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية"[1]، ويقصد من هذه العملية الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن توجِد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، و بالتالي الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات.

لقد كانت البداية الحقيقية للإصلاحات التي عزمت الدولة على القيام بها مصاحبة للمخطط الخماسي الأول الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تطوير وإصلاح الاقتصاد الوطني، وخاصة ما تعلق

(1) – الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، سبتمبر 1989، ص67.

بالمؤسسات العمومية، هذا التصور الجديد كان يظهر من خلال سياسة تقييم لنمط سير الاقتصاد الذي عرفته المؤسسة قبل سنوات الثمانينات، مما جعل متخذي القرار يتوصلون إلى النتائج التالية:

- لا يمكن الاستمرار في سير المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، حيث أصبحت الشركات تشكل "دولة" داخل دولة من خلال النمط الذي كانت تسير به.
- يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليكون منافسا للقطاع العمومي.

و بالنظر إلى النتائج السيئة التي حققتها الشركات الوطنية في ظل نظام التسيير المركزي الذي كان معتمدا والذي جعل حالة الميزان التجاري تؤول نحو التدهور، وذلك راجع إلى زيادة الواردات بصورة سريعة، نظرا لزيادة حاجيات المؤسسات العمومية من المواد الأولية وقطع الغيار، بالإضافة إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتلبية إلتزاماتها ومواصلة التنمية لتحقيق الأهداف المسطرة.

عرفت عملية إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية التي انطلقت بداية الثمانينات والتي كانت تأخذ على عاتقها معايير الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية كأدوات ناجعة لتثمين القدرات الانتاجية وتحفيز المؤسسة على أداء النشاط الموكل إليها، شكلين أساسيين فيما تعلق بإعادة الهيكلة هما: إعادة الهيكلة العضوية و إعادة الهيكلة المالية.

- **إعادة الهيكلة العضوية:**

لقد تم تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير أو المتعددة المهام إلى مؤسسات وطنية أو جهوية وحتى محلية، وكان ذلك باعتماد المعايير معينة تمثلت في: التخصص، التقسيم الجغرافي والتقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982، وامتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة، مع العمل أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية و بلدية.[1]

وهكذا فإن الانقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220% في ظرف زمني لا يتعدى السنتان (1981-1982).

(1) – عبد الرحمان تومي(2001)، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص185.

ولمعرفة آثار ونتائج هذه العملية، تم إجراء دراسة سنة 1986 بخصوص عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات المحلية (البلدية و الولائية) في 28 ولاية، وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة لتلك المؤسسات.
- غلق 110 وحدة، منها 28 بلدية و 26 ولائية.
- معظم المؤسسات كانت تعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف.
- تدخل الادارة في التسيير وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوى تغليب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.
- أثر دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل القضاء على ديونها وتسوية وضعيتها المالية على سيرها فيما بعد، حيث كانت ديونها تقدر بـ 179 مليار دج بتاريخ 1983/12/31 وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الاجمالي لنفس السنة والمقدر بـ 86.8 مليار دج.

كما أن إعادة الهيكلة العضوية التي كانت تهدف إلى القضاء على التخطيط المركزي، بقيت تتلقى مخططات الإنتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا، وذلك نظرا لنقص الإطارات التي تشرف على التنظيم، مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيء بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف، مما أوجد عدة مشكلات منها: مشاكل ونزاعات تقسيم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم بين مختلف وحداتها، كذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة، مما أدى إلى تفشي الاختلاسات، بالإضافة إلى مشاكل النقل والتموين من منطقة إلى أخرى، وغيرها من الأمور الأخرى التي ظهرت جراء تلك العملية.

- **إعادة الهيكلة المالية:**

عرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية على أنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا على كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل النشاطات الواجب تأديتها بصفة مستمرة لتجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسة وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة".

وقد كانت تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

شرع في التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي ترمي إلى إعادة تشكيل رأس مال المؤسسات العمومية من جديد، والذي امتلك نتيجة لخسائر الاستغلال المتتالية كتسوية القروض الطويلة للمؤسسات

اتجاه الخزينة العامة في شكل تخصيصات نهائية، وهي عملية تمت في شكل محاسبي فقط، بينما شرع في تسوية القروض البنكية جزئيا في انتظار تخصيص الدولة لموارد مالية للتطهير النهائي.

وعلى العموم فإن إعادة الهيكلة المالية كان الهدف منها إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية، وذلك لضمان التموين العادي للبلاد من مواد، تجهيزات، مواد أولية وسلع استهلاكية.[1]

لقد حرصت السلطات الجزائرية على معالجة اختلالات السياسة الاستثمارية التي كانت منتهجة في السبعينات لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في دور الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وترجم ذلك من خلال إصدار القانون 82-11 الذي سمح بإنشاء 272 مشروع للخواص خلال الفترة الممتدة من ماي 1983 إلى ديسمبر 1985، و ذلك بقيمة مالية قدرت بـ 2.4 مليار دج، مما سمح بتوفير 8000 منصب عمل[2]

المطلب الثاني : المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يعتبر هذا المخطط امتدادا لسابقه، كما يعد مرحلة هامة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، و قد تمثلت التوجهات الأساسية له فيما يلي[1]:

- التوجه للسوق الوطني وإعطائه الأهمية كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
- التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، وللإنقاص من اعتمادها على قروض الدولة في تمويل استثماراتها، أي أن الإمكانيات الداخلية يجب أن تساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات ولا تسعى الدولة إلى السوق الخارجية من أجل الاقتراض إلا في حدود امكانياتها واحتياجاتها.

(1) – محمد حشماوي(1993)، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 152.

(2) – عبد الكريم توجين(1990)، كيفية الاستثمار في الجزائر، ENL، الجزائر، ص 57-58.

(1) – التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص 168.

- تقليص التضخم وتشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تطور بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الانتاج، إضافة لخلق مليون منصب شغل جديد.
- يجب على المؤسسات العمومية و القطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق برامج استثمارية، خصوصا في قطاع البناء و الأشغال العمومية التي تشكل 50% من القيمة الاجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.
- تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تخلق نوعا من التكامل الصناعي، و ترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوؤ إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات.
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات، وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.

فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كاستثمارات، مما سيسمح بإعطاء فعالية أكبر لجهاز الانتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة، كما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية، و فيما يلي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط الخماسي كما يلي:

الجدول رقم(2-2):استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبلغ المخصص	النسبة (%)
الزراعة	30	5.45

الري	41	7.45
الصيد البحري	01	0.18
الغابات	07	1.27
مجموع الفلاحة و الري	**79**	**14.36**
المحروقات	39.8	7.23
الكهرباء	28.3	5.14
البتروكيمياء	11.1	2.02
المعادن	03	0.54
الحديد و الصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي- الكهرباء	16.6	3.02
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	**154.2**	**28.03**
وسائل الانجاز	19	3.45
وسائل النقل	15	2.72
التخزين و التوزيع	15.85	2.88
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	08	1.45
المرافق الاقتصادية	45.5	8.27
السكن	76	13.81
الصحة	08	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	08
التربية و التكوين	45	8.18
المجموع العام	**550**	**100**

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص05.

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمارات في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة حسب تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الانتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهمية نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة (1985-1989) بحيث أن نسبة 55% من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984.[1]

(1) - تقرير المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، مرجع سبق ذكره، ص168.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم(10.2) أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في هذا المخطط قد بلغت نسبة 14.36% من النفقات الاجمالية، وهو ما يعتبر مبلغا مهما، كما أن القطاع الصناعي قد حصل على نسبة معتبرة من الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط والتي بلغت نسبة 28.03% بمبلغ مالي قدر بـ154.2 مليار دج، وهو مبلغ معتبر يوحي بالأهمية التي لا يزال يحوزها هذا القطاع، كما توزعت باقي النفقات الاستثمارية على القطاعات الأخرى من أجل إحداث توازن بين القطاعات، حيث حصل قطاع السكن هو الآخر على نسبة معتبرة من الاستثمارات الاجمالية بلغت قيمتها 76 مليار دج هو ما يعادل 13.81% من المبلغ الاجمالي، كما حصل قطاع المرافق الاقتصادية وقطاع التربية والتكوين على مبالغ قدرت بـ45.5 مليار دج و 45 مليار دج على التوالي.

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة عدة هزات أثرت على السير الحسن لما تم التخطيط له، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا في قيمتها بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70%، مما شكل ضربة موجعة وعنيفة للاقتصاد الذي أصبح عاجزا بسبب تقلص ايراداته من العملة الصعبة وبالتالي صعوبة تمويل البرامج التنموية التي كانت مسطرة، ومما يمكن ملاحظته فيما يتعلق باتجاه الاستثمارات أنها توجهت إلى صناعات أخرى غير المحروقات، و يتضح ذلك من خلال تكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي كما تظهره أرقام الجدول(10.2).

يعتبر المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي – التنمية الاقليمية- والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب[1]، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، إلا أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، حيث بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج، وهذا بسبب الموارد المالية، حيث ابتداء من سنة 1986 لم يعد بالإمكان القدرة على مواصلة تمويل مشاريع التنمية بالحجم السابق.

لقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه المتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى

(1) – محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-175.

جانب العجز الكبير الذي شهدته البلاد في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية، وأمام هذه الأوضاع كان لزاما على الدولة إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحي يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي، وبالتالي كان لزاما على الجزائر الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي أصبح أمرا حتميا.

المبحث الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي بغية حماية الاقتصاد الوطني وتحريره تدريجيا من التبعية من جهة، ولدعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى، وبفضل التخطيط تمكنت الجزائر من إقامة قاعدة صناعية ساعدتها على الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، ولكن بالرغم من كل ذلك إلا أن هذه النتائج تدل على تراجع كبير في نمو الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة الاقتصادية والهبوط الحاد في أسعار البترول سنة 1986، ومن هنا تظهر سلبية الاقتصاد الجزائري الذي هو بالأساس اقتصاد ريعي يعتمد على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية.

إن الوضع السيء الذي وجد فيه الاقتصاد الجزائري دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من التشريعات والقوانين منذ سنة 1988 للإسراع بعملية الاصلاح التربوي والخروج من الوضعية الحرجة التي بلغها

مستوى الأداء الاقتصادي، مما عجل من وتيرة الإصلاحات بهدف الدخول في اقتصاد السوق الذي من المفروض أن يتأسس في بداية 1991.

المطلب الأول: تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.

تعود حتمية الاتجاه إلى خيار اقتصاد السوق كما سبق الإشارة إليها كانت نتاج عدة أسباب بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، والتي دفعت بالجزائر إلى تغيير نمط اقتصادها، حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية كما يلي:

01- الأسباب الداخلية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

هناك عدة عوامل داخلية متعلقة بالاقتصاد الوطني كانت وراء التحول إلى توجه اقتصادي جديد، نلخصها في النقاط التالية:

- تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.
- بطالة بلغت حوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة لدى فئة الشباب.
- عدم توازن دائم في ميزانية الدولة الذي نتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي.
- امتصاص قرابة $(\frac{4}{5})$ من ايرادات الصادرات من طرف جهاز انتاجي يعمل فقط بنسبة 50% من الناتج الداخلي الاجمالي.

تمثل هذه العناصر بعض العراقيل التي حالت دون انطلاق الاقتصاد الوطني في ظروف وشروط مناسبة، كما تعطي فكرة عن الشروط الواجب بذلها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن وتوفير قواعد ثابتة ومستمرة للانطلاقة الاقتصادية المنتظرة.

02- الأسباب الخارجية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

إن المحيط الدولي الذي عاشت فيه الجزائر آنذاك كان من أهم المؤثرات التي دفعت بها إلى التغير نحو نظام اقتصادي جديد، يضاف لها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، مما أدى بالعالم إلى السير اضطرارا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم.

ولقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الإيرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام

1986، و قد بات من الضروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد.[1]

تعتبر الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة من أهم الدعائم الأساسية لنظام اقتصاد السوق، والتي تعني حرية تملك الأفراد للسلع والانتفاع بها، واستخدامها بشكل يحقق مصلحتهم الشخصية التي بدورها تحقق المصلحة الجماعية، فالمنهج يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن والمستهلك كذلك يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن، وبالتالي فالدافع للفرد هو المحرك الحقيقي لهذا النظام الاقتصادي.[2]

كما تعتبر الحرية الاقتصادية وحافز الربع من دعائم اقتصاد السوق، والتي يقصد بها حرية الإرادة في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية دون تدخل الدولة، سواء من ناحية الإنتاج، استثمار الأموال في المشاريع أو التوسع فيها، ويترتب عنها قيام المنافسة الحرة بين المنتجين سعيا منهم لتحقيق أكبر ربح ممكن، وتكون خلالها المنافسة بين المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن.

ويعد عدم تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة من دعائم اقتصاد السوق، حيث تقوم الدولة من خلال هيئات المراقبة المخولة بذلك على فرض العقوبات الضرورية بدون تحيز أو تساهل للخارجين عن القانون، وبالتالي حماية المستهلكين من جشع المخالفين لقانون العرض والطلب، وتعمل على تنظيم المنافسة ومع الاحتكار ومكافحة الغش التجاري.

ومن الدعائم الأساسية لاقتصاد السوق نجد حرية الأسعار، حيث يخضع اقتصاد السوق لقوانين العرض والطلب في سوق المنافسة، ويتم من خلالها تنظيم و رقابة النشاط الاقتصادي، فيتم تحديد الحاجات والرغبات المادية، ومنه فإن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير وتحديد نوعية السلع والخدمات، حيث يعمل نظام السوق على تحرير الأسعار لتكون وسيط بين العرض والطلب.

تستلزم عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج تسمى بالمرحلة الانتقالية، و ذلك من أجل بناء ميكانيزمات اقتصاد السوق والتي تتمحور فيما يلي[1]:

- الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.
- الاصلاحات المؤسساتية.
- الانفتاح على العالم الخارجي.

(1) – محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص263.

(2) – بيار أنولاي(1980)، آليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس، ص20.

(1) – ج. شولدر(1997)، المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس، ص32.

- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- إصلاح النظام المالي والنقدي.
- ترقية وتشجيع القطاع الخاص.
- تحرير الأسعار وإقامة سوق عمل.

03- أهداف التحول نحو اقتصاد السوق:

إن إعادة النظر في دور الدولة في القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتفكير في انطلاقة جيدة أجبرها على التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث كانت تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة من هذه التحولات الاقتصادية والتي نلخصها فيما يلي:

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الانطلاق في التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة.
- تخليص الدولة من العبء المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العمومي، خاصة مع ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليفها.
- تكثيف النسيج الصناعي من خلال إعادة الهيكلة التي ستسمح باستمرار زيادة وتيرة التصنيع في البلاد.

ويمكن لهذه الأهداف المسطرة أن تتحقق من خلال اتخاذ عدة تدابير نذكرها كما يلي:

- فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من خلال التصديق على قانون الاستثمارات.
- الدخول إلى السوق الدولية من أجل تحصيل الكفاءة والفعالية.
- محاربة التضخم والسعي لضبط التوازن في ميزانية الدولة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية في إطار استراتيجية تهدف لتحديد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: واقع و تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات.

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى كانت في سنة 1988 والثانية في 1991 والثالثة في 1994 كما سنرى، حيث بدأت بوادر تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق قبل أن يكتمل الاطار القانوني، و قبل حتى أن يرتبط بعقود مع صندوق النقد الدولي، حيث عملت على تخفيض قيمة الدينار بشكل غير معلن، إذ تركت قيمة الدينار الرسمية تنزل بين سنة 1987 و 1991، أين انخفضت بالمقارنة مع الدولار الأمريكي بنسبة 210%.

أولا: الدفعة الأولى من الإصلاحات1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، حيث اعتمدت برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل الاقتصاد الموجه، ومن بين تلك الاجراءات ما يلي:

1- **إصلاح القطاع الصناعي:** حيث منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استغلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.

2- **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:**حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات،والتي تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية.

3- **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:**وذلك قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي، حيث صدر القانون 88-02 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.

4- **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:** ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، وكذا الاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل[1].

5- **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:**حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 1988/07/12، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 1982/08/21وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14

(1) - كريم النشاشيبي وآخرون(1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن، ص10.

والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر[2].

6- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:**وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.[3]

7- **صنع تأطير جديد للأسعار:** وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط،ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات،ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية.

8- **إعادة تنظيم التجارة الداخلية:** وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني).[1]

9- **إعادة تنظيم التجارة الخارجية:** وذلك عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال السماح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية.

10- **التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية:** إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية،وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

و تهدف سياسة التطهير المالي للمؤسسات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما[2]:

- تصحيح و تفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله.

---

(2) – المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.

(3) – المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14،الجريدة الرسمية العد 16.

(1) – حسين بن يسعد(1991)، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص74.

(2) – المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 1993/03/16 – حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

- تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاول إحياء الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جيد.

11- مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات:بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب وحماية الإنتاج الوطني.

12 - التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

13 - إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين وهذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في سنة 1991.

ورغم هذه النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبعث على الثقة والاطمئنان في نفوس الرأسماليين الخواص ومن خلال الضمانات التي تحتوي عليها، إلا أن الصعوبات والعراقيل التي تعود أساسا إلى وضع التوازن المالي الخارجي من جهة، والسلوكيات البيروقراطية من جهة أخرى، جعلت هذه الثقة في حالة قلق وعدم استقرار، وجعلت نوعية المستثمرين هم الأشخاص الذين يطمعون في السند المالي من الدولة.[1]

ثانيا: الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991:

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها حيث أن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1-المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993: المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
- وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.

(1) - محمد بلقاسم بهلول(1999)، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع، والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2 - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993:المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات، وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين سنتي 1992 و 1993 كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي :

1- **الإختلالات المالية الخارجية:** تعود إلى أن أجل استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات، وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

2- **عجز الميزانية:** وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991، وبـ76% من الإيرادات الإجمالية في 1992 ، وبـ 93 % من الإيرادات الإجمالية في 1993، مما يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة،وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلاّ القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ماحدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية[1].

الملاحظة الثانية: و التي تتعلق بالاستثمارات، حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30%، وهذا مؤشر آخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية 1993، كانت 102ملياردج قد خصصت للاستثمار،ومن 102مليار دج 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو

(1) - أحمد بن بيتور(1998)، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

الاستثمارات المباشرة الإنتاجية، منها 12 % هي نفقات التجهيز، وفي ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الاختلالات وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986 ، و18% في سنة 1991 و1992 .

3- **التضخم:**تجاوز معدله 30%، و كانت محاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية من الأمور المهمة لتجاوز الأزمة،ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية، حيث أن الأسباب الهيكلية أو المؤسسية تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج، حرية البيع والمنافسة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطارالمنافسة، أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية فهي بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4- **الإعسار المالي الشديد:** كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي، وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي، بمعنى آخر هو أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

ثالثا: الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995):

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 لتستمر إلى مارس 1995 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.2 دولار في 1994، بالإضافة إلى تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي، مما أدى إلى بروز

ملامح الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت تظهر، صاحبتها عدة ضغوط داخلية وأخرى خارجية، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

- العجز الاجمالي للمالية العمومية.
- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993.
- ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط..

أما الضغوطات المالية الخارجية فتمثل فيما يلي[1]:

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولتها.
- تسديد خدمات ديون التي بلغت قيمتها 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93).
- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93)، حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 ، وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ – 2.5% سنة 1993.
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ – 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة.

ولرفع الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94–95) وأبرمت معه اتفاقية الامتثال "Stand – By" في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة، يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات يتم خلالها التركيز على إعادة التوازنات الداخلية والخارجية بمساعدة القروض المتتالية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات هي:

- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع.

(1) – عبد الله بلوناس(2001)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى اقل من 50%ومن 50% إلى 45%.
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 17.40% في أفريل 1994، وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية، حيث أصبح معدل الصرف 01 دولار يساوي 36 دينار.
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.
- استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفائها من تسديد الديون للخزينة.
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي:
  - نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج/للشهر.
  - تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.
  - إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار، أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض إلى قسمين، القسم الأول الذي بلغت قيمته 389 DTS و الذي تم تسلمه مباشرة بعد إبرام الاتفاق و الباقي تم الاتفاق على تسلمه خلال السنة على شكل دفعات.

و التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج التزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية.[1]

ومن النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق الإجراءات التي تم الحديث عنها نذكر ما يلي[2]:

(1)- APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

(2) – الهادي الخالدي(1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، ص47.

- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، و بالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر ايجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، و حددت مدة التسديد بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية.

وبصفة عامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني والمالي للمؤسسات الدولة، تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الاصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الانتاجي، وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا وتقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق والبنك من خلال اتفاق التسهيل الموقع.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 –ماي 1998):

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 1995/03/30 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي بغرض دعم السياسات التنموية التي تنوي الجزائر تطبيقها، طالبة منه مساهمة مالية من الصندوق، حيث قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لمدة 03 سنوات في إطار نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين

1995/06/01 و1998/05/31، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 1995/06/01 و1996/05/31، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف سنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 1999/11/30 وتستمر حتى سنة 2011.[1]

إن هذا البرنامج هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، لقد ركزت أهداف هذه الاصلاحات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مستوى التشغيل الدائم، بالإضافة إلى مواصلة عملية تعميق الاصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الاصلاحات.

خلال هذه الفترة، تم اتخاذ عدة اجراءات نذكر منها[1]:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها.
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويعها و ترقيتها.
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 1995 والتي أدت إلى ظهور فوائض متتالية بالنسبة للميزانية، حيث تم تقدير معدلا سنويا لذلك قدر بـ 04%، مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 05% في الفترة 1997 – 2000، حيث اثبتت التوقعات تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، و يعود هذا إلى الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص ذلك، حيث أن الايرادات عرفت تحسنا ملحوظا ما بين 1995 و 1997، و كان ذلك راجعا إلى تحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الايرادات غير البترولية فقد بقيت في شبه استقرار، وبخصوص النفقات فقد عرفت انخفاضا ملحوظا راجعا إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة آنذاك، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار وتجميد عملية التوظيف.

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة أنه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

(1) – كريم النشاشيبي و آخرون(1998)، مرجع سبق ذكره، ص123.

(1) – حسين بن يسعد، طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25، ص07.

- انخفاض نسبة التضخم إلى 06% في سنة 1997 بعدما كانت 39% في سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى 02% سنتي 1999 و 2000.[2]
- الزيادة من احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995، ثم 08 مليار دولار مع نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997، ثم 28% سنة 2000.
- عودة الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 02% سنة 1993 إلى الارتفاع، حيث سجل نسبة نمو قدرت بـ 04% سنتي 1995 و 1996، و أكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

بالإضافة إلى هذه النتائج الايجابية، فقد أصبح تنظيم الاقتصاد يتم أكثر فأكثر وفق قواعد اقتصاد السوق، وأصبحت الأسعار تحدد وفقا لقوانين العرض والطلب، وتم التخلي عن مراقبة الأسعار والتدعيم المعمم للسلع، كما تخلت الدولة عن النشاطات الإنتاجية والتجارية من خلال صدور قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، وبالتالي الفصل ما بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمساهم، وهذا يعني تطبيق نفس القانون على المؤسسات الاقتصادية العمومية مثلما هو مطبق على مؤسسات القطاع الخاص وبالموازاة مع ذلك فقد وضعت الدولة أسس لنظام بنكي موجه نحو اقتصاد السوق الذي بدأ يفرض قيود على زبائنه بما فيهم المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما زادت التشجيعات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صدور قانون الاستثمار وما تضمنه من مزايا، وكذا قانون الخوصصة وقانون المنافسة.[1]

المبحث الثالث: برامج التنمية الاقتصادية كسياسة لانتعاش الاقتصادي

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في التشريعات الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن أهمها تلك التعديلات التي مست قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03 و01-04 على التوالي، حيث أن قانون الاستثمار تمحور حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار والرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، كما أنه لم يكن يميز بين

(2) – المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(2000)، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.

(1) – عيسى مرازقة (2007)، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007، ص 145 – 146.

القطاع العام والقطاع الخاص، إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة سابقا، فإنه قدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر.

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2019. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي :

المطلب الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) PSRE :

يعتبر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الخاصة بالبرنامج بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتها الاجمالية حوالي 525 مليار دج وهو ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و 90 مليار للتنمية البشرية، مما يجعله برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والذي قدر بـ11.9 مليار دولار.

لقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الانفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

أولا: أهم أسباب تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

من أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في تلك الفترة وبالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا، نذكر ما يلي[1]:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** حيث أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1987-1994 نسبة 0.5%، وهو ما حذا بالحكومة إلى تطبيق سياسة إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.
- **تسجيل نسبة نمو متوسطة سالبة في قطاعي الفلاحة والزراعة:** حيث قدرت بـ -1.15% و-1.57% على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتباط القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال

(1) - نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، ص 43-44.

تلك الفترة، وإلى الأزمة الهيكلية والمالية التي كان يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، مما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الانتاجية في هذا القطاع.

- **ارتفاع معدلات البطالة:** والتي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 نقطة مئوية، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل معدل البطالة إلى 18.1%، وابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدلاتها منذ الاستقلال والذي قدر بـ29.8% سنة 2000.

ثانيا: أهداف سياسة دعم الانعاش الاقتصادي:

يهدف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية هي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات تمكن من التوصل إلى الأهداف السالفة الذكر، و هي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي، و في ذلك تحول للسياسة الاقتصادية في الفطر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الانفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان، بما سينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ثالثا: مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:

(1) – كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "2001 – 2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم – الجزائر، ص194.

يتمحور مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة "2001-2004" بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

الجدول رقم(03.2): التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

العنـوان	الفصـول	المبلغ (مليار دج)	المبلغ (مليار دولار)
دعم الأنشطة الانتاجية	الزراعة	65	0.87
	الصيد و الموارد المائية	9.5	0.13
المجموع الجزئي		**74.5**	**0.99**
التنمية المحلية	التنمية المحلية	133	1.51
	التشغيل و الحماية الاجتماعية	16	0.21
المجموع الجزئي		**129**	**1.72**
تقوية الادارة العمومية و تحسين نمط العيش	التجهيز الهيكلي للمناطق	142.9	1.91
	إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية، المرتفعات و الواحات.	67.6	0.90
المجموع الجزئي		**210.5**	**2.81**
تنمية الموارد البشرية	التربية الوطنية	27	0.36
	التكوين المهني	9.5	0.13
	التعليم العالي	18.9	0.25
	البحث العلمي	12.38	0.17
	الصحة و السكان	14.7	0.20
	الشباب و الرياضة	4	0.05
	الثقافة و الاتصال	2.3	0.03
	الشؤون الدينية	1.5	0.02
المجموع الجزئي		**90.28**	**1.2**
السياسات المرافقة	حشد الموارد	20	0.27
	تأسيس صندوق الشراكة	22.5	0.30
	تهيئة المناطق الصناعية	02	0.03
	صندوق ترقية المنافسة الصناعية	02	0.03
المجموع الجزئي		**46.5**	**0.62**

المجموع الكلي	**550.78**	**7.34**

المصدر: تقرير الجزائر في القمة العالمية للتنمية المستدامة(2002)، جوهانسبرج، ص 36-37.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(03.2) أن أكبر قيمة من المبلغ الاجمالي المخصص لهذا المخطط قد تم تخصيصها لتقوية الادارة العمومية وتحسين نمط العيش بمبلغ إجمالي قدره 210.5 وهو ما يمثل نسبة 38.22% من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط، وهذا ما يعني الاهتمام بالجانب الاداري ودعم الجانب الاجتماعي الذي كان بحاجة إلى ذلك بالنظر إلى الأزمات التي خلفتها البرامج السابقة، حيث حاز التجهيز الهيكلي للمناطق على مبلغ قدره 142.9 مليار دج، في حين أن إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية التي عانت من هروب جماعي سنوات الأزمة الأمنية، بالإضافة إلى المرتفعات والواحات، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 67.6 مليار دج، كما تم إعطاء أهمية بالغة للتنمية المحلية ودعم الأنشطة الانتاجية وتنمية الموارد البشرية حيث خصص لهم مبلغ مالي قدر بـ 129 مليار دج، 74.5 مليار دج و90.28 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم(04.2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	نسبة المجموع (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.3	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقارير الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني لسنوات 2001، 2002، 2003 و 2004.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(04.2) أن أكبر حصة خلال السنوات الأربعة لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي قد وجهت لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية الذي استفاد من مبلغ اجمالي مقدر بـ210.5 مليار دج و هو ما يعادل نسبة 40.1% من إجمالي المبلغ، مما يمكن تفسيره بعزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة تأثيرات الأزمات التي عرفتها البلاد سواء الاقتصادية أو الأمنية، و التي أجبرتها على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية

استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساعد على انتعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية في القطاع العام وكذا القطاع الخاص، مما يؤدي إلى توسع نشاطها وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما بالنسبة للسنوات الأربعة فقد كان النصيب الأكبر في هذا القطاع لسنة 2001 التي بلغ نصيبها قرابة 48% من المبلغ المرصود لهذا القطاع خلال سنوات البرنامج والذي قدر بـ 100.7 مليار دج من المبلغ الاجمالي المقدر بـ 210.5 مليار دج.

لقد حاز قطاع التنمية المحلية والبشرية على نسبة معتبرة هو الآخر بنسبة بلغت 38.9 من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال أربعة سنوات، وهو مؤشر يدل على السعي لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما أن دعم الموارد البشرية سيؤدي إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في المجتمع، وبالمقارنة بين السنوات الأربعة، فقد حاز خلال السنتين الموواليتين على حصص معتبرة مقارنة بالسنتين الأخيرتين.

فيما يتعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد كان نصيبه من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال الأربع سنوات ما نسبته 12.4% المعادلة لمبلغ مالي قدره 65 مليار دج، و يمكن إرجاع ذلك إلى الدعم الذي استفاد منه هذا القطاع ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي كان برنامجا مستقلا عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا المبلغ يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، فيما يتعلق بحصص كل سنة من السنوات الأربعة، نلاحظ أن المبلغ المخصص كان دائما في تزايد ما عدا السنة الأخيرة التي كانت حصتها قد قدرت بـ12 مليار دج.

أما بالنسبة للمبلغ المخصص لدعم الاصلاحات والذي قدر بـ 45 مليار دج وهو ما يعادل نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ ككل خلال الأربع سنوات فقد تم توجيهه بالأساس لتمويل الاجراءات السياسية المصاحبة لهذا البرنامج والتي كانت تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والخاصة.

وعلى العموم يمكن القول بأن سنة 2001 قد حازت في المجموع على أكبر مبلغ مالي مقارنة مع السنوات الأخرى لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي، حيث قدرت حصتها بـ205.4 مليار دج، ليبدأ هذا المبلغ في التناقص من سنة إلى أخرى، مما يدل على عزم الحكومة على تنفيذ محتويات هذا البرنامج في أقل وقت ممكن بغرض تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)PCSC:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تم مباشرتها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتحسن

في الوضعية الأمنية، بالإضافة إلى تحسن في الوضعية المالية بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 ما قيمته 38.5 دولار للبرميل، و هو ما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الذي وصل إلى مبلغ مالي قدره 43.1 مليار دج في نفس السنة، مع تحقيق نمو مستمر بلغ بالمتوسط 3.8% طوال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تراجع في معدل البطالة من 29% إلى 24% وكذا إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، و كتتمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، كما أن البنية التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج.
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا مهما بالنظر إلى المبلغ المالي الذي خصص له والذي يعد الأكبر على الاطلاق مقارنة بالبرامج السابقة، حيث قدر بـ4202.7 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم

(1) – كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره، ص202.

الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما سيوضحه الجدول رقم(13.2)، ويمكننا القول بأن قطاع التنمية المحلية والبشرية قد استفاد من أكبر حصة في هذا البرنامج بمبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي المبلغ الكلي، حيث تم وضع كهدف إنجاز مليون سكن ليصل إلى غاية 1.65 مليون سكن، فسجل زيادة تقدر بـ65% لفائدة قرارات رئيس الجمهورية، وقد وصلت عدد السكنات المنجزة خلال الفترة الممتدة بين(2005-2009) إلى 326 912 سكن، أي ما يقدر بنسبة 91.2% مما كان مخططا له في البرنامج، ليصل عدد السكنات المنجزة بتاريخ 2010/12/31 إلى 1.048 مليون وحدة تدخل 42% منها في إطار السكن الريفي و 58% منها في إطار السكن الحضري.

الجدول رقم(05.2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

البرامـــج	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	45.5
السكنات	555.0	
التعليم العالي	141.0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
تزويد السكان بالماء و الكهرباء	192.5	
التضامن الوطني	95	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
باقي القطاعات	216.5	
02- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.5**
النقل	700	
الأشغال العمومية	600	
المياه	393	

التهيئة العمرانية	10.15	
03- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**08**
الفلاحة و التنمية الريفية	300	
الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
الصيد البحري	12	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف	7.2	
04- برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
العدالة و الداخلية	99	
المالية و التجارة	67	
البريد و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
05- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجمـوع الكـلي	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، الموقع الالكتروني للوزير الأولwww.cg.gov.dz.

فيما يخص برنامج الهياكل القاعدية الذي تحصل على نسبة تقدر بـ 40.5% التي تعادل 1703.1 مليار دج من إجمالي المبلغ، حيث يغطي هذا المبلغ أكثر من 18 ألف عملية إنجاز قد عرفت تقدما ملحوظا، كما تم خلال هذا البرنامج ترميم وتطوير 369 67 كلم من شبكة الطرقات، بالاضافة إلى بناء 250 1 منشأة فنية.

بالنسبة لبرامج دعم التنمية الاقتصادية، فقد حصل قطاع فلاحة والتنمية الريفية على حصة الأسد من المبلغ المالي المخصص لبرامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ قدر بـ 300 مليار دج، وذلك للدفع بالقطاع الفلاحي قصد تحسين الانتاج الوطني والمساهمة في تطوير المنتجات المحلية لخفض فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية خاصة.

فيما يتعلق ببرامج تطوير الخدمة العمومية التي كانت النسبة المخصصة لها تقدر بـ 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي بما يعادل 203.9 مليار دج، والتي وجهت لكل من الداخلية والعدالة بصفتها المسؤولتان عن الخدمات العمومية بدرجة أكبر بمبلغ مالي قدر بـ99 مليار دج، في حين حصل قطاع المالية والتجارة على 67 مليار دج.

أما برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال فقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ50 مليار دج من اجمالي المبلغ المرصود للبرنامج الخماسي (2005-2009).

وعلى العموم فإن الدولة الجزائرية استطاعت أن تخرج من دائرة الركود الاقتصادي منذ 2002 وذلك انطلاقا من زيادة في النفقات العمومية خاصة في ميدان التجهيز، بالاضافة إلى التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق سياسات التشغيل التي اتبعتها الدولة اعتمادا على صيغ وبرامج مختلفة.

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) PCCE :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجية تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق، والذي بلغ ما مقداره 214 21 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار، و الذي يشمل البرامج السابقة تنفيذها والتي خصص لها مبلغ لدعمها قدر بـ680 9 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار، و وضع برنامج جديد خلال السنوات الخمس القادمة بمبلغ مالي قدر 534 11 دج وهو ما يعادل 155 مليار دولار.

من أهم الأهداف التي كان يسعى البرنامج لتحقيقها هي:

- تحسين معدل نمو الانتاج الفلاحي المتوسط من 06% خلال الفترة (2000-2008) إلى 8.33% خلال سنوات إنجاز هذا البرنامج.
- زيادة الانتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الاقليمية وتحسين شروط حياة السكان بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق 750 ألف منصب شغل دائم.

الاجراءات المتخذة من أجل التحكم في الانفاق الحكومي ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014):

لقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية، وبالتالي فإن من الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج نجد[1]:

- **احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:** بحيث لا يمكن تنفيذ أي برنامج يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- **التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية:** ويتم ذلك مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، وقد تم تشكيل لجنة للفصل في اقتطاع العقارات اللازمة بعد إجراء تحقيق ميداني.
- **السهر على تسريع إجراء الصفقات و كذا على احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية:** حيث تم تفعيل لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع، وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.
- **تعزيز أدوات الدراسة والانجاز:** وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذين المجالين.
- **الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها:** وذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

اشتمل هذا البرنامج على ستة محاور أساسية كما سيوضحها الجدول(06.2).

(1) – ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، مصالح الوزير الأول، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz، ص 39-40.

الجدول رقم(06.2): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

الوحدة: مليار دج

المحـاور	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- المحور المتعلق بالتنمية البشرية	**10 122**	**49.6**
السكن	3700	
المياه	2060	
التعليم العالي	768	
التربية الوطنية	852	
التكوين و التعليم المهنيين	178	
الصحة	619	
الطاقة	350	
الشباب و الرياضة	380	
الشؤون الدينية	120	
الثقافة و الاتصال	246	
قطاعات اخرى	849	
02- المحور المتعلق بالمنشئات الأساسية	**6448**	**31.6**
الأشغال العمومية	3132	
النقل	2816	
تهيئة الاقليم و البيئة	500	
03- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية	**1566**	**7.67**
الفلاحة	1000	
الصيد البحري	16	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	100	
تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية	400	
تحديث و إنشاء 80 منطقة صناعية و مناطق النشاط	50	
04- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	**1666**	**8.16**
الداخلية	895	
العدالة	379	
المالية و التجارة	334	

إدارة الأعمال	56	
05- المحور المتعلق بمكافحة البطالة	**360**	**1.75**
دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني	150	
استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة	80	
تراتيب التشغيل المؤقت	130	
06- المحور المتعلق بالبحث العملي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**1.22**
تطوير البحث العلمي	100	
التجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي	50	
إقامة الحكم الالكتروني	100	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(06.2) أن أكبر حصة مالية مخصصة في هذا البرنامج كانت للمحور المتعلق بالتنمية البشرية بمبلغ اجمالي قدر بـ 122 10 مليار دج وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي، حيث ان أكبر حصة في هذا المحور كانت من نصيب قطاع السكن الذي خصص له مبلغ اجمالي قدر بـ 3700 مليار دج، وذلك من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02 مليون) مسكن، أما الحصة الثانية في هذا المحور فكانت من نصيب قطاع المياه الذي حضي بمبلغ قدر بـ 2060 مليار دج وهو مبلغ ضخم، وكان ذلك من أجل إنجاز 35 سدا والقيام 25 عملية تحويل للمياه، وإنجاز 34 محطة لتصفية المياه، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

أما المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية والذي بلغ حجم الغلاف المالي المخصص له بـ448 6 مليار دج، فقد نال فيه قطاع الأشغال العمومية أكبر حصة بمبلغ قدر بـ132 3 مليار دج خصصت لاستكمال الطريق السيار شرق غرب، وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز وتحديث طرق أخرى، بالإضافة إلى إنجاز وتحديث أكثر من 20 ميناء صيد وتعزيز ثلاث مطارات.

أما فيما يتعلق بمحور تحسين الخدمة العمومية الذي خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 666 1 مليار دج بنسبة قدرت بـ8.16% من إجمالي المبلغ، فقد حاز قطاع الداخلية على أكبر حصة بمبلغ قدر بـ895 مليار دج، وذلك لدعم وإنجاز مختلف المنشآت التابعة لهذا القطاع بفروعه لمتعددة، كما حاز

قطاع العدالة على مبلغ قدره 379 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 110 مجلس قضائي و 120 مؤسسة عقابية، بالإضافة إلى تحديث وسائل عمل العدالة.

أما المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية الذي بلغت قيمته المالية 566 1 مليار دج بنسبة قدرها 7.67% من إجمالي المبلغ، حاز فيها قطاع الفلاحة بحصة معتبرة بلغت قيمتها 1000 مليار دج كانت موجهة لإنجاز المغروسات الغابية والرعوية والزيتون، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

فيما حاز كل من محور مكافحة البطالة ومحور البحث العملي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال على مبالغ مالية قدرها 360 مليار دج و 250 مليار دج على التوالي موجهة لدعم هذه القطاعات وتنميتها.

وعلى العموم فإنه يمكننا القول بأن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) PACE:

حسب المادة 102 من القانون 14-10 المؤرخ في 9 ربيع اول 1436 هـ ، الموافق لـ 31 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية 2015 برمجة خلال 2015 سقف رخصة برنامج توطيد النمو الاقتصادي بمبلغ 4.079.671.730.000 دج يغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج PCCE وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن ان تسجل سنة 2015.

حسب المادة 121 من نفس القانون السابق 14-10 يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي كتكملة للبرنامج السابق ، ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية ، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية.

وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 و الذي يتضمن ميزانية التجهيز بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7 % مقارنة بسنة 2014[1] ، ونسبة نمو اقتصادية قدره 4.25 % خارج قطاع المحروقات و نسبة تضخم قدره 3 %[2]

الجدول التالي يوضح محتوى البرنامج بشكل مفصل:

الجدول رقم(07.02): توزيع ميزانية التجهيز 2015 **الوحدة: 1000 دج**

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.514.000
الفلاحة و الري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشات القاعدية الاقتصادية و الإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية و التكوين	227.829.040	250.809.500
المنشات الاجتماعية و الثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على السكن	234.307.880	29.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)	------	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات براس المال	**464.600.000**	**1.083.691.200**
مجموع ميزانية التجهيز	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

المصدر : القانون 14-10 المؤرخ في 9 ربيع اول 1436 هـ ، الموافق لـ 31 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية 2015 – الجريدة الرسمية ، العدد 78 ، ص 48

(1) www.premier-ministre.gov.dzle 29 17/04/2015

(2)www.econostrum.info/L-Algeree-s-apprete-investire-2625-mrds-Vue le:27/04/2015

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، إذ بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد من البترول يقيمة دولار واحد يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم[1] .

من أهم النقاط التي جاء بها برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يلي:

تحقيق نسبة نمو قدرها 7 % بحلول ينة 2019.

إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة.

تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة و لاسيما توفير العقار والحصول على خدمات عمومية جديدة.

زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية و الريفية ، التي من شانها تحقيق الأمن الغذائي و تقليص فاتورة استيراد المواد الاستهلاكية.

أولا :أهداف المخطط الخماسي 2015-2019, فقد حدد الأهداف الآتية:

- ✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار, أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- ✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن, والتربية . التكوين, والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ.
- ✓ نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ واستحداث مناصب الشغل.

من بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنموية بلدية هامة و كذا توسيع شبكات الطرقات و الطرقات السريعة و السكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية،

بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.

إنجاز المناطق الصناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية

(1) www.premier-ministre.gov.dzle 29 17/04/2015

العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر، و كذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب .

كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.

ثانيا: انهيار أسعار البترول وأثره على برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ تعتبر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات بنسبة 65 % ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر للتغيرات الحاصلة في سوق النفط .

خلال السداسي الثاني من عام 2014 بدأت أسعار البترول بالتراجع حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار في مطلع سنة 2016 بعدما كان 110 دولار في بداية سنة 2014. فمع بداية الأزمة وانهيار سعر البترول اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات للحد منها .

وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لعام 2016.

وتهدف هذه الإجراءات إلى ترشيد النفقات العمومية وتحسين الإيرادات، أين اقر قانون المالية لسنة 2016 مبلغا يقدر ب 4747 مليار دج للإيرادات و 7984 مليار دج لنفقات الميزانية مقسمة الى 4807 مليار دج بالنسبة لنفقات التسيير و 3177 مليار دج لنفقات التجهيز العمومي، ليفضي إلى عجز تقديري بقيمة 3237 مليار دج.

وفيما يخص التنفيذ وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات المحققة سنة 2016 الى 5026 مليار دج منه 3344 مليار دج فيما يتعلق بالموارد العادية و1683 مليار دج بالنسبة للجباية البترولية.

وبلغت نفقات الميزانية المنفذة ما قيمته 6358 مليار دج منه 4327 مليار دج بعنوان التسيير و2031 مليار دج بعنوان التجهيز .

و بإضافة النفقات الميزانية غير المتوقعة التي ناهزت 185 مليار دج وصل العجز الحقيقي الى 1517 مليار دج أي ما يمثل 9 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

ونظرا للسياسة الحذرة المتبعة من طرف الدولة فقد تم تخفيض هذا العجز الميزاني بواسطة السيولة المتاحة في الخزينة وعلى مستوى صندوق ضبط الإيرادات الذي سجل رصيدا ب 839 مليار دج نهاية 2016 .[1]

وفيما يخص التحويلات الاجتماعية اقر قانون المالية لسنة 2016 مبلغا قيمته 1348 مليار دج أي بزيادة تقارب 8 في المائة مقارنة بسنة 2015 .

وبلغت قيمة رخص البرامج المصادق عليها 1894 مليار دج منها 1655 مليار دج موجهة لبرامج الاستثمار بما قيمته 87 في المائة و239 مليار دج للعمليات برأس المال.

وسجل النمو الاقتصادي في 2016 نسبة 3.30 % مقابل نسبة 4.60 %متوقعة في قانون المالية لذات السنة.

كما سجلت صادرات المحروقات عائدا ب 28 مليار دولار امريكي في 2016 مقابل تقدير ب 26 مليار دولار امريكي ويعود الفارق المسجل (2مليار دولار) أساسا إلى التقدير الضعيف لحجم صادرات المحروقات في قانون المالية 2016.

ولقد أثر انخفاض الإيرادات البترولية بكيفية سلبية على الموارد المالية مما أفضى إلى تجميد بعض المشاريع ، حيث يتضمن مشروع قانون المالية 2016 تقليصا ب 18.24 بالمائة في ميزانية التجهيز ليتأكد رسميا تجميد عدد من المشاريع و الاستغناء عن بعضها الأخر لمواجهة عجز التمويل. كما تقلص ميزانية التسيير ب3.32 بالمائة وهو جهد ضئيل جدا لا يعكس جدية الحكومة في الحد من نفقاتها.[2]

تبعا لساسة ترشيد النفقات العمومية التي بدأت بالتجميد ابتداءا من 2015 و تسقيف المدفوعات لسنة 2016 فقد تم إغلاق كل حسابات التخصيص المفتوحة لمشاريع الاستثمار العمومي وتم سحب كل ما تبقى فيها من اعتمادات مالية لغاية نهاية 2016، وصب جزء منها يقدر بـ: 300.000.000.000 دج في حساب واحد هو حساب رقم 145-302 .

(1) الديوان الوطني للإحصائيات 2016

(2) التعليمة رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية وسياسة التقشف

فحسب المادة 119 من قانون المالية 2017 يتم غلق جميع البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019) عند تاريخ 31-12-2016 ويصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ قدره 300.000.000.000 دج الذي سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.[1]

(1) المرسوم التنفيذي رقم 11/17 المؤرخ في 2017/01/15 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 المعنون تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

خلاصة الفصل الثاني:

كان تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر مسايرا للتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث كانت الانطلاقة بعد الاستقلال من خلال صياغة التوجهات الإنمائية التي كانت تستهدف تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا من خلال تأميم المصالح الأجنبية في البلد لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية، وقد كان التركيز على محور رئيسي الذي تمثل في الصناعات الكبرى المرتبطة بالمحروقات التي اعتبرت القطاع الاستراتيجي الذي يدفع بالقطاعات الأخرى إلى النهوض، وهو ما كانت تستهدفه معظم البرامج التنموية خلال فترة التخطيط الموجه، لكن الانتكاسة التي مست أسعار المحروقات غيرت وأثرت على الخطط المسطرة ودفعت بالجزائر مع نهاية الثمانينات لتغيير استراتيجياتها التنموية في الجانب الاقتصادي بتوجهها إلى اقتصاد السوق، وبدأت مرحلة جديدة من خلال صدور مجموعة من القوانين التي كانت تهدف إلى الانتقال التدريجي للنمط الجديد من الاقتصاد من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت لها مخلفات في الجانب الاقتصادي من خلال تحسن في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد، و اجتماعية كانت ضريبة للتحسن في المؤشرات السابقة من خلال ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الخوصصة وتسريح العمال، بالإضافة إلى انتشار الفقر نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، ومع بداية الألفية الثالثة توجهت الجزائر إلى ترقية التنمية الاقتصادية إلى المستدامة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مريحة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. رغم كل هذه التدابير و الاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين 2015_2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية وكذا إلغاء كافة البرامج وفق قانون المالية 2017.

الفصل الثالث

واقع التنمية الاقتصادية في الجنوب الكبير – دراسة حالة ولاية اليزي – 2001-2019

مقدمة الفصل الثالث

تشكل تنمية مناطق الجنوب الكبير انشغالا أساسيا للدولة التي كرست لهذه المناطق مشاريع هامة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية بعدة مشاريع ضخمة منها مشروع لتحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست و الذي كلف 3 ملايير دولار و مشروع مماثل يرمي الى حل مشكل تزويد سكان ولاية ادرار بالماء الشروب . كما تم انجاز حوالي 74 مشروعا تكميليا في قطاعات اساسية سيما الطاقة والموارد المائية و الصحة. ومن بين هذه المشاريع نذكر انجاز 4 قرى جديدة على محور عين صالح–تمنراست بالقرب من كل محطة ضخ للمياه على طول ال750 كلم للمشروع الضخم لتحويل المياه. ولتسهيل الاستفادة من المرافق تبرز الدولة أهمية شبكة الطرقات لاسيما المحور الكبير للطريق العابر للصحراء بطول اجمالي يقدر ب4500 كم الرابط بين ست دول (الجزائر و المالي و النيجر و نيجيريا و التشاد و تونس) و يعزز انشغال تنمية مناطق الجنوب الكبير بالمخطط الوطني لتهئية الاقليم . وحسب المخطط المذكور المدرج في إطار إجراءات القانون رقم 01 – 20، الصادر في ديسمبر 2001 الخاص بالتهيئة والتنمية المستديمة للإقليم، فإن هذه المحاور الأربعة الكبرى، من بينها اعتماد خيار تنمية الجنوب من خلال تفعيل استراتيجية تستجيب للتحديات المطروحة على هذا المستوى وهيكلة وإدماج هذه الأقاليم في ديناميكية الإقليم الوطني، ووضع نظام حضري مدعم ومركز وضمان تدارك مختلف الأقاليم للعجز المسجل على مستواها، وتعجيل عملية تهيئة المناطق من خلال تطبيق آليات سياسة المدينة والتجديد الحضري التي تعتمد على نوعية التعمير والهندسة، تثمين الفضاءات الخضراء والتراث الثقافي، تحسين نوعية الخدمات العمومية، المياه، معالجة النفايات، التربية والصحة، دفع التنمية من خلال تطوير الأنظمة الإنتاجية وتدارك ما قد يسجل من إقصاء وتهميش للمدينة.

من خلال هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ولايات الجنوب الكبير وواقع التنمية فيها.

المبحث الاول التعريف بولايات الجنوب الكبير

ينقسم الجنوب الجزائري وفق القانون الى ثلاثة مناطق اساسية تضم 09 ولايات تعرف بالجنوب حيث تضم المنطقة الاولى (الجنوب الشرقي) اربع ولايات هي بسكرة ، ورقلة، الوادي ، غرداية و تضم المنطقة الثانية (الجنوب الكبير) ولايتين هما تمنراست و اليزي، اما المنطقة الثالثة (الجنوب الغربي) فتضم كل من ادرار وبشار و تندوف، ويختلف مستوى التنمية في هذه المنطقة من ولاية الى اخرى ، وفي الجدول يضهر ترتيب هذه الولايات وطنيا من حيث المشاريع المنجزة او في طور الانجاز خلال الفترة 2002-2015.

جدول رقم : (01.03) ترتيب ولايات الجنوب الجزائري وطنيا حسب المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2015

الولاية	عدد المشاريع	الترتيب الوطني
ورقلة	2705	05
الوادي	1722	10
ادرار	1274	17
غرداية	1010	23
بسكرة	746	30
بشار	587	37
تمنراست	**477**	**41**
تندوف	112	47
ايليزي	**109**	**48**

المصدر : سعود وسيلة و فرحات عباس واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ،دراسة تقييميه لولاية ورقلة و اليزي، مجلة الابداع،المجلد 19 ، العدد 01(2019)

تظهر معطيات الجدول السابق تباين عدد المشاريع المقامة عبر تراب الولايات المختلفة في الجنوب الجزائري و يلاحظ تأخر العديد منها وطنيا ما عدا ولايتي ورقلة و الوادي ، ويعود ذلك الى الخصائص المميزة لهذه المناطق ، كالحرارة المرتفعة و انخفاض عدد السكان بها و الظروف المناخية و المعيشية الصعبة ، مما يجعل الاستثمار بها محدودا و هو ما نعكس على نوعية التنمية بها حيث اغلبية

الاستثمارات ببعض هذه المناطق تتعلق بقطاع المحروقات ، وبالرغم من كافة التسهيلات والتحفيزات و الامتيازات التي تمنحها الدولة للاستثمار في الجنوب ، الا ان ذلك يبقى بعيدا في ولايات مثل تندوف واليزي التي تحتل ذيل الترتيب الوطني من حيث عدد المشاريع المنجزة.

المطلب الاول: واقع التنمية في ولاية تمنراست:

تمنراست، تلك المنطقة المتواجدة في وسط الصحراء، ولاية تقع في أقصى الجنوب الجزائري و تعتبر أكبر ولايات الجزائر من حيث المساحة باعتبارها تتربع على 619360كم2. يحد هذه الجماعة المحلية من الشمال ولايتي غرداية و ورقلة و من الشرق ولاية إليزي و من الغرب ولاية أدرار و من الجنوب دولتي مالي و النيجر.

تتميز ولاية تمنراست بتنوع مرتفعاتها الملفت للنظر مع هضبتي تادمايت و تينغرت الواقعتين في الشمال والمتجسدتين على شكل حمادات. تحتوي على أعلى قمة في الجزائر اسمها اتاهات، كما تضم سهول أودية الهقار و تيديكلت التي تفصلها مجموعة من الوديان و المحاطة بالطاسيلي.[1]

و بالنظر الى تراثها و ثرواتها الطبيعية و مميزاتها الجغرافية و الثقافية الفريدة من نوعها فإن ولاية تمنراست تزخر بإمكانيات اقتصادية عديدة.

الوضعية الديمغرافية : والمساحة يبلغ عدد سكان الولاية 209.324 نسمة)حسب تقديرات سنة 2011) ومساحتها الإجمالية 619360كلم ^{2} .

الموقع الجغرافي و التضاريس

تقع ولاية تمنراست في الجنوب الجزائري تتربع على مساحة 619360كلم ^{2} تقع بين 0°15°و10°15° وتبعد عن العاصمة بحوالي 2000 كلم يحدها من الشمال ولايتي غرداية و ورقلة و من الشرق ولاية إليزي و من الغرب ولاية أدرار و من الجنوب دولتي النيجر و مالي و هي تعتبر من أكبر الولايات مساحة في الجزائر و مناخها مختلف يغلب عليه الاعتدال نظراً لتضاريسها الجبلية حيث تقع عاصمة الولاية على ارتفاع 1400 م عن سطر البحر و تضم سلسلة جبال الهقار التي بها أعلى قمة جبلية بالجزائر و هي تاهات أتاكور 3303 م.

تشهد ولاية تمنراست حركية تنموية كبيرة في مختلف القطاعات ضمن البرامج التي سطرتها الدولة لفائدة هذه الولاية من أقصى الجنوب الكبير بغرض ترقية الظروف المعيشية لسكان هذه المنطقة من البلاد. وقد

(1) http://www.interieur.gov.dz/

أولت الدولة عناية خاصة لهذه الولاية التي تعتبر أكبر ولاية من حيث المساحة التي تقدر بأكثر من 557.906 كلم بالنظر إلى ما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي . واستفادت هذه الولاية في الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2009 من غلاف مالي تجاوز 118 مليار دينار وجه لتجسيد العديد من العمليات التنموية في مختلف القطاعات و البنى التحتية بهدف تطوير واقع التنمية المحلية و تعزيز جهود فك العزلة عن هذه المنطقة.

وفي إطار المخطط الخماسي (2010-2014)[1] رصد لها غلاف مالي قدره 243.9 مليار دينار والذي ساهم دون شك في إعطاء نفس جديد لجهود التنمية المحلية مما ضمن تحقيق مؤشرات جيدة في كافة الأصعدة بهذه الولاية. وفي إطار البرنامج التكميلي فقد استفادت هذه الولاية أيضا من غلاف مالي قدره 11.628 مليار دينار خصص منه 475 مليون دينار لقطاع الفلاحة والري في حين خصص 362 مليون دينار لقطاع الخدمات المنتجة ومن بينها إنجاز محطة برية بمركز الحياة بآراك على بعد 400 كم من مقر الولاية والربط بشبكة الألياف البصرية لكل من مناطق إيفرغ وهيرفوك وأمقيد ومرتوتك وربطها أيضا بشبكة الهاتف النقال.

ولعل من أهم المشاريع التنموية الكبرى التي استفادت منها هذه الولاية خلال السنوات الأخيرة مشروع تزويد سكان مدينة تمنراست البالغ عددهم أكثر من97 ألف نسمة بمياه الشرب إنطلاقا من منطقة عين صالح على مسافة 750 كلم وهو المشروع الضخم الذي تطلب غلافا ماليا قدره 197 مليار دينار.ويعد هذا المشروع الذي يوصف بمشروع القرن الذي أشرف رئيس الجمهورية على تدشين واحدا من بين التحديات الكبرى التي رفعتها الدولة في مجال التنمية المحلية بهدف التكفل بواحدة من أهم الاحتياجات الأساسية للمواطن بهذه الولاية الجنوبية والمتمثلة في التكفل وبشكل نهائي بإشكالية التزود بمياه الشرب. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع الحيوي يراهن عليه أيضا بخصوص دوره في إعطاء دفع قوي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بولاية تمنراست من خلال بعث الأنشطة الصناعية و الاستثمارات المختلفة التي من شأنها أن تضمن آفاقا تنموية واعدة والتي سيكون لها انعكاسا ايجابيا ومباشرا على الأوضاع المعيشية للسكان.

وقد سمح هذا المشروع الهام برفع نسبة الربط بشبكة التموين بالمياه الشرب بعاصمة الأهقار والتي قفزت من 15.8 في المائة إلى 95 في المائة وذلك ما يعكسه إنجاز 468 كلم من شبكة التزويد بمياه الشرب

(1) دراسة ميدانية استنادا لمعطيات صادرة عن مديرية البرمجة و متابعة الميزانية تمنراست ، 2019

.كما عرفت بدورها نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي زيادة من 41.22 في المائة إلى 91 في المائة وذلك بإنجاز 306 كلم من شبكة الصرف الصحي. كما تم التركيز في مجال الأشغال العمومية على تطوير شبكة الطرقات باعتبارها الشريان الحيوي الذي تحتاج إليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الولاية الحدودية البعيدة. ويبرز في هذا الإطار الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر من المشاريع الكبرى الهامة والذي من شأنه المساهمة في فك العزلة عن الجنوب الكبير.وكان رئيس الجمهورية قد أشرف على تدشين جزء من هذا الطريق الذي يمتد على مسافة 420 كلم .

وجرى خلال العشرية الأخيرة إنجاز شبكة كبيرة من الطرقات بولاية تمنراست تمتد على مسافة 404 كلم بالنسبة للطرقات الوطنية و 84 كلم من الطرقات الولائية إضافة إلى أكثر من 40 كلم من الطرقات البلدية. وفيما يخص إعادة تأهيل وتهيئة شبكة الطرقات فقد تم خلال نفس العشرية إعادة الاعتبار لما يفوق 1.433 كلم من الطرقات الوطنية و 42 كلم من الطرقات الولائية على مستوى إقليم الولاية.

وفي مجال الإسكان تم إنجاز في نفس الفترة 2.724 وحدة بصيغة السكن الاجتماعي الإيجاري إضافة إلى 192 وحدة من السكن الاجتماعي التساهمي و 6.228 وحدة من نمط السكن الريفي.

وبخصوص التغطية بطاقتي الكهرباء والغاز فقد سجلت ولاية تمنراست زيادة في نسبة التغطية بالكهرباء ارتفعت من 68 في المائة إلى 98 في المائة وذلك بربط 9.200 سكنا بالكهرباء في حين سجلت نسبة الربط بالغاز الطبيعي 12 بالمائة حيث تم ربط 4.000 سكن بشبكة التموين بالغاز الطبيعي . وفيما يتعلق بتمدرس التلاميذ فقد سجلت هذه الولاية زيادة في نسبة التمدرس خاصة بالنسبة للأطفال في سن ما بين سن 8 و15 سنة حيث ارتفعت هذه النسبة من 79 إلى 91.20 بالمائة. كما تدعمت شبكة الهياكل المدرسية بإنجاز العديد من المؤسسات التعليمية والتي تتمثل على الخصوص في 20 مدرسة إبتدائية و15 متوسطة و 6 ثانويات و 59 مطعم مدرسي و 7 داخليات. وتم أيضا إنجاز هياكل جديدة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بقدرة استيعاب تصل إلى 2.000 مقعد بيداغوجي إضافة إلى إنجاز إقامة جامعية بطاقة 1.000 سرير فضلا عن إنجاز مكتبة ومطعم مركزيين لفائدة الطلبة الجامعيين. ومن أجل ضمان تكفل أفضل بالحاجيات الطبية للمواطنين فقد بذلت جهود كبيرة لتعميم الخدمات الصحية حيث يسجل ارتفاع في خدمات الرعاية الصحية لفائدة سكان المنطقة . [1]

وقد ارتفع معدل التكفل من 5.474 شخصا في المرافق الإستشفائية إلى 8.551 شخصا . وساهمت

(1) دراسة ميدانية استنادا لمعطيات صادرة عن مديرية البرمجة و متابعة الميزانية تمنراست ، 2019

العيادات المتعددة الخدمات الخمس التي أنجزت في نفس الفترة بالإضافة إلى فتح مركز صحي جديد في تحسين عملية التكفل الصحي عبر بلديات الولاية. ومن جهته حقق قطاع الشباب والرياضة بولاية تمنراست إنجازات عديدة والتي يتمثل بعضها في 8 مركبات رياضية جوارية وبيتين للشباب ومخيم شباني كبير ومسبح نصف أولمبي.

ويرتقب أن يساهم المخطط التنموي الحالي في إنجاز المزيد من المنشآت والمشاريع في مختلف القطاعات من بينها ما يتعلق بجانب التكفل الصحي حيث ينتظر تحقيق زيادة في عدد المستشفيات التي سترتفع إلى أربعة هيئات إستشفائية. كما سيرتفع عدد قاعات العلاج إلى 16 قاعة في حين سيقفز عدد المراكز الجوارية للصحة إلى 60 مركزا على مستوى إقليم الولاية مما سيضمن ذلك نسبة واسعة في التغطية الصحية.

كما ينتظر أن يسجل قطاع التربية زيادة في عدد المنشآت التعليمية في مختلف الأطوار حيث ستسمح المشاريع المسجلة ضمن نفس المخطط برفع عدد المدارس الإبتدائية من 137 مدرسة حاليا إلى 147 مدرسة وعدد المتوسطات سيرتفع من 33 إلى 39 متوسطة كما سيقفز عدد الثانويات من 14 إلى 19 ثانوية فيما ينتظر أن تصل نسبة التمدرس حوالي 92.5 بالمائة في 2020.

وفي ما يخص الحظيرة السكنية لولاية تمنراست فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد وحداتها إلى نحو 53.523 وحدة سكنية بمختلف الصيغ مما سيساهم في الإستجابة لطلبات السكن عبر الولاية.[2]

المطلب الثاني : واقع التنمية في ولاية تندوف

اولا: قطاع الاشغال العمومية:

تعد ولاية تندوف من اكبر ولايات الوطن مساحة ،إذ تتربع على مساحة تزيد عن 158.000 كلم ^{2} وتتخللها شبكة معتبرة من الطرقات المعبدة والمسالك بطول 2992.26 كلم.

هذه الشبكة تتكون من محور رئيسي يربط الولاية بشمال البلاد عبر ولاية بشار، ويمتد جنوبا حتى حدود ولاية أدرار.

من هذا المحور الحيوي تتفرع الطرق الولائية والبلدية والمسالك الحدودية ، كما هو مبين فيما يلي :

1- **الطرق الوطنية** : يعتبر الطريق الوطني رقم 50 العصب الحيوي للولاية، كونه الطريق الوحيد الذي يربط الولاية بباقي مناطق الوطن. و يبلغ طوله 1252كلم منها 1107 كلم داخل إقليم

(2) دراسة ميدانية استنادا لمعطيات صادرة عن مديرية البرمجة و متابعة الميزانية تمنراست ، 2019

ولاية تندوف من بينها 743 كلم معبدة، والباقي 364 كلم غير معبدة لكنها في طور التعبيد والأشغال جارية في بعض مقاطعه. [1]

2- الطرق الولائية : وعددها (02) بطول 151 كلم معبدة.

3- الطرق البلدية : وعددها(11) بطول 125.26 كلم معبدة ماعدا 04 كلم غير معبدة

4- الطرق الحدودية : عددها 02 بطول 193 كلم معبدة

5- المسالك الحدودية :بطول 1416 كلم منها 351 كلم معبدة و 1065 غير معبدة ولكنها في طور التعبيد والأشغال جارية في بعض المقاطع.

وإضافة إلى هذه الشبكة من الطرقات، فبالولاية مطار جهوي ذو مدرجين، إستفاد المدرج الرئيسي منه مؤخرا بعملية تحديث وتوسيع.

حالة شبكة الطرقات بالولاية:

إن ثمرة هذه الجهود انعكست بصفة جلية على حالة الشبكة التي عرفت

قفزة نوعية في مستوى الخدمة المقدمة للمستعملين:

❖ **الطريق الوطني رقم 50** : خلال التسعينات ، كان هذا الطريق يشكل كابوسا حقيقيا بالنسبة للمستعملين، بسبب نسبة التدهور الكبيرة التي آل إليها، والتي بلغت

حد 360 كلم من 457 كلم أي ما يمثل 80 % منه.

و بفضل عمليات إعادة الإعتبار والصيانة الدورية التي استفاد منها هذا المحور الهام خلال السنوات الفارطة الى غاية 2015 تقلصت نسبة المقاطع السيئة الى حد 0 % ،والمقاطع المتوسطة الى 49 كلم تم التكفل بها .

❖ **الطرق الولائـية:**

- الطريق الولائي رقم 01 الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 و قرية حاسي منير: هذا الطريق بطول 90 كلم قد تم تصنيفه في أواخر سنة 2003. و حتى سنة 1999 كان هذا الطريق في حالة سيئة بنسبة

(1) التقرير السنوي 2019 لمديرية البرمجة و متابعة الميزانية تندوف.

100 % ، لقد تم تعبيده على مسافة 89.20 كلم، منها 85.20 في حالة جيدة و04 كلم في حالة متوسطة و0.80 كلم غير معبدة.

– الطريق الولائي رقم 02 الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 ومنطقة عظم الطلح هذا الطريق قد تم تصنيفه كذلك في أواخرسنة 2003 بطول 61 كلم منها:

- 58 كلم حالة جيدة
- 02 كلم حالة متوسطة
- 01كلم حالة سيئة

❖ **الطرق البلدية:**

- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 / مطار تندوف على مسافة 03 كلم في حالة جيدة.
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 من ن ك 841+400/ قرية غارجبيلات على مسافة 17 كلم في حالة جيدة
- الطريق الرابط الطريق الوطني رقم 50 / برج العقيد لطفي على مسافة 09 كلم في حالة جيدة
- الطريق الجانبي لمدينة تندوف على مسافة 10 كلم في حالة جيدة
- طريق تجنب سبخة تندوف على مسافة 12.60 كلم في حالة جيدة
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 والتفريغ العمومي على مسافة 2 كلم في حالة جيدة
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 والمحيط الفلاحي قرارير الحرث على مسافة 10 كلم منها 05 كلم في حالة جيدة
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 وحقل حبس المياه بحاسي خبي على مسافة 18 كلم في حالة جيدة.
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 وحاسي 9 LA على مسافة 1.36 كلم في حالة جيدة.
- الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 50 وحاسي 32 على مسافة 2.80 كلم في حالة جيدة
- الطريق الرابط بين حاسي عبد الله والنقطة الكيلومترية 75 على مسافة 39.5 كلم منها 35.5 كلم معبدة و في حالة جيدة و 04 كلم غير معبدة.[1]

(1) التقرير السنوي 2019 لمديرية البرمجة و متابعة الميزانية تندوف.

❖ **الطرق الحدودية:**

– الطريق الرابط بين تندوف و النقطة الكيلومترية 75 وحدود الجمهورية الاسلامية الموريتانية على مسافة 73 كلم في حالة جيدة.

– الطريق الرابط بين تندوف وام العشار وحدود المملكة المغربية على مسافة 120 كلم في حالة جيدة.

المسالك الحدودية على مسافة 1416 كلم منها 351 كلم معبدة

صيانة شبكة الطرقات:

يتكفل القسم الفرعي الإقليمي لمديرية الأشغال العمومية، وهو الوحيد الموجود بالولاية، بتنفيذ أشغال الصيانة العادية لشبكة الطرقات الوطنية والولائية وذلك بواسطة وحدات الصيانة والمراقبة المتواجدة عبر (05) وحدات للتدخل متواجدة بتندوف وأم العسل و قرية حاسي خبي غار جبيلات وطريق مركالة.

كما تعززت هذه الوحدات بوحدة المراقبة والتدخل عبر الطرقات (USIR) التي انشات بقرار وزاري سنة 2015 مهمتها مراقبة شبكة الطرق عبر الولاية والتدخل بصفة يومية لصيانة الطرق.

وقد تم القيام بإنجاز ديار للصيانة هدفها الإشراف على حالة الطرق من قريب وصيانتها مجهزة بجميع التجهيزات.

و تتكون هذه الفرق من 120 عاملا متعاقدا و08 موظفين تقوم بإنجاز أشغال الصيانة العادية، منها صيانة الإشارات العمودية و الأفقية و السهر على سيولة حركة المرور في جميع الأحوال.

ثانيا: قطاع السكن:

تم تخصيص غلاف مالي ب3ر84 ملايير دج لدفع الحركة التنموية بولاية تندوف وهذا في اطار البرنامج الخماسي ، حيث حظي قطاع السكن بحصة إضافية من السكن العمومي الإيجاري مقدرة ب600 وحدة، فيما خصص 2000 سكن ريفي إضافي في 2017، إلى جانب ترميم وإعادة الاعتبار ل1000 مسكن على مستوى الولاية، إذ خصص لهذه العملية غلاف مالي قدره 500[1] مليون دج.

و تم تخصيص 01 مليار دج لأشغال التهيئة لصالح 2000 قطعة أرضية للمواطنين المستفيدين منها من أجل بناء مساكنهم وتحسين ظروف معيشتهم، مضيفا أن بلديتي أم العسل وتندوف حظيتا ضمن

(1) التقرير السنوي 2019 لمديرية البرمجة و متابعة الميزانية تندوف.

هذا الغلاف المالي التكميلي بحصة مقدرة ب300 مليون دج بهدف تحسين ظروف المعيشة للساكنة وتحسين المحيط بهاتين الجماعتين المحليتين.

ثالثا: قطاع الموارد المائية:

تم تخصيص مبلغ 150 مليون دج لإنجاز وحفر آبار جديدة لإنعاش قطاع الفلاحة، إلى جانب توزيع قريبا 500 وحدة للطاقة الشمسية لفائدة المربين والسكان البدو الرحل، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لصيانة الإنارة الريفية والعمومية مقدر ب190 مليون دج. فقد تم تخصيص 150 مليون دج لمساعدة المستثمرات الجديدة التي أنشئت مؤخرا، كما خصص للولاية غلاف مالي آخر لفتح المسالك الفلاحية عبر مسافة 50 كلم بمبلغ إجمالي مقدر ب300 مليون دج.

وفي إطار المحافظة على الأراضي السهبية، تم تخصيص 20 مليون دج لصالح 20 كلم مربع، إلى جانب مكافحة التصحر وتثبيت الرمال بقرية حاسي منير عبر مساحة 30 هكتارا.

وفي إطار مساعدة الولاية في مجال التزود بالماء الشروب وكذا مياه السقي لبعض المستثمرات الفلاحية المنتجة، خصص غلاف مالي قدره 80 مليون دج لاقتناء شاحنات صهريج لتوزيع المياه،من جهة أخرى.

وتأتي سلسلة الإجراءات لصالح التنمية بولاية تندوف في سياق الأولوية التي تحظى بها مناطق الجنوب وتحسين ظروف معيشة سكانها لاسيما الشباب، حيث أشار رئيس الجهاز التنفيذي في هذا الإطار إلى مسألة ترقية التشغيل، مؤكدا أنه "سيتم قريبا تطبيق مرسوم يسمح لشباب مناطق الجنوب بالحصول على مناصب شغل في مهن تتطلب تأهيلا عاليا."

ومن اجل عن تحسين المستوى المعيشي بولاية تندوف، ستتكفل الدولة بنفقات تجهيزات غاز المدينة، إلى جانب تنمية الموارد المائية في المنطقة لانجاز آبار عميقة بهدف ترقية الري.

المطلب الثالث : واقع التنمية في ولاية ادرار

تقع ولاية أدرار في جنوب غرب الجزائر ، وحدودها من الجنوب بمالي بمدينتي برج باجي المختار و تيمياوين .وتبلغ مساحتها 443782 كم^2 ، وعدد سكانها 441800 نسمة حسب احصاء الديوان الوطني سنة 2017.

يهتم معظم سكان ولاية ادرار بالزراعة و تعتبر من اكبر المصادر الزراعية بالجزائر منذ ان كرست الدولة جهودها لمساعدة المزارعين بعام 2002 م. كما يهتموا بتربية المواشي منها الأبقار التي بلغ عددها 50000 بقرة و الماعز بعدد مليون رأس ماعز و الإبل حيث تمتلك هذه الولاية 12 بالمئة من مجموع

ابل الوطن العربي كله و شرعت الدولة في استصلاح أراضي الولاية للزراعة بشراكة مع ألمانيا و أطلقت الجزائر مشاريع ضخمة منها بناء أول مصنع للاسمنت البترولي في القارة و 8 مصانع للزجاج .

استفادة ولاية ادرار في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004 من رخصة برنامج اجمالية بلغت 14.939.504.000.00 دج منها 12.233.504.000.00 دج للبرنامج القطاعي غير الممركز و 2.706.000.000.00 دج خاصة بمخططات البلدية للتنمية ، حيث تم استهلاك ما يقارب 44.65 بالمئة على البنى التحتية الاقتصادية و الادارية متمثلة في الطرق و المطارات و مقرات الادارات العمومية ، وتم استهلاك نسبة 33.73 بالمئة على قطاع التربية و التعليم و التعليم العالي والتكوين المهني ، اما مخططات البلدية للتنمية التى كانت نسبتها 18 بالمئة من اجمالي الرخصة فقد استهلكت في مشاريع صغيرة من حيث مدتها و قيمتها و تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن كتوصيل الماء و الغاز و قنوات الصرف الصحي [1].

في الفترة ما بين 2005–2009 استفادة ولاية ادرار من رخصة برنامج بلغ 68.511.846.000.00 دج في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان يهدف الى دعم النمو حسب القطاعات الحساسة للاقتصاد الوطني .

مقارنة مع البرنامج السابق نجد ان الدولة مازالت تهتم بالقطاع البنية التحتية الاقتصادية و الادارية حيث رصدت ما قيمته 41 % من مجموع رخصة البرنامج القطاعي غير الممركز و هذا مايبين مسعى انشاء بنية تحتية اقتصادية تساهم في تشجيع الاستثمار ، ياتي قطاع السكن و العمران بنسبة 17% و قطاع التربية و التعليم العالي و التكوين المهني بنسبة 16% اما قطاع دعم الخدمات المنتجة و قطاع الصناعة فبلغت نسبتهما 1% و 0.2% على الترتيب.

اما مخططات البلدية للتنمية فبلغت 14% من رخصة البرنامج الاجمالي و هي نسبة اقل من تلك التي حققتها في برنامج الانعاش الاقتصادي.

خلال الفترة الممتدة بين 2010–2014 استفدة الولاية من مبلغ قدره 133.243.014.000.00 دج في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي و الذي من شانه استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها لاسيما قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه.

(1) وافي ناجم و بلال بوجمعة ، مساهمة برنامج الانعاش لاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية ادرار خلال الفترة 2001–2016 ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد 03 سبتمبر 2017 ، ص 05

الجدول رقم : (02.03) توزيع رخصة البرنامج على القطاعات للفترة 2010-2014

الوحدة: 1000 دج

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الصناعات المعملية	22.000	183.948	410.000	3.000	0	618.948
الفلاحة و الري	2.387.500	3.842.450	4.110.000	2.453.000	3.908.000	16.700.950
دعم الخدمات المنتجة	274.316	188.627	0	20.060	360.400	843.403
البنية التحتية الاقتصادية و الادارية	38.753.650	4.972.650	4.362.000	6.388.827	13.331.700	67.808.827
التربية و التعليم	2.697.024	7.020.340	3.929.500	4.015.740	2.359.000	20.021.604
البنية التحتية الاجتماعية	7.954.000	3.715.350	6.759.100	1.828.750	2.227.582	22.494.782
السكن و العمران	896.000	3.155.500	100.000	264.000	339.000	4.754.500
محموع PSD	52.984.490	23.078.865	19.680.600	14.973.377	22.525.682	133.243.014
مخططات البلدية للتنميةPCD	956.000	1.184.000	1.257.000	637.000	1.203.000	5.237.000
المجموع	52.984.490	23.078.865	19.680.600	14.973.377	22.525.682	133.243.014

المصدر : وافي ناجم و بلال بوجمعة ، مساهمة برنامج الانعاش لاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية ادرار خلال الفترة 2001-2016 ،ص 08

نلاحظ من خلال الجدول زيادة معتبرة في مبلغ رخصة البرنامج الاجمالية مقارنة بالرامج السابقة وهو ما انعكس ايجابا على قيمة البرنامج لمعظم القطاعات.

خلال الفترة 2015-2019 استفادة ولاية ادرار على رخصة برنامج اجمالية بلغت 14.981.077.000 دج في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي فهذا المبلغ المنخفض مقارنة مع البرامج السابقة جاء نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية التي قامت بإقفال جميع البرامج السابقة نتيجة للحالة الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور اسعار البترول في السوق الدولي .

و الجدير بالذكر ان رخصة البرنامج توطيد النمو الاقتصادي خصص للمقطاعتين الاداريتين برج باجي مختار و تيميمون باعتبارهما ولايتين منتدبتين .

نلخص من خلال الجدول التالي اهم تغيرات ملامح التنمية في ولاية ادرار و نبين مجموعة من المشاريع الاستثمارية تمكن من انجازها خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016[1]

(1)وافي ناجم و بلال بوجمعة ، مساهمة برنامج الانعاش لاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية ادرار خلال الفترة 2001-2016 ، مرجع سابق، ص 08

جدول رقم(03.03) ملامح التنمية في ولاية ادرار (2000-2016)

القطاع	قبل سنة 2000	سنة 2016	التطور	النسبة
قطاع الصناعة				
عدد المناطق الصناعية	1	1	0	%0
عدد مناطق النشاط	6	7	1	%17
قطاع الموارد المائية				
نسبة الربط بالماء الصالح للشرب	78	94	16	%21
نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	25	60	35	%140
قطاع الفلاحة				
المسالك الفلاحية(كلم)	149	55.5	93.7 -	%63-
عدد الابار الرعوية	60	101	41	%68
قطاع االتربية				
عدد الثانويات	12	39	27	%225
عدد المتوسطات	32	86	54	%169
عدد الابتدائيات	273	349	76	%28
قطاع التعليم العالي				
جامعة	0	1	1	
عدد المقاعد البيدغوجية	1260	9432	8172	%649
عدد الاقامات الجامعية	1	4	3	%300
قطاع التكوين المهني				
عدد معاهد التكوين	0	3	3	-
عدد مراكز التكوين	7	17	10	%143
قطاع الصحة				
عدد المستشفيات	3	5	2	%67
عدد مركز الامومة و الطفولة	7	17	10	%143
عدد العيادات	27	33	6	%22
قطاع الطاقة				
نسبة الربط بالكهرباء	80.61	97.06	16.45	%20
نسبة الربط بالغاز	0	8.95	8.95	-
قطاع الطرق				

شبكة الطرق	1523	2508	985	%65
قطاع السكن				
عدد السكنات المنجزة	9816	39699	29883	%304

المصدر : وافي ناجم و بلال بوجمعة ، مساهمة برنامج الانعاش لاقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية ادرار خلال الفترة 2001–2016 ، ص 12

المبحث الثاني : برامج التنمية في ايليزي دراسة تطبيقية

إنبثقت ولاية إيليزي عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وهي من ولايات الجنوب الكبير ، تقع في أقصى الجنوب الشرقي للوطن، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 284.618 كلم2 (1/9 من المساحة الإجمالية للوطن). تتشكل أساسا تضاريسها من ثلاثة أنواع غير متجانسة:

– الكثبان الرملية.

– الهضاب.

– سلسلة جبلية (الطاسلي).

تحتل الولاية موقع استراتيجي متميز، حيث أنها مجاورة لثلاثة دول (تونس، ليبيا والنيجر)، على شريط حدودي يقارب 1200 كلم : – تونس في الشمال الشرقي على طول 25 كلم.

– ليبيا في الشرق على حوالي 1000 كلم.

– النيجر في الجنوب على حوالي 102 كلم.

في الداخل، الولاية مجاورة لولايتين: – ولاية تامنراست في الغرب و ولاية ورقلة في الشمال الغربي.

تتميز الولاية بمناخ صحراوي جاف جدا، حيث درجات الحرارة المرتفعة والهواء الجاف في فصل الصيف و الاعتدال في فصل الشتاء بمعدل 38 درجة صيفا و 12 درجة شتاء مع انعدام شبه كلي لتساقط المطار وهبوب الرياح التي تثير زوابع رملية خاصة في الفترة الممتدة بين شهري مارس – ماي وشهر سبتمبر.

1– إداريا: تنقسم الولاية إلى ثلاثة دوائر: إيليزي، جانت وإن آمناس وتشمل ستة بلديات :

دائرة إيليزي : بلدية إيليزي ، المقر الرئيسي للولاية.

دائرة جانت : بلديتي جانت وبرج الحواس .(تم تعينها ولاية في اواخر ديسمبر 2019 بعدما كانت ولاية منتدبة منذ 2015)

دائرة إن آمناس : بلديات إن آمناس، برج عمر إدريس ودبداب.

تتميز الولاية ببعد المسافات بين بلدياتها والمقر الرئيسي للولاية وكذاك عن الولايات الآخرى للوطن حيث المقر الرئيسي لولاية ورقلة هو الأقرب إلى مدينة إيليزي يبعد بـ 1050 كلم ، مقر بلدية إن آمناس يعد الأقرب عن المقر الرئيسي للولاية يبعد بـ 240 كلم أما بلدية برج عمر ادريس فهي على بعد 700 كلم.

عدد السكان المقيمين بالولاية خلال الإحصاء العام للسكن والسكان الأخير للولاية (جويلية 2015)، قدر بـ 64.108 نسمة. بلغت التقديرات الأولية للسكان المقيمين بالولاية إلى غاية 2017/12/31 : 38.995 نسمة وبكثافة سكانية ضعيفة تقدر بـ 0.13 نسمة/كلم2. يتمركز أغلب سكان الولاية في التجمعات الحضرية الرئيسية بـ 42.707 نسمة أي بنسبة 67 %.

2- من الناحية ألاقتصادية تنقسم الولاية إلى منطقتين متجانستين :

المنطقة الشمالية :

تشمل بلديات إن آمناس، الدبداب وبرج عمرإادريس. تزخر هذه المنطقة بثروات نفطية هائلة تستغلها الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) مع الشركات الأجنبية وأراضي للاستصلاح الزراعي (برج عمر ادريس).

المنطقة الجنوبية :

تشمل بلديات إيليزي، جانت وبرج الحواس. تتميز هذه المنطقة بثرواتها السياحية المعتبرة ذات الشهرة العالمية متمثلة في الحظيرة الوطنية للطاسيلي تفوق 80.000 م2 مصنفة عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO). زيادة على ذلك، منطقة إهرير المصنفة هي أيضا عالميا ضمن المناطق الرطبة النادرة في العالم.

كما تتميز هذه المنطقة على غرار المنطقة الشمالية بغياب أي نشاط صناعي، بإستثناء بعض النشاطات المتعلقة بقطاع السياحي والصناعات التقليدية المحلية.

المطلب الاول: التنمية في ايليزي قبل 2001

تبنت ولاية إيليزي برنامجا تنمويا دائما، منبثقا عن سياسة تنموية طويلة المدى، مرتكزة أساسا على هدف رئيسي يتمثل في تثبيت السكان المحليين من جهة و تعمير هذه الولاية ذات الأهمية الإستراتيجية من جهة أخرى بما في ذلك المناطق الحدودية لها.

ومن أجل تجسيد هذه الأهداف كان من الضروري إذن، جلب الموارد البشرية والمالية بمعنى إنجاز مشاريع تنموية سنوية ومتعددة السنوات ، وذلك بهدف تلبية، وفي أسرع ما يمكن، الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان إيليزي و كذا السكان القادمون إلى الولاية في إطار مساهماتهم في تنمية المنطقة.

ارتكزت آليات التنمية الاقتصادية لهذه الولاية على تطوير القطاعات المهمة كالفلاحة، الري، المنشآت القاعدية الاقتصادية و ألإدارية، السكن، التربية والتكوين والمنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية.

يمكن لنا أن نميز بين مراحل عديدة في مسار تنمية الولاية في تحقيق أهدافها المسطرة من طرف مختلف المسؤولين المحليين، المنتخبين ومسؤولي القطاعات الأخرى بالولاية.

المرحلة الاولى : قبل 1994 : [1]

تعد هذه المرحلة اصعب المراحل التي واجهها القادمون الأوائل إلى الولاية حيث واجهوا منطقة شبه منعزلة إقتصاديا، إجتماعيا وإداريا.

- تأطير غير مؤهل.
- مرافق الإستقبال غير متوفرة.
- عدم وجود مؤسسات الإنجاز ولا مكاتب دراسية.
- المصالح الخارجية للولاية غير منصبة.
- شبكة الطرقات الرابطة بين مختلف مناطق الولاية في حالة جد سيئة ومنعدمة أحيانا.
- مطارات بحركية نقل جد محدودة.
- شبكة الإتصالات غير متطورة ومتميزة بكثرة الإنقطاعات.
- صعوبة معتبرة في ميدان التزويد بالمواد الإستهلاكية الغذائية ومواد البناء.

بالرغم من هذا، شكلت هذه الفترة نقطة الإنطلاق وبداية قدوم السكان من شمال البلاد، للتدعيم الولاية الفتية بالإطارات و مؤسسات الإنجاز الضرورية. كما، رافق هذه المرحلة تسجيل عدة برامج استثمارية : مخططات بلدية، برامج قطاعية (برامج خاصة وعادية)، بالإضافة إلى برامج ممولة من ميزانية الولاية وميزانيات البلديات.

المرحلة من 1995 إلى 2000 :

المشاريع المسجلة عبر هذه البرامج خلال العشرية الثانية من تواجد الولاية ، ابتداء من سنة 1995.

(1) التقرير الثلاثيني ، الامانة العامة لولاية اليزي، تاريخ المطالعة 20-09-2019.

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية و مرحلة فك العزلة، متميزة بـ:

- إنجاز مقاطع من الطريق الوطني رقم 03 لولاية إيليزي الذي يعتبر منشآة ذات الأهمية البالغة لتنمية الولاية حيث يعد محور أساسي يربط الولاية من شمالها إلى جنوبها على مسافة 1200 كلم.
- دخول مطار إيليزي الجديد مرحلة الاستغلال الكلي.
- استلام مشاريع عديدة مسجلة في إطار البرامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية.
- تدشين منشآت قاعدية إدارية هامة (نزل المالية، بنط الجزائر،،).
- قدوم وفتح بعض مكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز.
- تكثيف بعض البرامج التنموية منها البرنامج الخاص بالجنوب لسنتي 1993 و 1995.
- تسوية وضعية بعض المشاريع المتأخرة وإعادة بعث عدد لا بأس به من المشاريع المتوقفة.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 28/95 الخاص بالإجراءات التحفيزية للعاملين بمناطق الجنوب الكبير.[1]

المطلب الثاني: برامج التنمية في ايليزي خلال الفترة 2001-نهاية 2014

تعتبر هذه المرحلة مرحلة ثرية من ناحية انطلاق المشاريع والتدشينات. كما، تعتبر فترة مميزة من جانب الحركة الواسعة للإطارات، المواعيد الإنتخابية حيث جددت المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، قدوم عدد معتبر من مؤسسات الإنجاز ومكاتب دراسات جديدة.

هذا الكل، أعطى نفس ثان لآلية التنمية بالولاية، تزامن مع الإستفادة من برامج تنموية هامة من حيث المبالغ المالية المسجلة على مستوى جميع أنواع البرامج.

في الواقع، تميزت الانطلاق بالتوازي وبنفس الفترة الزمنية تقريبا لعدد كبير من المشاريع المركزية واللامركزية منها :

-البرنامج الاستعجالي.

-برنامج الإنعاش الاقتصادي (قطاعي ومخططات بلدية).

-البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

-البرنامج التكميلي.

-برنامج السكن (الإعانات، السكن التساهمي، سكنات صندوق معادلة الخدمات الإجتماعية،،).

-برامج فلاحية ممولة من طرف الصناديق الفلاحية (FNRDA).

(1) التقرير الثلاثيني ، الامانة العامة لولاية اليزي، تاريخ المطالعة 20-09-2019.

تهدف مجمل هذه البرامج إلى تحقيق تنمية مستديمة وإنعاشا اقتصاديا حسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وخصوصا بما تعلق بتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

في ختام هذا التحليل، نشير إلى المساهمات الوفيرة للميزانيات الخاصة للبلديات خاصة منها البلديات الشمالية للولاية: برج عمرادريس، إن آمناس والدبداب، في مسار التنمية الشاملة للولاية. بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه الشركة الوطنية سوناطراك في امتصاص البطالة بصفة عامة.

إن التذكير بإنجازات كل هذه المراحل يعد أكثر من مهم بغية تقييم المجهودات المبذولة في إطار حركية التنمية، من طرف الدولة ومختلف المتعاملين من هيئات إدارية، مؤسسات إنجاز، مكاتب دراسات، منتخبين ومواطنين، وذلك لضمان الانطلاقة الجديدة للولاية وهي تحتفل بعشرين سنة من التواجد.

اولا : برامج التنمية في ايليزي خلال الفترة 2001- نهاية 2004

يقدر البرنامج المنجز للبرامج القطاعية و المخططات البلدية للتنمية (بشقيه العادي ودعم الإنعاش الإقتصادي) إلى نهاية سنة 2004 بـ 4.908.019.000 دج حيث يقارب نسبة 44.50 % من رخصة البرنامج الإجمالية المقدرة بـ 11.036.042.000 دج موزعة على 204 عملية منها 80 عملية منتهية, 124 جارية (منها المنطلقة و أخرى في قيد الإنطلاق). [1]

1/ البرامج القطاعية العادية :

يقدر البرنامج المنجز إلى نهاية سنة 2004 بـ 3.832.623.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ: 8.528.191.000 دج أي بنسبة تقارب45% موزع على 91 عملية. نعتبر هذه النسبة مقبولة بالنظر إلى البرنامج الكبير الممنوح للولاية في إطار البرنامج التكميلي المعتبر الذي استفادت منه الولاية بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بتغطية الخسائر الناتجة عن الفياضانات.

من الناحية الفيزيائية, من بين 91 مشروع مدون , هناك 28 مشروع منتهي , 63 في طور الإنجاز (منهم المنطلق و آخرين في قيد الإنطلاق). تم تشخيص كل العمليات المبلغة خلال سنة 2004 عدا 10 عمليات لم يتم تسجيلها .

2/ البرامج القطاعية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) :

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

يقدر البرنامج المنجز نهاية سنة 2004 بـ 594.156.000 دج فيمثل 39 % من الرخصة الإجمالية المقدرة بـ 1.522.521.000 دج موزعة على 10 عمليات . فيزيائيا, من بين 10 عمليات مدونة 07 في طور الإنجاز , 03 منتهية.

3/ المخططات البلدية للتنمية العادية :

يقدر البرنامج المنجز إلى نهاية سنة 2004 بـ 457.159.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ: 812.830.000 دج أي بنسبة تقارب 56.24 %، من الناحية الفيزيائية, من بين 86 مشروع مدون , 37 عملية منتهية , 49 في طور الإنجاز .

4 / المخططات البلدية للتنمية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) :

يقدر البرنامج المنجز إلى نهاية سنة 2004 بـ 24.081.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 142.500.000 دج فيمثل 16.90 % موزع على 17 عملية منها 05 في طور الإنجاز و12 منتهية.

5 /وضعية البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS

في إطار البرنامج الخاص بصندوق تنمية مناطق الجنوب، إستفادت الولاية في الفترة 2001-نهاية 2004 بمبلغ إجمالي يقدر بـ: **4.754.404.000 دج** بمجموع 76 عملية، و خص هذا البرنامج:[1]

- الفترة 2001-2003: 45 عملية بمبلغ 2.517.500.000 دج
- البرنامج التكميلي 2004-2005: 31 عملية بمبلغ 2.285.000.000 دج

و تتوزع هذه العمليات حسب القطاعات كما يلي:

- **قطاع الصناعة و المناجم** : 04 عمليات بمبلغ 105.000.000 دج
- **قطاع الفلاحة و الري:** 16 عملية بمبلغ 1.067.904.000 دج
- **قطاع الخدمات:** 05 عمليات بمبلغ 438.000.000 دج
- **قطاع المنشآت الإقتصادية و الإدارية:** 16 عملية بمبلغ 1.515.000.000 دج
- **قطاع التربية و التكوين:** 05 عمليات بمبلغ 105.000.000 دج
- **قطاع الإجتماعية و الثقافية:** 21 عملية بمبلغ 666.500.000 دج

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

- **قطاع السكن:** 09 عمليات بمبلغ 857.000.000 دج

*** وضعية البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS إلى نهاية 2004 :**

يقدر البرنامج المنجز إلى نهاية سنة 2004 بـ 1.742.898.000 دج حيث يقارب نسبة 43.25 % من رخصة البرنامج المنجز المقدر بـ 4.029.000.000 دج ومجمل إستهلاكات مقدرة بـ 2.286.102.000 دج أي بنسبة 56.74 % من رخصة البرنامج و يتضمن 53 عملية موزعة كما يلي:

- 25 عملية منتهية
- 17 عملية في طور الإنجاز
- 11 عملية غير منطلقة

(لم تنطلق هذه العمليات نظرا لأسباب إدارية تتعلق بالإجراءات الخاصة بالمناقصات: فتح الأظرفة، تقييم العروض، المنح المؤقت أو نقص في رخصة البرنامج) كما توجد أيضا عمليات لم تنطلق لعدم تطابق عناوينها مع إحتياجات الولاية و تتمثل في العمليات التالية:

*دراسة و إنجاز شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لبلدية الدبداب (برنامج 2004 – عدم تلبية طلب تغيير عنوان العملية)

*اقتناء سيارتين طبيتين (برنامج 2003– نقص في رخصة البرنامج)

*إنجاز 03 احواض للسباحة (برنامج 2003)

*إنجاز أحواض المياه الصالحة للشرب بمدينة إليزي (برنامج 2004)

*توسيع المحطة الجديدة ة لمطار جانت مع تجهيز القاعة الشرفية (برنامج 2004– عدم تلبية طلب تغيير عنوان العملية)

*تصليح ط/و 03 بين جانت و المطار على مسافة 10 كلم (ش2)–(ستلغى لاحقا) (برنامج 2004)

* إعادة تأهيل ط/و 53 بإتجاه الدبداب على مسافة 20 كلم PK000–337 au PK000–317 (برنامج2004)

* إعادة تأهيل ط/ولائي 473 بين إيليزي و طارات على 160كلم (ش2) (برنامج 2004)

* تدعيم ط/و 54 بين حاسي بلقبور و برج عمر دريس على مسافة 20 كلم (ش3) (برنامج 2004)

* إنجاز الطريق الولائي 475 بين جانت و تينالكوم على 50 كلم (ش2) (برنامج 2004)

* تلبيس ط/و 55 بين برج الحواس و تباكات على 15 كلم (برنامج 2004)

كما تم إلى نهاية سنة 2004 غلق 23 عملية برخصة برنامج مقدرة بـ 773.500.000 دج ومجموع إستهلاكات بـ 761.326.000 دج

ثانيا: وضعية برامج التنمية في ولاية ايليزي خلال الفترة من بداية 2005 الى غاية نهاية 2009

تميزت بداية الخماسي عن سابقاتها بضخامة مبالغ رخص البرامج الممنوحة للولاية والمقدرة بـ 18.008.858.000 دج من جهة وتنوع البرامج من جهة أخرى, حيث تدعمت الولاية ببرنامج خاص بتطوير مناطق الجنوب .[1]

- **البرامج القطاعية** : 17.026.658.000 دج

1- البرنامج التكميلي لدعم النمو : 10.154.408.000 دج منها مبلغ 1.262.100.000 دج في إطار تغطية الأضرار الناتجة عن الفيضانات :

2- البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب : 6.872.250.000 دج

3- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي : 94.200.000 دج

- **المخططات البلدية للتنمية** : 888.000.000 دج

1- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي : 738.000.000 دج منها 107.000.000 دج في إطار تغطية الأضرار الناتجة عن الفيضانات

2- البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب : 150.000.000 دج

1-البرامج القطاعية :

1-1 : البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي : تدعمت الولاية في إطار هذا البرنامج بمبلغ 10.154.408.000 دج على عدة دفعات منه مبلغ 170.000.000 دج موجه لإعادة التقييم.

ا/ التسجيلات : مبلغ 9.984.408.000 دج لتسجيل 135عملية.

- الشطر الأول : مبلغ 2.125.708.000 دج لتسجيل 39عملية ممنوح خلال شهر جانفي 2006

- الشطر الثاني : مبلغ 80.000.000 دج لتسجيل عملية واحدة ممنوح خلال شهر مارس 2006

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

– الشطر الثالث والرابع (فيضانات 2006) : مبلغ 1.242.100.000 دج لتسجيل 21 عملية ممنوحين على التوالي خلال شهري مارس و أفريل2006 و هذا لتغطية الأضرار الناجمة عن الفيضانات التي مست الولاية).

– الشطر الخامس : مبلغ 765.000.000 دج لتسجيل 10عمليات ممنوح خلال شهر ماي 2006

– الشطر السادس : مبلغ2.261.600.000 دج لتسجيل 39عملية ممنوح خلال شهر أوت 2006

– الشطر السابع (خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2006) : مبلغ 2.470.000.000 دج لتسجيل 05عمليات منها عملية بمقدار 20.000.000 دج لتغطية أضرار الفياضانات.

– الشطر الثامن (مؤرخ يوم 2006/12/27) : مبلغ 595.000.000 دج لتسجيل 03 عمليات

– الشطر التاسع (مؤرخ يوم 2006/12/27) متعلق بالبرنامج الإستدراكي: مبلغ 445.000.000دج لتسجيل 17 عملية.

ب/ إعادة التقييم : مبلغ 170.000.000 دج مخصص لإعادة التقييم ممنوح على ثلاث دفعات :

1/ الشطر الأول : مبلغ 10.000.000 دج ممنوح خلال شهر جويلية 2006.

2/ الشطر الثاني : مبلغ 60.000.000 دج ممنوح خلال شهر أوت 2006.

3/ الشطر الثالث : مبلغ 100.000.000 دج ممنوح خلال شهر ديسمبر2006.

من خلال تحليل رخص البرامج الممنوحة للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب القطاعات الفرعية, تبين إستفادة جل القطاعات الفرعية بنسب متفاوتة, والملاحظ حيازة ثلاث قطاعات فرعية على مايقارب 63 % من الرخصة الإجمالية الممنوحة ويتعلق الأمر بـ:

– منشآت الطرق : 34.97 %, و هذا ما يفسر الإهتمام الكبير للدولة في تجديد وإعادة تأهيل شبكة الطرق الولائية والوطنية وكذا فك العزلة على المناطق النائية.

– المنشآت الإدارية : 13.88 %, أعطيت الأولوية هذه السنة للمنشآت المتعلقة ببسط هيبة الدولة كالأمن الوطني , الجمارك, العدالة و بدرجة أقل منشآت المصالح الخارجية للدولة.

– المطارات: 14.77 % , مازال الإهتمام منصبا حول تحسين المنشآت القاعدية للمطارات.[1]

2-1: البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب : تدعمت الولاية خلال بداية الخماسي بمبلغ 6.872.250.000 دج لتسجيل73 عملية.

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

على غرار البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنة 2006, مس هذا البرنامج الجديد PSDRS مجمل القطاعات الفرعية. خصص أكثر من نصف البرنامج الممنوح – 50.58 % – للقطاع الفرعي لمنشآت الطرق مما يدل على الأهمية القصوى المركزة على هذا القطاع الحساس الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتنمية المحلية. وبدرجة أقل قطاع المطارات بنسبة 19.37 % حيث أهتمت الدولة هذه السنة بتدعيم وتوسيع المطارات وهياكلها.

1-3: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي : تدعمت الولاية خلال بداية الخماسي بعمليتين جديدتين محولتين من التسيير الممركز بمبلغ 78.200.000 دج , بالإضافة إلى مبلغ 16.000.000 دج موجه لإعادة التقييم.

من خلال دراسة البرنامج المبلغ سنة 2006 بشقيه التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب, نلاحظ إستفادة ثلاث قطاعات فرعية على أكثر من 66 % من الغلاف الإجمالي الممنوح :

- منشآت الطرق : 41.27 %.
- المطارات : 16.63 %.
- المنشآت الإدارية : 08.91 %.

2/ المخططات البلدية للتنمية : استفادت الولاية خلال بداية هذا الخماسي من مبلغ إجمالي مقدر بـ 888.000.000 دج موزع كالآتي :

* البرنامج التكميلي لدعم النمو : منح هذا البرنامج والمقدر بـ 738.000.000 دج على عدة دفعات :

- الشطر الأول : خلال شهر جانفي ومقدر بـ 291.000.000 دج
- الشطر الثاني : خلال شهر مارس مقدر بـ 107.000.000 دج
- الشطر الثالث : خلال شهر أوت مقدر بـ 270.000.000 دج
- الشطر الرابع : خلال شهر أكتوبر مقدر بـ 70.000.000 دج

* البرنامج الخاص بتنمية ولايات الجنوب : تدعمت الولاية خلال شهر أوت 2006 بهذا البرنامج والذي يقدر بـ 150.000.000 دج.[1]

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

3- وضعية برامج التنمية (الخماسي الثاني) في نهاية 2009

يقدر البرنامج المنجز للبرامج القطاعية غير الممركزة (البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب، البرنامج التكميلي لسنة 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) إلى نهاية سنة 2009 بـ 27.584.189.000 دج بنسبة تقارب 68,69 % من الرخصة الإجمالية المقدرة بـ 40.155.616.000 دج موزعة على 299 عملية منها 112 منتهية، 142 جارية و 45 غير منطلقة (معظمها في مراحلها الأولية من الإجراءات الإدارية : تحضير دفاتر الشروط، اختيار الأرضيات، تحضير الصفقات، ...).

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC)**: برنامج جاري مقدر 15.100.668.000 دج بنسبة64.91 % من رخصة برنامج مقدرة بـ 23.262.916.000 دج موزع على 209 عملية منها 84 منتهية، 95 جارية و 30 غير منطلقة.

- **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE)**: برنامج جاري مقدر 131.012.000 دج بنسبة 40.92 % من رخصة برنامج مقدرة بـ 320.200.000 دج موزع على 04 عمليات منها 03 منتهية و 01 عملية جارية.

- **البرنامج التكميلي الى نهاية سنة 2004 (PC)**: برنامج جاري مقدر 465.098.000 دج بنسبة 96.90 % من رخصة برنامج مقدرة بـ 480.000.000 دج موزع على 03 عمليات كلها جارية.

- **برنامج تطوير مناطق الجنوب (PSDRS)** : برنامج جاري مقدر 11.887.411.000 دج بنسبة 73.87 % من رخصة برنامج مقدرة بـ 16.092.500.000 دج موزع على 83 عملية منها 25 منتهية، 43 جارية و 15 غير منطلقة.[1]

- **وضعية إعتمادات الدفع إلى نهاية سنة 2009:**

توفرت لدى الولاية إلى نهاية 2009 (كل البرامج مجمعة) مبلغ من إعتمادات الدفع يساوي 23.927.778.502,61 دج، منها 14.870.178.502,61 دج باقي الإعتمادات إلى نهاية سنة 2008، ومبلغ 9.057.600.000,00 دج مبلغ سنة 2009، حيث إلى نهاية سنة 2009 تم استهلاك مبلغ 4.190.846.642,03 دج أي بنسبة 17,51% من مجمل الإعتمادات المتوفرة كما هو مبين في الجدول أدناه:

(1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية اليزي ، اوت 2019

جدول رقم (04.03) يبين استهلاك اعتمادات الدفع 2009

(الوحدة: 1.000 دج)

البرنامج	الإعتمادات إلى نهاية 2008	الإعتمادات المبلغة 2009	مجموع الإعتمادات إلى نهاية 2009	الاستهلاك إلى نهاية 2009	باقي الاستهلاك نهاية 2009	نسبة الاستهلاك إلى نهاية 2009
PSCS+ PRE+PC	6.213.261.367,22	6.114.000.000,00	12.327.261.367,22	2.588.144.914,46	9.739.116.452,76	%21,00
PSDRS	8.656.917.135,39	2.943.600.000,00	11.600.517.135,39	1.602.701.727,57	9.997.815.407,82	%13,82
المجموع	14.870.178.502,61	9.057.600.000,00	23.927.778.502,61	4.190.846.642,03	19.736.931.860,58	%17,51

المصدر : من اعداد الطالب استنادا لدراسة ميدانية لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزتنية ، اوت 2019

مع الإشارة إلى أنه إلى نهاية سنة 2009 كان العدد غير المسجل من العمليات يتمثل في 26 عملية (06 عمليات مبلغة قبل سنة 2006، و20 عملية من برنامج 2009)، كما نشير إلى أن العدد الإجمالي

للعمليات المغلقة إلى نهاية 2009 كان 29 عملية برخصة برنامج مقدرة بـ 1.113.059.000 دج موزع على البرامج بالشكل الآتي :

- PCSC : 23 عملية برخصة برنامج 921.538.000 دج.
- PSDRS : 05 عمليات برخصة برنامج 189.000.000 دج.
- PSRE : 01 عمليات برخصة برنامج 2.521.000 دج.

ثالثا: وضعية برامج التنمية في ولاية ايليزي خلال الفترة من بداية 2010 الى غاية نهاية 2014

إضافة إلى البرامج السابقة الممنوحة في إطار الخماسي، تدعمت الولاية بداية من سنة 2010 ببرنامج جديد " **برنامج دعم النمو الإقتصادي** (PCCE)" [1] في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث استفادت الولاية ضمن هذا البرنامج بغلاف مالي كشطر أول مقدر بـ : 7.993.046.000 دج لتسجيل 61 عملية جديدة، كما لا ننسى البرامج السابقة (PCSC + PSDRS) والتي هي الأخرى أخذت حصة مقدرة بـ : 3.890.000.000 دج لإعادة تقييم البرنامج ، بالإضافة إلى ذلك تم تحويل 20 عملية تابعة لقطاع الطرق والمطارات من التسيير المركزي إلى التسيير غير الممركز

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

بتاريخ 2010/06/29 بعنوان 2009 بمبلغ 19.931.000.000 دج، ليكون بذلك إجمالي ما تم تبليغه إلى الولاية إلى غاية 2010/12/30 مقدر بـ : 31.814.046.000 دج كما هو مبين:

وفيما يلي نذكر حوصلة بالأرقام حول رخص البرامج الممنوحة خلال سنة 2010:

اولا : الرخصة الإجمالية الممنوحة (2010 PCSC+PSDRS+PCCE) : 31.814.046.000دج

- الرخصة الإجمالية الممنوحة للتسجيل : 7.993.046.000 دج (61 عملية).
- الرخصة الإجمالية الممنوحة للإدماج : 19.931.000.000 دج (20 عملية).
- الرخصة الإجمالية الممنوحة لإعادة التقييم : 3.890.000.000 دج.

1- **البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC)** : 21.697.000.000 دج.

- الرخصة الإجمالية الممنوحة للإدماج : 19.931.000.000 دج **(20 عملية)**.
- الرخصة الإجمالية الممنوحة لإعادة التقييم : 1.766.000.000 دج.

2- **البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب (PSDRS)** : 2.124.000.000 دج.

الرخصة الإجمالية الممنوحة لإعادة التقييم : 2.124.000.000 دج.

3- **برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCCE 2010)** : 7.993.046.000 دج.

الرخصة الإجمالية الممنوحة للتسجيل : 7.993.046.000 دج **(61 عملية)**.

ثانيا: وضعية إعتمادات الدفـع لسنة 2010:

يقدر مبلغ الإعتمادات الممنوحة إلى غاية 2010/12/30 بـ 5.246.676.000,00 دج موزعة كالآتي:

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): مبلغ 2.872.694.000,00 دج.
- البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (PSDRS): مبلغ 877.732.000,00 دج.
- برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCCE): مبلغ 1.496.250.000,00 دج.

بالإضافة إلى باقي الإعتمادات غير المستهلكة إلى نهاية سنة 2009 الخاصة بالبرامج السالفة الذكر والمقدرة بـ 19.736.931.860,54 دج والموزعة كالآتي :

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): مبلغ 9.739.116.452,72 دج.
- البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (PSDRS): مبلغ 9.997.815.407,82 دج.

و لهذا يصبح مجموع إعتمادات الدفع التي توفرت عليها الولاية إلى غاية 2010/12/30 مقدر بـ **24.983.607.860,54** دج موزعة كالآتي : [1]

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): مبلغ 12.611.810.452,72 دج.
- البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (PSDRS): مبلغ 10.875.547.407,82 دج.
- برنامج دعم النمو الاقتصادي (PCCE): مبلغ 1.496.250.000,00 دج.

و في الجدول التالي يوضح هذه المعلومات :

جدول رقم (05.03) مجموع اعتمادات الدفع 2010 الوحدة (1000)

البرنامج	باقي الإعتماد لسنة 2009	الإعتماد المبلغ لسنة 2010	المجموع
PCSC	9.739.116.452,72	2.872.694.000,00	12.611.810.452,72
PSDRS	9.997.815.407,82	877.732.000,00	10.875.547.407,82
PCCE	-	1.496.250.000,00	1.496.250.000,00
المجموع	19.736.931.860,54	5.246.676.000,00	24.983.607.860,54

المصدر : من اعداد الطالب استنادا لدراسة ميدانية لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزتنية ، اوت 2019

أ- البرنامج المنجز إلى نهاية سنة2014 : البرامج القطاعية غير ممركزة PSD

يقدر البرنامج المنجز للبرامج القطاعية (البرنامج التكميلي لسنة **2004**، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب وبرنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة **2010-2014**) إلى غاية **2014/12/30** بـ **80.371.691.000** دج حيث يمثل نسبة **69,47 %** من رخصة البرنامج الإجمالية المقدرة بـ **115.693.004.000** دج موزعة على **457** عملية منها **145** عملية منتهية، **240** جارية و **72** غير منطلقة (معظمها في المرحلة المتعلقة بالإجراءات الإدارية من تحضير دفاتر الشروط، واختيار الأرضيات، والإعلان عن المناقصات وكذا تحضير الصفقات لكن نشير إلى أنه في غالب الأحيان هذه الإعلانات عن المناقصات تكون غير

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

مجدية بسبب عدم تقديم عروض لمؤسسات الإنجاز من جهة ومن جهة أخرى بعض العروض مبالغها تفوق رخص البرامج الحالية للعمليات). [1]

ومن خلال الجدول أدناه الذي يوضح توزيع البرنامج المنجز، نلاحظ أن القطاع الفرعي منشآت الطرق حاز لوحده على نسبة **53,98 %** من مجمل البرنامج الإجمالي، والقطاع الفرعي للمنشآت الإدارية على نسبة **12,45 %** و كذا القطاع الفرعي للمطارات بنسبة **06,48 %**، مما يفسر الاهتمام الكبير للدولة بتطوير البنى التحتية والإدارية من طرقات ومرافق إدارية التي تصب كلها في خدمة المواطن.

*** توزيع باقي الإنجاز على مختلف البرامج:**

1/البرنامج التكميلي لدعم النمو: يقدر البرنامج الذي تم إنجازه بـ **30.382.397.000** دج بنسبة تقارب **69,03 %** من الرخصة الإجمالية المقدرة بـ **44.013.733.000** دج موزعة على **120** عملية منها **56** منتهية، **60** جارية و **04** قيد الإنطلاق (في مراحلها الأولية للانطلاق)، ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ **13.631.336.000** دج.

2/البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب: برنامج جاري مقدر بـ **10.411.005.000** دج برخصة برنامج مقدرة بـ **20.356.100.000** دج بنسبة **51,14 %** موزع على **44** عملية منها **23** منتهية، **20** جارية و **01** غير منطلقة، ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ **9.945.095.000** دج.

3/برنامج دعم الانعاش الاقتصادي : برنامج جاري مقدر بـ **95.141.000** دج برخصة برنامج مقدرة بـ **166.200.000** دج بنسبة **57,24 %** موزع على **02** عمليتين منها **01** عملية منهية وأخرى جارية، ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ **71.059.000** دج.

4-البرنامج التكميلي لسنة 2004: برنامج جاري مقدر بـ **145.740.000** دج برخصة برنامج مقدرة بـ **450.000.000** دج بنسبة **32,39 %** موزع على **02** منها **01** عملية منهية وأخرى جارية، ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ **304.260.000** دج. [1]

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

5-برنـامج دعـم النمـو الاقتصـادي لسـنة 2010: برنـامج جـاري مقدر بـ **39.337.408.000** دج برخصة برنامج مقدرة بـ **50.706.971.000** دج بنسبة **77,58 %** موزع على **289** عملية منها **64** عمليـة منتهيـة، **158** عمليـة جاريـة، **67** عمليـة غيـر منطلقـة، ومجمـوع إسـتهلاكات لمجمـوع العمليـات المنجزة يقدر بـ **11.369.563.000** دج.

ب – البرنامج المنجز إلى نهاية سنة2014 المخططات البلدية للتنمية PCD

على ضوء الاستهلاكات و تطهير المدونة يقدر البرنامج المنجز إلى غاية **2014/12/31** بـ : **926.641.749.62** دج أي بنسبة **67.83 %** من رخصة البرنامج الإجمالي المنجز و المقدر بـ **1.366.094.000,00** و مجموع إستهلاكات مقدرة بـ: **312.591.952.30** دج و بمجموع **173** عملية منها **59** منتهية ، **101** في طور الانجاز، **13** غير منطلقة.

*** توزيع باقي الإنجاز على مختلف البرامج :**

1- برنـامج تكميلـي لدعـم النمـو : البرنامـج المنجـز يقـدر بـ : **66.040.591.01** دج أي نسبـة **38.65 %** من رخصة البرنامج الإجمالي المنجز المقدر بـ : **170.872.000.00** دج متمثلا في **23** عملية منها **13** منتهية, **09** في طور الانجاز و **01** غير منطلقة.

2- برنامـج تطويـر مناطـق الجنـوب : البرنامـج المنجـز يقـدر بـ : **8.033.823.02** دج بنسبـة **39.04 %** من رخصة البرنامج الإجمالي المنجز المقدر بـ : **20.580.000.00** دج متمثلا في **5** عمليات منها **4** منتهية و **1** في طور الانجاز.

3- برنامـج المشاريـع الجواريـة المدمجـة للتنميـة الريفيـة : البرنامـج المنجـز يقـدر بـ : **14.400.000,00** دج أي نسبـة **100 %** مـن رخصـة البرنامـج الإجمـالي المنجـز المقـدر بـ : **14.400.000,00** دج متمثلا في **01** عملية واحدة وهي في طور الإنجاز.

3- برنامج دعم النمو الإقتصـادي : البرنامـج المنجز يقدر بـ : **838.167.335.59** دج أي نسبة **72.24%** من رخصـة البرنامـج الإجمـالي المنجز المقدر بـ : **1.160.242.000.00** دج متمثـلا في **144** عملية منها **42** منتهية, **90** في طور الانجاز و **12** غير منطلقة.

و نشير إلى أن هذ البرنامج يحتوي على رخص برامج غير مسجلة تقدر بـ: **41.979.000,00** دج مبينة كمايلي :

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

* مبلغ : **18.200.000,00** دج متعلق ببرنامج دعم النمو الإقتصادي لسنة **2014** غير مسجل مخصص لفائدة بلدية إيليزي لتسجيل عمليتين وهما :

– دراسة لإنجاز خزان بواد سامن بإيليزي بمبلغ : **1.200.000.00** دج

– إعادة تأهيل الطريق البلدية بحي تين تورهة على مسافة **1.5** كلم بمبلغ : **17.000.000.00** دج

* مبلغ **8.179.000,00** دج مخصص للأسواق الجوارية من رخصة سنة **2013** لم يستغل بعد وهو موجه للأسواق التي سيتم إنجازها بواسطة **BATIMETAL**

* مبلغ :**14.500.000,00** دج مخصص لفائدة بلدية الدبداب غير مستغل بعد منه مبلغ : **10.000.000.00** دج مخصص لتسجيل عملية :

– إكمال إنجاز شبكة التطهير لتحصيص **487** بالمنطقة الحضرية بالدبداب .

ومبلغ : **4.500.000.00** دج لم يتم في شأنه أي إقتراح للتسجيل بعد.

* مبلغ ' **1.100.000.00** دج غير مخصص بعد .

كما نشير إلى أن باقي الاعتمادات المتوفرة المقدرة بـ: (الاعتماد المتوفر في بداية العام **1.250.224.945,68** دج) ناقص ما تم استهلاكه إلى غاية نهاية السنة **2014/12/31** (**312.591.952.30** دج) يصبح **937.632.993.38** دج أي ما يمثل تغطية بنسبة **101,19%** لباقي الانجاز المقدر بـ: **926.641.749.62** دج.

أما توزيع هذا البرنامج المنجز حسب البلديات فنوضحه عبر الجدول أدناه:

جدول رقم (06.03) توزيع البرنامج حسب البلديات

(كل البرامج مجمعة الوحدة : **1**دج)

البلديات	عدد العمليات	الرخصة	باقي الإنجاز
إيليزي	80	434.513.000	298.195.647.11
جانت	35	297.414.000	193.539.711.83
برج الحواس	29	208.904.000	142.728.439.12
إن أمناس	09	190.084.000	73.032.748.98
الدبداب	10	118.000.000	115.889.299.58
برج عمر إدريس	10	75.200.000	71.276.903.00
باقي غير موزع	-	41.979.000	41.979.000

المجموع	173	1.366.094.000	926.641.749.62

المصدر : من اعداد الطالب استنادا لدراسة ميدانية لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزتنية ، اوت 2019.

العمليات غير المنطلقة : (13 عمليةموزعة على البلديات بالشكل الأتي : [1]

* بلدية إيليزي : **06** عمليات:

* بلدية جانت :**02** عمليتين:

* بلدية برج الحواس: **01** عملية واحدة:

* بلدية إن أمناس : **02** عمليتين:

* بلدية الدبداب : **01** عملية واحدة:

* بلدية برج عمر إدريس: **01** عملية واحدة:

2- المخططات البلدية للتنمية –شطر الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب PCD-FSDR

في إطار البرنامج التكميلي الممنوح لفائدة الولاية فقد استفادت الولاية من مبلغ : **1.000.000.000.00** دج ، وبعد الإجتماع المنعقد بالولاية بتاريخ : **2014/09/24** لغرض الدراسة والموافقة على المشاريع المقترحة للتسجيل من طرف البلديات تمت الموافقة على إقتراحات البلديات، ومن خلال هذا الجدول نوضح المبلغ الممنوح لكل بلدية ومدى تفريده إلى غاية **.2014/12/30**

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

جدول رقم (07.03) ملخص البرنامج الخاص بصندوق تطوير مناطق الجنوب حسب البلديات إلى غاية 2014/12/30

الرقم	البلديات	سنة التسجيل	عدد العمليات	الرخصة الممنوحة	عدد العمليات المسجلة	الرخصة المسجلة	نسبة الإستغلال
01	إيليزي	2014	21	210.000.000 دج	06	113.500.000 دج	%54
02	جانت	2014	12	250.000.000 دج	10	149.000.000 دج	%59
03	برج الحواس	2014	17	150.000.000 دج	15	59.000.000 دج	%39
04	إن أمناس	2014	10	130.000.000 دج	10	130.000.000 دج	%100
05	الدبداب	2014	06	100.000.000 دج	06	100.000.000 دج	%100
06	برج عمر إدريس	2014	11	100.000.000 دج	11	96.200.000 دج	%96
مجموع المبلغ الموزع			77	940.000.000 دج	55	647.700.000 دج	
المبلغ غير الموزع				60.000.000 دج	-		
مجموع الولاية				1.000.000.000 دج			

المصدر : من اعداد الطالب استنادا لدراسة ميدانية لدى مديرية البرمجة و متابعة الميزتنية ، اوت 2019.

مع العلم أن هذه المشاريع لم تسجل بعد أي إستهلاكات لحد الساعة لكون البرنامج مبلغ في أواخر السنة، وكذلك المصالح التقنية للبلديات مازالت في مرحلة الإعلان عن المناقصات والإستشارات وإعداد دفاتر الشروط وإختيار الأرضيات وغيرها من الإجراءات اللازمة لإنطلاق هذه العمليات.

كما نشير أن المبلغ المحتفظ به والمقدر ب: **60.000.000** دج تم الإحتفاظ به لغرض معالجة نقائص قد تظهر أثناء الشروع في إنجاز هذه العمليات وخاص ما تعلق بجانب إعادة التقييم لهذه العمليات.

03/ برنامج صندوق تطوير مناطق الجنوبFSDRS

❖ **وضعية البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب** FSDRS **إلى نهاية 2013:**

كان البرنامج المنجز إلى غاية **2013/12/31** يقدر بـ **11.877.138.000** دج أي بنسبة **98.09 %** من رخصة البرنامج المنجزة المقدرة بـ : **12.108.000.000** دج، بمجموع **39** عملية منها:

- **01** عملية منتهية.
- **11** عمليات في طور الإنجاز.
- **27** عملية غير منطلقة

وقد قدرت إستهلاكات سنة **2013** بـ:**8.558.000** دج.

كما تم غلق عمليتين **(02)** خلال سنة **2013**.

❖ نشاطات سنة **2014** : [1]

شهدت سنة **2014** عدة نشاطات في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب حيث شملت هذه الأخيرة تبليغات جديدة ،إستهلاكات، وكذا تطهير المدونة.

❖ تبليغات سنة **2014** :

إستفادت ولاية إيليزي في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب من **47** عملية برخصة برنامج تقدر بـ: **25.246.645.000** دج، منها مبلغ **1.360.000.000** دج بمجموع **04** عمليات موجهة لمنطقة جانت ، و مبلغ **839.645.000** دج بمجموع **9** عمليات موجهة لمنطقة إن أمناس ، و هي موزعة حسب القطاعات الفرعية كما يلي :

1- الفلاحة :**596.000.000** دج، بمجموع **3** عمليات.

2- الغابات :**26.000.000** دج، بمجموع عملية واحدة.

3- الري :**1.805.000.000** دج، بمجموع **12** عمليات.

4- الصحة :**1.915.000.000** دج، بمجموع **7** عمليات .

5- البريد و المواصلات :**546.000.000** دج، بمجموع **3** عمليات.

6- منشآت الطرق :**12.130.000.000** دج، بمجموع **6** عمليات.

7 – منشآت إدارية :**404.000.000** دج، بمجموع **6** عمليات.

8 – التربية :**565.000.000** دج، بمجموع **3** عمليات.

9 – االسكن :**6.300.000.000** دج، بمجموع **2** عمليتين.

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

10–الشؤون الدينية :**150.000.000** دج، بمجموع عملية واحدة.

11– النقل:**700.000.000** دج، بمجموع عملية واحدة.

12– الشباب :**71.395.000** دج، بمجموع عملية واحدة.

13– الثقافة :**38.250.000** دج، بمجموع عملية واحدة.

❖ تفريد العمليات خلال سنة **2014** :

نذكر أنه من بين **86** عملية الموجودة في مدونة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب بقيت فقط **06** عمليات غير مفردة (عمليتين **02** من رخصة سنة **2012** و **04** عمليات من رخصة سنة **2014**) و التي سيتم تفريدها خلال مطلع سنة **2015** وهذه العمليات هي:

1)– Etude et réalisation du siége'ANSEJ" (2014)

2)– Etude et réalisation du siége'ANGEM" (2014)

3)– Etude et réalisation du siége'CNAC"(2014)

4)– Encadrement(3ème Tranche) (2014)

5)– Acquisition d'équipements médicaux pour la station de contrôle sanitaires au frantiére à Tinalkoum Djanet (2012)

6)– Réhabilitation et aménagement des Ksours (2012)

❖ إستهلاكات سنة **2014** : [1]

قدرت إستهلاكات الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب خلال سنة **2014** و إلى غاية **12/30/ 2014** بـ: **609.404.000** دج ، مما يمثل نسبة **1.63%** من الرخصة الإجمالية للبرنامج.

هذه الوتيرة تعد عادية لكون العمليات المتبقية في هذا البرنامج و عددها **86** عملية منها **35** عملية مبلغة في أواخر سنة **2012** و شهر أوت **2013**، و **47** عملية مبلغة في شهر جويلية **2014**(منها **9** عمليات لسنة **2013**) و معظم هذه العمليات في مراحلها الأولى من دراسات و تحضير دفاتر الشروط وتحضير الصفقات.

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

مع الإشارة أنه مقارنة مع سنة **2013** نسجل فارق بالزيادة في حجم الإستهلاكات المحققة يقدر بـ **600.846.000** دج وهذا الفارق مرشح للزيادة مع غلق السنة المالية **2014.**

❖ البرنامج المنجز إلى غاية **2014/12/30**:

يقدر البرنامج المنجز إلى **2014/12/30** بـ **36.514.379.000** دج أي بنسبة **97.75 %** من رخصة البرنامج الإجمالية المقدرة بـ : **37.354.645.000** دج، بمجموع **86** عملية تتوزع حسب المديريات كالآتي : [1]

- ✓ مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:**01** عملية برخصة برنامج **250.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.66 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الإدارة المحلية:**03** عمليات برخصة برنامج **1.120.000.000**دج، مما يمثل نسبة **2.99 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الري : **17** عمليات برخصة برنامج :**2.710.000.000** دج، مما يمثل نسبة **7.25 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الفلاحة :**09** عمليات برخصة برنامج :**1.792.000.000** دج، ، مما يمثل نسبة **4.79 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية التربية: **01** عمليات برخصة برنامج:**30.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.08%** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الصحة: **05** عمليات برخصة برنامج:.**395.000.000** دج، مما يمثل نسبة **1.05 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق .
- ✓ مديرية التجهيزات العمومية:**14** عمليات برخصة برنامج:**2.738.250.000** دج ، ممايمثل نسبة **7.33 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية السكن:**03** عمليات برخصة برنامج:**6.450.000.000** دج ، مما يمثل نسبة **17.26 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية التعمير والبناء :**04** عمليات برخصة برنامج:**4.670.000.000** دج، مما يمثل نسبة **12.5%** من الرخصة الإجمالية للصندوق.

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

- ✓ مديرية الثقافة :**01** عملية برخصة برنامج:**110.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.29 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ محافظة الغابات :**03** عملية برخصة برنامج:**83.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.22%** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية النقل :**01** عملية برخصة برنامج:**700.000.000** دج، مما يمثل نسبة **1.87 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الأشغال العمومية :**07** عمليات برخصة برنامج:**14.530.000.000** دج، مما يمثل نسبة **38.89 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية البيئة :**02** عمليات برخصة برنامج:**235.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.62 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية البريد و تكنلوجيات الإعلام والاتصال :**04** عمليات برخصة برنامج:**686.000.000** دج، مما يمثل نسبة **1.83 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الشباب و الرياضة :**04** عمليات برخصة برنامج:**301.395.000** دج، مما يمثل نسبة **0.80 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الحماية المدنية :**03** عمليات برخصة برنامج:**244.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.65 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.
- ✓ مديرية الشؤون الدينية :**01** عملية برخصة برنامج:**150.000.000** دج، مما يمثل نسبة **0.40 %** من الرخصة الإجمالية للصندوق.

أهم المؤشرات المسجلة إلى غاية 2014/12/31 [1]

-عدد سكان الولاية إلى غاية 2014/12/31 قد بلغ 63695 نسمة . و بكثافة سكانية تقدر بـ 0.22 نسمة في كلم^2

- نسبة الربط بالشبكة المياه الصالحة للشرب 97% بعدما كانت 84 % سنة 1999.
- نسبة الربط بشبكة التطهير 95 % بعدما كانت 82 % سنة 1999.
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء فقد بلغت 98 %بعد أن كانت 82% سنة 1999.

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

– نسبة الربط بشبكة الغاز فهي 50% بعد آن كانت 0% سنة 1999 .

– نسبة شغل المساكن فهو 3.5 % بعدما كان 3.6% سنة 1999 .

– نسبة التمدرس للتلاميذ من 06 الى 15 سنة فهي 91 % بعدما كانت 70% سنة 1999.

– عدد الطلبة الجامعيين للموسم الجامعي 2015/2014 فقد بلغ 25 طالب بعد ما كان 0 طالب خلال السنوات السابقة . وعدد الأسرة في الإقامة الجامعية هو 125 سرير منجز من مجموع 1000 سرير جاري انجازه.

– عدد المعاهد للتكوين المهني و التمهين فهو 01 معهد بجانت و واحد جاري انجازه بايليزي.

– عدد مراكز التكوين المهني 06 موزعة على البلديات .

– عدد الأطباء العامون لـ 1000 مواطن فهو 2.43 طبيب عام بعدما كان 1 طبيب عام لـ1000 مواطن سنة 1999.

– عدد الأطباء المختصون لـ 1000 مواطن فهو 1.18 طبيب مختص بعدما كان 0.14 طبيب مختص لـ1000 مواطن سنة 1999.

– عدد مراكز الرياضية الجوارية فهو 07 بعدما كان 0 سنة 1999.

– عدد المسابح النصف اولمبية 03 مسابح بعدما كان 0 سنة 1999.

– عدد مخيمات الشباب 05 بعدما كان 02 سنة 1999. يضاف لها 10 بيوت شباب.

– من سنة 2000 إلى غاية 2014 و بقطاع الطرقات فسجلنا انجازات جديدة تتمثل في 15 كلم من الطرق الوطنية و 296 بالطرق الولائية اما اعادة تأهيل و عصرنة الطرق فقد تم انجاز 852 كلم في الطرق الوطنية و 40كلم في الطرق الولائية و 201 كلم في الطرق البلدية.

هذه بعض المؤشرات التنموية لبعض القطاعات و بالنضر إلى رخصة البرنامج المنجز وكذا ما سيتم تبليغه لفائدة الولاية من رخص إضافية تتعلق بالخماسي 2015 – 2019 فان معظم هذه المؤشرات سيتم تحسينها . [1]

(1) دراسة ميدانية اوت 2019 لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

المطلب الثالث: برامج التنمية خلال الفترة 2015-نهاية 2019[1]

اولا: وضعية برامج التنمية في ولاية ايليزي خلال الفترة من بداية 2015 الى غاية نهاية 2016

يقدر البرنامج المنجز للبرامج القطاعية (البرنامج التكميلي لسنة 2004، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، برنامج دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي) إلى غاية 2016/12/31 بـ: 64.904.718.000 دج حيث يمثل نسبة 55,29 % من رخصة البرنامج الإجمالية المقدرة بـ: 117.392.972.000 دج موزعة على 387 عملية منها 124 عملية منتهية، 177 جارية و 86 غير منطلقة.

1/البرنامج التكميلي لدعم النمو: برنامج جاري مقدر بـ 22.641.877.000 دج بنسبة تقارب 53,18 % من رخصة برنامج مقدرة بـ 42.573.183.000 دج موزعة على 93 عملية منها 55 منتهية، 32 جارية و 06 غير منطلقة .

2/البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب: برنامج جاري مقدر بـ 8.426.178.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 20.265.100.000 دج بنسبة 41,58 % موزعة على 36 عملية منها 24 منتهية، 09 جارية و 03 غير منطلقة.

3/برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: برنامج جاري مقدر بـ 77.818.000دج برخصة برنامج مقدرة بـ 176.700.000 دج بنسبة 44,04 % موزع على 02 عمليتين منها 01 عملية منتهية وأخرى جارية.

4-البرنامج التكميلي لسنة 2004: برنامج جاري مقدر بـ 135.009.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 450.000.000 دج بنسبة 30 % موزع على 02 منها 01 عملية منتهية وأخرى جارية.

5- برنامج دعم النمو الاقتصادي: برنامج جاري مقدر بـ 31.892.404.000دج برخصة برنامج مقدرة بـ 51.728.489.000 دج بنسبة 61,65 % موزع على 244 عملية منها 43 عملية منتهية، 133 عملية جارية، 68 عملية غير منطلقة.

(1) مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، سبتمبر 2019

6 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي: برنامج جاري مقدر بـ 1.731.432.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 2.199.500.000 دج بنسبة 78,72% موزع على 10 عمليات 09 غير منطلقة و 01 جارية.

وضعية إعتمادات الدفع إلى نهاية سنة 2016:

توفرت لدى الولاية إلى نهاية سنة 2016 (كل البرامج مجمعة) مبلغ من إعتمادات الدفع يساوي 23.200.011.881,87 دج، منها 21.032.886.881,87 دج باقي الإعتمادات إلى نهاية سنة 2015، ومبلغ 2.167.125.000 دج مبلغ سنة 2016، حيث إلى نهاية سنة 2016 تم استهلاك مبلغ 10.155.281.500,08 دج أي بنسبة 43,77% من مجمل الإعتمادات المتوفرة كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (08.03) حالة اعتمادات الدفع الى غاية 2016/12/31 (الوحدة: 1 دج)

البرنامج	الإعتمادات إلى نهاية 2015	الإعتمادات المبلغة 2016	مجموع الإعتمادات إلى نهاية 2016	الاستهلاك إلى نهاية 2016	باقي الاستهلاك نهاية 2016	نسبة الاستهلاك نهاية 2016
PSCS+ PRE+PC	9 676 786 975,21	-	9. 676. 786. 975,21	3.031.733.132,29	6.645.053.842,92	31,33%
PSDRS	5. 568. 394. 916,37	-	5. 568. 394. 916,37	2.064.860.207,97	3.503.534.708,40	37,08%
PCCE	4. 590. 197. 945,44	2.067.125.000,00	6.657.322.945,44	4.454.351.962,89	2.202.970.982,55	66,91%
FNI	281. 659. 082,45	100. 000 .000,00	381. 659. 082,45	362.620.521,53	19.038.560,92	95,01%
PACE	915. 847. 962,40	-	915. 847. 962,40	241.715.675,40	674.132.287,00	26,39%
المجموع	21.032.886.881.87	2.167.125.000 ,00	23.200.011.881 ,87	10.155.281.500,08	13.044.730.381,79	43,77%

المصدر : من انجاز الطالب و اطارات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، سبتمبر 2019.

كما نشير إلى أن العدد الإجمالي للعمليات المغلقة إلى نهاية 2016 كان 40 عملية برخصة برنامج مقدرة بـ 4.695.201.000 دج موزع على البرامج بالشكل الآتي :

* PCSC : 22 عمليات برخصة برنامج 2.835.350.000 دج.

* PSDRS : 05 عمليات برخصة برنامج1.211.000.000 دج.

* PCCE : 13 عملية برخصة برنامج 648.851.000 دج.

ثانيا: وضعية برامج التنمية في ولاية ايليزي خلال الفترة من بداية 2017 الى غاية نهاية 2019

على عكس السنوات السابقة أين كان التبليغ لكل برنامج على حدى، تم هذه السنة و بموجب القانون رقم: 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، لا سيما المادة رقم 119 منه بغلق الحسابات التالية: [1]

- حساب التخصيص رقم: 120-302 (PCSC).
- حساب التخصيص رقم: 134-302 (PCCE).
- حساب التخصيص رقم: 143-302 (PACE).

مع الإبقاء على حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 (PSDRS)، و فتح حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302 الذي عنوانه: "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"، و عليه تم إدراج كل العمليات الجديدة المبلغة و كذا رخص إعادة التقييم للبرامج القديمة في الحساب رقم 145-302.

وعليه، وخلال سنة 2017، تم منح لفائدة الولاية إلى غاية 2017/12/31 مبلغ 950.900.000 دج ،منه مبلغ 265.300.000 دج لتسجيل 04 عمليات جديدة و مبلغ 685.600.000 دج لإعادة تقييم 22 عملية تعرف نقص في رخص برامجها.

وفيما يلي نذكر حوصلة بالأرقام حول رخص البرامج الممنوحة خلال سنة 2017:

- الرخصة الإجمالية الممنوحة للتسجيل : 265.300.000 دج (04 عمليات).
- الرخصة الإجمالية الممنوحة لإعادة التقييم : 685.600.000 دج (لإعادة تقييم 22 عملية).

وضعية إعتمادات الدفـع لسنة 2017:

توفرت لدى الولاية إلى غاية 2017/12/31 (حساب التخصيص الخاص رقم (145 - 302 " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز ") و حساب التخصيص الخاص رقم (089- 302 "البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب") مبلغ من إعتمادات الدفع يساوي 15.254.592.708,40 دج ، منها مبلغ 11.751.058.000دج مبلغ سنة 2017 ومبلغ 3.503.534.708,40 دج باقي إعتمادات الدفع الخاصة بالبرنامج الخاص بتطوير مناطق

(1) دراسة ميدانية، سبتمبر 2019، لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

الجنوب، حيث تم إلى غاية 2017/12/31 استهلاك مبلغ 10.871.664.257,11 أي بنسبة % 71,27من مجمل الإعتمادات المتوفرة كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم (09.03) حالة اعتمادات الدفع الى غاية 2017/12/31 الوحدة : 1 دج.

الحساب	باقي الاعتماد لسنة 2016	الاعتماد المبلغ لسنة 2017	المجمـوع
حساب التخصيص الخاص رقم: 302-145(PN)	-	10.699.058.000	11.688.058.000
حساب التخصيص الخاص رقم: 302-145(PN – FNI)	-	989.000.000	
حساب التخصيص الخاص رقم: 089 - 302) PSDRS)	3.503.534.708,40	63.000.000	3.566.534.708,40
المجمـوع	3.503.534.708,40	11.751.058.000	15.254.592.708,40

المصدر : من انجاز الطالب و اطارات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، سبتمبر 2019.

إستهلاكات إعتمادات الدفع إلى غاية 2019/12/31:

تم استهلاك إلى غاية 2018/12/31 مبلغ **9.349.301.806,52** دج من مجموع الإعتمادات المتوفرة المقدرة بـ **12.547.837.858,83** أي بنسبة **74,51 %** ، حيث نسجل أن هناك استهلاك بالنقصان مقارنة بالسنة الماضية (إلى غاية 2017/12/31)، أين تم استهلاك مبلغ: 11.159.956.849,57 دج دج أي بنسبة 73,16 % من مجموع إعتمادات مقدرة بـ **15.254.592.708,40** دج ، وعليه نسجل فارق بالنقصان يقدر **بـ: 1.810.655.043,05** دج.

فيما يلي نوضح و نقارن إستهلاكات إعتمادات الدفع إلى غاية 31 ديسمبر2019 مع 31 ديسمبر 2017 حسب الجدول التالي :

جدول رقم (10.03) مقارنة استهلاكات الدفع الوحدة : 1 دج.

الحساب	إستهلاكات سنة 2017 (2017/12/31) (01)	النسبة	إستهلاكات سنة 2019 (2019/12/30) (02)	النسبة	الفارق (01)-(02)
حساب التخصيص الخاص رقم: 302-145(PN)	9.435.795.535,05	%88,19	7.811.535.523,96	%85,65	-1.624.260.011,09
حساب التخصيص الخاص رقم: 302-145 (PN-FNI)	874.200.522,55	%88,39	360.019.891,96	86,79	-514.180.630,59
حساب التخصيص الخاص رقم: 089- 302) PSDRS)	849.960.791,97	% 23,83	1.177.746.390,60	%39,09	+327.785.598,63
Total PSD	11.159.956.849,57	% 73,16	9.349.301.806,52	%74,51	-1.810.655.043,05

المصدر : من انجاز الطالب و اطارات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، سبتمبر 2019

تطهير المدونة : [1]

في إطار تطهير المدونة لمختلف البرامج القطاعية، تم إلى غاية 31/ 2019/12 غلق 47 عملية موزعة كالآتي:

- البرنامج العادي: 39 عملية.
- برنامج تطوير مناطق الجنوب(PSDRS): 08 عمليات.

أما توزيع العمليات المغلقة على المديريات فهو على النحو الآتي :

- مديرية الضرائب: 02 عمليات.
- مديرية التجهيزات العمومية + التربية: 13 عملية.
- مديرية الموارد المائية : 02 عملية.

(1) دراسة ميدانية سبتمبر 2019 ، لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

- مديرية أملاك الدولة : 02 عملية.
- مديرية الأشغال العمومية: 10 عمليات.
- مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء : 07 عمليات.
- مديرية السياحة: 02 عملية.
- مديرية الثقافة: 05 عمليات.
- مديرية الحماية المدنية: 01 عملية.
- مديرية الشباب والرياضة: 01 عملية.
- مديرية الصحة والسكان:01 عملية.
- محافظة الغابات : 01 عملية.

البرنامج المنجز إلى غاية 2019/12/31 :

يقدر البرنامج المنجز للبرامج القطاعية في حسابي التخصيص الخاص (145-302 و 089-302) إلى غاية 2018/12/31 بـــ: 46.585.992.000 دج حيث يمثل نسبة 42,43 % من رخصة البرنامج الإجمالية المقدرة بـ: 109.801.208.000 دج موزعة على 310 عملية منها 88 عملية منتهية، 169 جارية، 53 غير منطلقة بعضها مجمد والآخر في المراحل الأولى للإنطلاق.

ومن خلال الجدول أدناه الذي يوضح توزيع البرنامج المنجز، نلاحظ أن القطاع الفرعي منشآت الطرق حاز لوحده على نسبة 44,30 % من مجمل البرنامج الاجمالي المنجز ، والقطاع الفرعي للمنشآت الإدارية على نسبة 15,39 %، وكذلك قطاع الري بنسبة 7,43 % ،أما قطاع التربية فحاز على 6,03 %من مجمل البرنامج المنجز مما يفسر الاهتمام الكبير للدولة بتطوير البنى التحتية والإدارية من طرقات ومرافق إدارية التي تصب كلها في خدمة المواطن. [1]

توزيـع بـاقي الإنجـاز على مختلف البرامـج:

(1) دراسة ميدانية سبتمبر 2019 ، لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

1/ البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب: برنامج جاري مقدر بـ 6.495.187.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 18.733.100.000دج أي بنسبة 34,67 % بمجموع 25 عملية منها 14 منتهية، 10 جارية و 01 غير منطلقة، ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ 12.237.913.000 دج.

2 / البرنامج العادي: برنامج جاري مقدر بـ 40.087.321.000 دج برخصة برنامج مقدرة بـ 91.068.108.000 دج أي بنسبة 44,01 % بمجموع 285 عملية منها 52 غير منطلقة و 159 جارية و 74 منتهية ومجموع إستهلاكات لمجموع العمليات المنجزة يقدر بـ 50.977.303.000 دج. (1)

المبحث الثالث: اثار التنمية الاقتصادية في اليزي خلال الفترة 2001-2019

المطلب الاول : اهم المشاريع التي استفادة منها ولاية اليزي في اطار برامج التنمية الاقتصادية

01- المنشآت الاقتصادية(2)

يعد قطاع الأشغال العمومية قطاعا حساسا إستراتيجيا في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث شهد حيوية كبيرة خلال العشرينيات الاخيرة. بالفعل تم تجسيد ما يقارب 74 مشروعا بغلاف مالي قدره 120.000.000.000 دج. ومن أهم منجزات الفترة 2001-2019 نذكر مايلي :

- **الطرق الوطنية (كل البرامج مجمعة)**

- رخصة البرنامج : 80.644.300.000.00دج
- عدد العمليات : 58

- **الطرق الولائية**

- رخصة البرنامج : 10.088.875.000.00دج
- عدد العمليات : 18

- **المطارات**

- رخصة البرنامج : 10.455.675.000.00دج
- عدد العمليات : 20

(1) دراسة ميدانية سبتمبر 2019 ، لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية باليزي.

(2) مديرية الاشغال العمومية لولاية اليزي، سبتمبر 2019

يبرهن الحجم الضخم من الغلاف المالي المخصص من طرف الدولة على الأهمية الكبيرة للأشغال المنجزة من أجل فك العزلة عن هذه الولاية المترامية الأطراف، والمعزولة عن بقية التراب الوطني، والهدف المنشود هو تسهيل عبور وتنقل الأشخاص والسلع.

تكمن الأهمية التي توليها الولاية لهذا القطاع حالة التدهور الكبير للطرق والمطارات المنشأت الأخرى مما يتطلب إعادة تأهيل لأهم محاور الطرق الوطنية (ط/و03، ط/و53، ط/و 54) والتي تمثل الرابط الأساسي داخل الولاية وخارجها، وكذا مختلف طرق و مسالك الولاية.

موازاة مع هذه الإنجازات تم تدعيم و إنجاز بعض المطارات منها :

- إنجاز مطار إيليزي
- تدعيم منشآت مطار جانت .
- اعادة تهيئة مطار إن آمناس.

إن خصوصية مناخ هذه الولاية ، يفرض علينا برنامجا إضافيا ومهما لصيانة شبكة الطرق, لكن الملاحظ أنه لم تعطى الأهمية المناسبة بالنظر إلى قيمة الأموال المخصصة في هذا الشأن بفعل النشاطات البشرية (كثافة سير الشاحنات ذات الحمولة الكبيرة للشركات البترولية وغيرها خصوصا بين إيليزي وشمال الولاية) والطبيعية الناجمة عن غزارة الأمطار وسيلان الوديان والرمال وحرارة الطقس.

تبين حصيلة الإنجازات ما يلي : [1]

*** فتح طريق إيليزي جانت على مسافة 405.5 كلم**

- الكلفة : 4.239.022.000 دج

منها 1.908.500.000 دج في البرنامج الممركز

و 2.330.522.000 دج في البرنامج غير الممركز

*** إنجاز الطريق الرابط بين برج عمر إدريس وحاسي بلقبور على مسافة 84 كلم**

- الكلفة : 120.000.000 دج

*** إعادة تأهيل الطرق الوطنية (ط و رقم 03, 53 و 54).**

- الكلفة : 3.668.571.000 دج

* 514 كلم على مستوى ط و رقم 03 : 2.441.140.000 دج

(1) مديرية الاشغال العمومية لولاية اليزي، سبتمبر 2019

* 176 كلم على مستوى ط و رقم 53 : 827.431.000 دج

* 35 كلم على مستوى ط و رقم 54 : 400.000.000 دج

إن الطرق الولائية الموجودة سابقا كانت عبارة عن مسالك غير معبدة وغير مترجمة على أرض الواقع، مما تطلب تخصيص مجهودات جبارة لإنجاز بعض هذه المقاطع لفك العزلة وربطها بالعمود الفقري ألا وهو الطريق الوطني رقم 03 .

تمثل أهم الإنجازات فيما يلي : [1]

- إنجاز 22 كلم بين إهرير و الطريق الوطني رقم 03

  الكلفة : 200.000.000.00 دج

- إنجاز 20 كلم بين إيليزي و طارات (منطقة حدودية مع دولة ليبيا الشقيقة)

  الكلفة : 200.000.000.00 دج

- إنجاز 120 كلم (الشطر الأول) بين جانت و تينالكوم (منطقة حدودية مع دولة ليبيا الشقيقة)

  الكلفة : 855.900.000.00 دج

- انجاز مسلك للطريق الوطني رقم 54 بين برج عمرادريس وبرج الحواس

  الكلفة : 20.707.000.00 دج

- انجاز الطريق الولائي رقم 207 بين برج عمر إدريس و تيفتي على مسافة 75 كلم

  الكلفة :5.000.000.00 دج

- انجاز الطريق الولائي رقم 473 بين إيليزي وطارات على مسافة 160 كلم

  الكلفة :8.013.000.00 دج

- انجاز الطريق الولائي رقم 475 بين جانت وتينالكوم على مسافة 215 كلم

  الكلفة : 10.962.000.00 دج

- انجاز الطريق الولائي رقم 472 بين أهانت ولعراش على مسافة 175 كلم

  الكلفة : 10.000.000.00 دج

- انجاز وتعبيد الطريق الوطني رقم 03 بين إيليزي وان امناس على مسافة 260 كلم

  الكلفة : 10.000.000.00 دج

(1) مديرية الاشغال العمومية لولاية اليزي، سبتمبر 2019

من جهة أخرى, ساهمت **المخططات البلدية للتنمية** بمبلغ مقدر بـ 800.000.000 دج، خصص لإنجاز 66 كلم من الطرق الحضرية عبر المدن (إيليزي، جانت، ان أمناس وبرج عمر إدريس)، و60 كلم لفك العزلة جزئيا ومعالجة بعض النقاط السوداء.

❖ **المطـارات**[1]

أما، الانشغال الهام والرئيسي الآخر هو تحقيق ربط سريع للمنطقة بباقي أنحاء الوطن، في هذا السياق برمجت وأنجزت عدة نشاطات متعلقة بدراسة، تدعيم وإنجاز المطارات بكل من إيليزي، إن آمناس، جانت وبرج عمر إدريس.

خصص لهذا الغرض مبلغ 1.449.675.000 دج على النحو التالي :

- إنجاز مطار إيليزي + محطة جوية

  الكلفة : 311.675.000 دج

- غلق شقوق كل من مطار إن آمناس وجانت

  الكلفة : 120.000.000 دج

- تدعيم مدرج مطار جانت

  الكلفة : 1.000.000.000 دج

- دراسة تدعيم مطار برج عمر إدريس، ان آمناس وجانت

  الكلفة : 18.000.000 دج

02- **قطاع البريد و الاتصالات**[2]

إضافة إلى أهمية قطاع الطرق الذي ساهم في فك العزلة، يعتبر قطاع البريد والمواصلات إستراتيجيا، حيث يعرف تطورا مستمرا منذ نشأة الولاية سنة 1984. ويلعب دورا لا يستهان به في الاتصالات وتقديم الخدمات للمواطن في شتى المناطق و لا سيما النائية منها.

تمخضت عن المجهودات الجبارة المبذولة عبر مختلف النشاطات المبرمجة تغطية ممتازة لكل الولاية بما فيها المناطق المعزولة.

(1) مديرية الاشغال العمومية لولاية اليزي، سبتمبر 2019

(2) مديرية التجهيزات العمومية اليزي سبتمبر 2019.

حاليا، يملك هذا القطاع منشآت خاصة بالاتصالات الفضائية نظرا لشساعة المنطقة التي تتطلب تغطية بالمحطات الأرضية (12 محطة)، وتجهيزات رقمية ذات سعة 500 إلى 3000 خط (14 مركز هاتفي) و تغطية مضمونة بـ 12 محطة GSM.

رغم صعوبة تجسيد جميع النشاطات الأساسية المبرمجة خلال العشرين سنة الماضية وهذا راجع للظروف المناخية القاسية للمنطقة وطبيعة تضاريسها وامتداد الكبير للولاية، تم إنجاز وتجهيز عدد كبير من المنشآت ابتداء من وكالة بريدية بسيطة إلى نزل البريد وكذا إنجاز مساكن إلزامية للإطارات وأعوان هذا القطاع.

استفاد هذا القطاع في الفترة الممتدة بين 2001–2019 من غلاف مالي يتجاوز 60.55.000.000 دج لإنجاز 50 مشروع من جهة، ومبلغ 350.000.000 دج، لإنجاز عدة وكالات بريدية في الأحياء في إطار المخططات البلدية للتنمية من جهة أخرى.

إنجاز الربط بالألياف البصرية إيليزي – جانت على مسافة 500 كلم ، سجل هذا المشروع في إطار البرنامج الإضافي لسنة 2004 بمبلغ 300.000.000 دج والذي يسمح بتوفير 650 منصب شغل دائم.

03- قطاع التكوين[1]

على غرار قطاع التربية، شهد قطاع التكوين تطورا ملحوظا على مستوى إنجاز الهياكل والتجهيزات وكذا من الناحية البيداغوجية من حيث التطور الإيجابي لعدد المتربصين المسجلين والتخصصات المتوفرة.

عرفت الفترة الممتدة بين 2001–2019 تجسيد 52 مشروعا بهدف خلق وتدعيم المنشآت قصد توفير الظروف اللائقة للمتربصين.

قدر مبلغ البرامج الممنوحة خلال هذه الفترة بـ 4.450.788.000 دج .تتلخص الإنجازات في الفترة 2001–2019 فيما يلي :

–إنجاز 150 مسكن مرافق

– انجاز و تجهيز 15 مركز للتكوين المهني على مستوى الولاية

–تجهيز بالعتاد المدرسي، حظيرة السيارات وتجهيزات المطبخ... إلخ

(2) مديرية التكوين اليزي، سبتمبر 2019

تعتبر الفترة 2001–20019 مرحلة التحسن لهذا القطاع بخلق تخصصات جديدة وتدعيم حظيرة السكن بـ 150 مسكن، قصد استقرار الأساتذة، توسيع وتجهيز عدة منشآت.

تتلخص المنشآت الحالية التي تتوفر عليها الولاية فيما يلي:

* مركز التكوين لاطارات الشباب باليزي

(السعة النظرية 500 مقعد)

(داخلية 150 سرير)

*03 معهد وطني للتكوين المهني بجانت

(السعة النظرية 100 مقعد) لكل معهد

(داخلية 60 سرير) لكل معهد

*04 مراكز للتكوين المهني (إيليزي، إن آمناس والدبداب)

السعة : 825 مقعد

الداخلية : 450 سرير

*03 ملحقات مراكز التكوين المهني (برج عمر ادريس، برج الحواس وجانت)

السعة : 200مقعد

وفي الأخير، يمكن القول أن قطاع التكوين المهني شهد تطورا ملحوظا حيث أن جميع المؤشرات عرفت تحسنا إيجابيا.

04- قطاع التربيـة[1]

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات الإستراتيجية من حيث الخطة الشاملة للتنمية المستدامة باعتباره أحد الروافد المساعدة على تنمية الشعوب والمجتمعات والصانعة للعقول, التي بدورها تسير بقية القطاعات, فضلا عن كونه ينتج الفرد المتكامل والكفء الوطني الذي يحمل على عاتقه تحديد مصير البلاد اقتصاديا,اجتماعيا وثقافيا.

من هذا المنظور, أولت ولاية إيليزي اهتماما بالغا بهذا القطاع منذ نشأتها, وسعت إلى تطويره وتحسينه ودفعه إلى مستوى رفيع جدا من حيث تلبية الإحتياجات الضرورية لممارسة عملية التدريس والتعليم.

(1) مديرية التربية و التعليم اليزي سبتمبر 2019

لقد انطلقت الفكرة على ضوء ما هو كائن لتصل إلى مستويات مقبولة جدا و كانت الولاية سباقة في النهوض بهذا القطاع, حيث لم تتوفر غداة التقسيم الإداري إلا على 12 مؤسسة ابتدائية واكمالية واحدة.

فمن أجل تلبية الحاجيات المتزايدة في هذا الميدان, كرست الولاية مجهوداتها في تجسيد مختلف البرامج لخلق مرافق ومنشآت تربوية جديدة ومجهزة متماشية ومسايرة مع التطور المتزايد للسكان على مستوى الولاية ولاسيما في المناطق النائية.

خلال الفترة الممتدة من 2001–2019, تم تجسيد 115 مشروع برخصة برنامج مقدرة بـ 20.324.771.000 دج, يتوزع هذا المبلغ تقريبا بالتساوي خلال المرحلتين 2001–2009 و2010–2019.

تميزت الفترة الممتدة بين 2001–2009 بإنجاز ما يلي :

- 662 قسما
- 08 مدارس أساسية
- 4 ثانويات
- 24 مطعم مدرسي
- 04 مراكز للتوجيه المدرسي
- 455 سكن مرافق
- إنشاء 2280 منصب عمل مؤقت.

وتميزت المرحلة الممتدة من 2010 إلى 2019 بنفس الوتيرة التي شهدتها الفترة التي سبقتها بالإضافة إلى التحكم الأكثر في نوعية الإنجازات وتدعيمها, الشيء الذي انعكس إيجابا على ظروف عيش المعلم و تحسين مستوى التعليم.

أهم إنجازات هذه الفترة :

- 120 قسما
- 09 مدارس أساسية
- 08 داخليات
- 03 قاعة التربية البدنية والرياضية

- 06 ثانويات بسكنات مرافقة (06)
- إنشاء 2015 منصب عمل مؤقت

إضافة إلى هذه الانجازات، تم تجسيد العديد من مشاريع التهيئة، إعادة التأهيل والتجهيز وإعادة التجهيز لمختلف المنشآت المدرسية لمختلف أطوار التعليم.

05- قطاع الصحة والسكان[1]

إن المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع الصحة بولاية إيليزي منذ نشأتها سنة 1984، بدون شك تعد قفزة نوعية في ما يتعلق بالتكفل الجيد بصحة المواطن حيث وفر عليه عناء التنقل من أجل المعالجة في ظروف صعبة إلى ولايات الوطن الآخرى.

إنجازات قطاع الصحة

يقدر المبلغ الإجمالي لإنجازات قطاع الصحة من سنة 2001 إلى سنة 2019 بـ 80.54.478.000 دج تتجسد في ما يفوق عن مجموع 73 عملية استثمارية مختلفة.

وتتمثل أهم الإنجازات الحالية لقطاع الصحة والسكان بالولاية في ما يلي:

- المستشفيات.....: 3 (إيليزي وجانت) بـ : 20.80.000.000 دج.
- عيادة متعددة الخدمات.. : 10 : بـ : 990.250.000 دج.
- مخابر الوقاية.....: 03 بـ: 100.000.000 دج.
- قاعات العلاج..... : 42 قاعة.
- مركز صحي..... : 03 بـ : 50.00.000 دج.
- مركز حدودي لمراقبة الأوبئة: 05.
- وحدات تصفية الدم..... : 05.
- جناح الإستعجالات..... : 05 بـ : 18.000.000 دج.
- سكنات للقطاع.....: 146 مسكن.

06- قطاع الشباب و الرياضة[1]

(1) مديرية الصحة باليزي سبتمبر 2019

(1) مديرية الشباب والرياضة اليزي سبتمبر 2019

زيادة على ساحات اللعب، دور الشباب وملاعب من نوع ماتيكو (MATECO) المنجزة في إطار برامج مخططات التنمية البلدية، فان قطاع الشباب والرياضة استفاد في أطر أخرى من أغلفة مالية لإنجاز مشاريع عبر الولاية ما لا يقل على .18.000.000.000دج ارصد خلال العشرين سنة بهدف إنجاز منشآت تمثلت في إنجاز مسابح نصف أولمبية، دور للشباب، مراكز رياضية جوارية، قاعات متعددة الرياضات.

*** أهم الإنجازات:**

- بناء ملعب بعشب طبيعي بمبلغ 2.500.000.000 ايليزي.

-بناء 05 مراكز رياضية جوارية :141.000.000 دج (ايليزي، جات، الدبداب، برج عمر ادريس وان آمناس).

-إنجاز 08 بيوت للشباب : 350.480.00 دج (ايليزي ، جانت، ان آمناس والدبداب، اوهانت، برج الحواس، برج عمر ادريس).

-إنجاز 10 ساحات للعب من نوع ماتيكو.

-بناء قاعة متعددة الرياضات بايليزي : 57.000.000 دج.

-بناء مسبح نصف أولمبي بايليزي : 96.657.000 دج.

- مسبح نصف أولمبي بجانت بمقدار : 70.000.000 دج

07- قطاع الثقافة[1]

بالرغم من امتلاك الولاية لتراث ثقافي واسع لم يعرف هذا الأخير تطورا بارزا خلال السنوات الماضية، حيث لم تسجل إنجازات في الهياكل إلا ثلاث (06) مكتبات بلدية وهي حاليا في النشاط، استغلال (CERT) مركز الدراسات والبحث للطاسيلي المنجز من طرف ديوان الحظيرة الوطنية للطاسيلي، ترميم حصن بولنياك بايليزي وقصور جانت، موازاة مع دراسة وإعادة تأهيل حصن فلاترز Flatters ببرج عمر ادريس .

إن أكبر استثمار استفاد منه القطاع متمثل في انجاز دار الثقافة بايليزي بكلفة تقدر بـ: 180.000.000 دج .

*** المنشآت الموجودة:**

(2) مديرية الثقافة اليزي، 2019

- 06 مكتبات بلدية بسعة 600 مقعد.:
- 02 قاعتين سينما : 01 بجانت

01 بان–أمناس

- 01 مركز الدراسات و بحوث الطاسيلي بجانت.

08- السياحة

عندما نذكر ولاية ايليزي من خلال قطاعها السياحي، نذكر معها الطاسلي والفضاءات الواسعة بمختلف تنوعاتها الطبيعية وثروتها السياحية الهائلة. هذا القطاع لا يتوفر على الإمكانيات اللازمة التي يتحقق عبرها التطور المرجو منه لحد الآن.[1]

حاليا، يوجد دارين للصناعات التقليدية تم إنجازهما بمبلغ 19.320.000 دج بالإضافة إلى منشاة أخرى أنجزت سنة 1997 ببلدية برج عمر ادريس بتمويل من ميزانية البلدية.

*عدد الفنادق : 12 فنادق للخواص

06–بجانت (95غرفة ب 250سرير)

04 باليزي (60غرفة ب 120سرير)

02بان امناس (30 غرفة ب 60سرير)

*أرضيات المخيمات : ثلاثة 03 بـ 169 سرير.

–01بجانت بـ 48 سرير

–01 باليزي بـ 100 سرير

–01 ببرج الحواس ب 21 سرير

*وكالات السفر : 26 وكالة (20 بجانت و06 بإيليزي).

09- قطاع المنشآت الإدارية [1]

(1) مديرية السياحة اليزي ، سبتمبر 2019.

(1) مديرية التجهيزات العمومية باليزي 2019

أوجب ترقية إيليزي إلى ولاية سنة 1984، بعد التقسيم الإداري الأخير ضرورة تواجد الدولة بمنشآتها وأجهزتها عبر كل إقليمها الجيوستيراتيجي.

ومن أجل ضمان تسيير هذه المنطقة، استلزم توفير هياكل إدارية وبالدرجة الأولى مقر الولاية، مقرات الدوائر ومقرات المجالس الشعبية البلدية وكذا المنشآت الأخرى كمقرات الأمن ومختلف المديريات.

تمت هذه اللامركزية بهدف تقريب الإدارة من السكان المحليين بتوفير لهم أحسن الخدمات والتكفل بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية لكل مناطق الولاية من خلال تجسيد العديد من البرامج الطموحة.

قدر مبلغ هذه الإستثمارات بـ 10.165.004.000 دج لـ 64 مشروع (البرامج القطاعية)و 1.350.000.000 دج في إطار المخططات البلدية للتنمية، أين تم إنجاز مقرات المجالس الشعبية البلدية، الملحقات الإدارية ومختلف المصالح المرتبطة مباشرة بالبلديات(مفارز الحرس البلدي، الحظائر البلدية.....).

أهم المنشآت الإدارية المنجزة منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا هي:

✓ **بنايات الإدارة المحلية:**

- إنجاز مركز الأرشيف للولاية : 30.000.000 دج
- إعادة تهيئة و تجهيز مقرات المجالس الشعبية البلدية (جانت,برج عمرادريس و برج الحواس)
- بناء مقر للمجلس الشعبي البلدي بالدبداب.
- تهيئة مقر دائرة (عين أمناس و جانت): 29.000.000 دج.
- إنجاز مقر المجلس الشعبي الولائي: 36.000.000 دج.
- إنجاز حي إداري : 51.673.000 دج.
- إنجاز وتجهيز 100 مكتب : 73.673.000 دج.
- إنجاز قاعة للندوات : 40.000.000 دج .
- إنجاز مقر دائرة مع سكن وظيفي بإيليزي: 25.000.000 دج.
- بإنجاز مقر المجلس الشعبي البلدي لإيليزي وإن آمناس.

✓ **بنايات المصالح الخارجية للولاية** : 366.142.000 دج [1]

- إنجاز 04 مقرات مديريات (النقل، الفلاحة، التربية والشباب والرياضة): 2.850.000 دج.
- إنجاز مقرات 07 مديريات (الفلاحة, الشباب و الرياضة, الري, الصناعة و المناجم, الحماية المدنية , الصحة و البرمجة و متابعة الميزانية) : 202.250.000 دج.
- تهيئة مقر مديرية التربية: 13.000.000 دج .
- إنجاز مقرين فرعيين للري : 13.842.000 دج.
- إنجاز مقرين فرعيين لسكن والتجهيزات العمومية (جانت وإيليزي): 21.000.000 دج
- بناء نزل المالية : 113.200.000 دج .
- انجاز مقر مديرية الأشغال العمومية بقيمة 17.072.000 دج.

تشكل هذه الإنجازات حافزا هاما بتوفير أحسن ظروف للعمل بالنسبة للموظفين، مما ينعكس إيجابا على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

✓ **الأمن الوطني:**

- بناء مقر الأمن الولائي: 27.200.000 دج.
- إنجاز 06 مراكز مختلطة شرطة جمارك: 101.766.000 دج.

✓ **العدالة:**

- إنجاز مقر محكمة إيليزي: 8.929.000 دج.
- انجاز مجلس القظاء باليزي : 20.562.000 دج
- إنجاز محكمة جانت: 5.405.000 دج.
- إنجاز مقر مؤسسة إعادة التربية بإيليزي: 144.820.000 دج.

بالإضافة إلى إنجاز هياكل ملحقة أخرى، والتي سمحت في السنوات الأخيرة بمعالجة القضايا المتعلقة بالعدالة على مستوى إيليزي بدلا من ولاية ورقلة، الأمر الذي قلل من مصاريف التنقل والإيواء.

✓ **الحماية المدنية:** 150.282.000 دج .

(1) مديرية التجهيزات العمومية باليزي 2019

تتوفر الولاية حاليا على 07 وحدات للحماية المدنية , منها 01 وحدة رئيسية بإيليزي منجزة بمبلغ 83.850.000 دج.

10- قطاع الطاقة والمناجم[1]

عرف هذا القطاع الاستراتيجي تطورا ملحوظا في الفترة 2001-2019، من خلال البرامج التي ساهمت في تحسين ظروف معيشة السكان وكان أهم محاوره تخص :

الإنارة الريفية:

تم إنجاز 4032 كلم على شرائح سنوية مست 8824 عائلة وباقي للإنجاز 140 كلم.

هذه الإنجازات مكنت العائلات من :

-الاستفادة بالكهرباء بصفة دائمة.

-تزويد مختلف المحيطات الفلاحية بالطاقة مما يسهل استغلال هذه الأراضي وبالتالي استقرار السكان بالمناطق الريفية.

الطـاقة :

في هذا المجال تم تشغيل عدة محطات توليد الكهرباء وهي :

- تشغيل المحطة الجديدة بجانت 2X5MW سنة 2004 مما سمح بالقضاء على الانقطاعات المتكررة

بسبب قدم المحطة السابقة.

- تشغيل المحطة الجديدة بايليزي سنة 2004 - 3X3MW.
- تشغيل 5 محطات مصغرة لتوليد الطاقة الشمسية تزود حوالي 475 عائلة بالطاقة الكهربائية.
- تشغيل محطات الطاقة ديازال لتزويد 2000 عائلة.
- تشغيل محطة توزيع الوقود بكل من برج الحواس وأوهانت. بالقبور، تينفوي

ومع نهاية سنة 2012، تم تشغيل محطة الكهرباء لـ ايليزي بعد تزويدها بالغاز الطبيعي وبالتالي ربط 2000 عائلة بالغاز الطبيعي مسافة الشبكة تقدر ب39,350 كم.

11- قطاع الفلاحة والغابات

الفلاحــة

(1) مديرية الطاقة و المناجم اليزي، سبتمبر 2019

تركزت جل العمليات المنجزة في هذا القطاع الذي يعرف نموا متزايدا، على عمليات استصلاح المحيطات الفلاحية، غرس الأشجار، حفر الآبار الرعوية وإحياء واحات النخيل على مستوى المحيطات الفلاحية.

وللإشارة، لا تزال الولاية لحد الآن، تتمون من الولايات الشمالية للوطن بمعنى آخر، المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار العمليات الاستثمارية الفلاحية غير كافية وغير مثمرة وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة حاليا، ونذكر منها : [1]

الآبار الرعوية : 52 بئر.

غرس الأشجار : 2000 هـ.

إحياء واحات النخيل : 400 هـ.

الاستصلاح : 3000 هـ.

الآبار العميقة الفلاحية والتجهيزات : 20 بئر عميق.

بالإضافة إلى هذه الإمكانيات، تم تسجيل برامج للدعم لفائدة الفلاحين عبر مختلف صناديق الدعم الفلاحي منها الصندوق الوطني لتنمية الريفية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث يقدر مبلغ هذا البرنامج بـ 403.311.000 دج، خص عمليات السقي بالتقطير والرش المحوري، غرس الأشجار المثمرة ، معالجة المحيطات الفلاحية وإنجاز أحواض للمياه.

أعطى مجيئ البرنامج الجديد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، نفسا جديدا لفلاحي لمنطقة وترك انطباعات حسنة لدى المختصين في الميدان، حيث جسد هذا البرنامج 543 عملية جديدة خاصة عبر البلديات ذات الطابع الفلاحي للولاية (إيليزي، جانت وبرج عمر ادريس).

يضاف إلى برامج الدعم الفلاحي، مبلغ إجمالي مقدر بـ 47.494.000 دج، تكميلي للمجهودات التدعيمية، مسجلة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وصندوق تنمية مناطق الجنوب بقيمة 20.000.000 دج.

تتمثل مجموع البرامج الاستثمارية الممنوحة من طرف الدولة بأكثر من 800.000.000 دج كمايلي:

- المشاريع القطاعية: 42 عملية بـ 3.313.749.000 دج.

(1) مديرية الري و الموارد المائية اليزي. سبتمبر 2019.

- البرامج القطاعية غير ممركزة : 14 عمليات بـ 147.494.000 دج.
- برنامج صندوق الجنوب : 06 عملية بـ 120.000.000 دج.
- صندوق التنمية الفلاحية : 22 عملية بت 12.100.000 دج .
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية : 543 عملية بـ 391.219.000 دج (2000-2004).

12- قطاع الري

اعتبر قطاع الري بالولاية من أنشط القطاعات بالنظر إلى حجم البرامج المسجلة والعمليات المنجزة في الميدان.

يتمحور الهدف[1] الرئيسي لمصالح الري بالولاية أساسا في الاستجابة إلى متطلبات السكان من ناحية توفير المياه الصالحة للشرب، التطهير، البحث والتنقيب وتسير هذه المنشآت.

تميزت العشرون سنة الأخيرة من نشاطات هذا القطاع بإنجازات معتبرة بالرغم من الوتيرة البطيئة المسجلة في الإنجاز خلال العشرية الأولى للولاية، يعود ذلك أساسا إلى أسباب عديدة تم الإشارة إليها .

شكلت شساعة تراب الولاية، عزلتها، تنوع المشاريع بها وضرورة الإستجابة للمتطلبات المتزايدة للسكان، عامل تحدي حقيقي وجب تخطيه والعمل على التخفيف من حدته.

وعلى سبيل الإشارة تميزت المشاريع المكملة كمشاريع المخططات البلدية للتنمية بإحترام آجال الإنجاز، وقد خصت على العموم مشاريع ربط شبكات التوزيع للمياه الصالحة للشرب، شبكات التطهير وإنجاز بعض الخزانات المائية ذات السعة الصغيرة والآبار ذات العمق البسيط. بينما عرفت المشاريع الضخمة كالسدود الواقية للمدن الرئيسية جانت وإيليزي، الخزانات ، عمليات الربط الكبرى لقنوات توزيع المياه الصالحة للشرب، شبكات التطهير الرئيسية، إنطلقت متأخرة لأسباب عديدة أهمها غياب مكاتب الدراسات المختصة ومؤسسات الإنجاز المؤهلة، الشيئ الذي أدى إلى تأجيل إستلام هذه المشاريع .

يقدر المبلغ الإجمالي للإستثمارات المخصصة للولاية لفائدة قطاع الري بـ 33.386.860.000 دج لانجاز 67 مشروع. بدون الآخذ بعين الإعتبار المبالغ الممنوحة في إطار المخططات البلدية حوالي 23.100.000.000 دج

(1) مديرية الري و الموارد المائية اليزي. سبتمبر 2019.

إذن، يتضح جليا، من خلال حجم المبالغ المالية المخصصة النية المبيتة من طرف الدولة في التكفل الفعلي بتلبية رغبات السكان على مستوى جميع مناطق الولاية الحضرية والنائية منها.

بالتوازي مع قدوم مكاتب دراسات ومؤسسات مؤهلة في ميدان الري، عند نهاية التسعينيات، تدعم قطاع الري ببعض الهياكل الإدارية الفرعية وموارد بشرية مؤهلة، الشيئ الذي سمح بالتحكم الجيد في تكاليف الإنجاز والتقليص في الآجال واستلام مشاريع ذات نوعية افضل.

أهم العمليات المنجزة خلال العشرينية نذكر مايلي: [1]

- 210.000 م/خ من الآبار العميقة.
- انجاز محطة تصفية المياه الصالحة للشرب باليزي
- تجهيز 150 بئر عميق.
- 08 آبار منها 01 بـ 2000 م3 بجانت و 07 بسعة 5000 م3 عبر الولاية.
- 10.000 م/خ من السدود الواقية (جانت وإيليزي).
- 01 محطة تصفية المياه بسعة 50 م3/يوم بإن آمناس.
- 740.000 م/خ من شبكة المياه الصالحة للشرب.
- 500.100 م/خ من شبكات التطهير.
- 39 خزان مائي موزعة عبر البلديات.
- 500 هـ من المحيطات الفلاحية المطهرة.

قطاع النقل

سجل قطاع النقل بفضل فتح طريق ايليزي– برج الحواس– جانت، وتحسين حالة شبكة الطرق بعمليات الصيانة، واضح وملموس تجلت آثاره في تضاعف عدد المتعاملين (الخواص والعموميين) على مستوى الولاية الذي كان ضئيلا إلى غاية سنة 2000.

و في نهاية سنة 2014 ، تم إحصاء حوالي 3500 متعامل في كل أنواع النقل بتعداد حظيرة مكونة من 8856 مركبة، موزعة على النحو التالي: [1]

*نقل المسافرين: 60 متعامل بعدد 130 مركبة لـ: 6850 مقعد منها

(1) مديرية الري و الموارد المائية اليزي. سبتمبر 2019.

(1) مديرية النقل. سبتمبر 2019.

- نقل العمومي: 17 متعامل بعدد 64 مركبة لـ:2374 مقعد .
- نقل الخواص: 31 متعامل بعدد 46 مركبة لـ: 1035 مقعد.ا
- نقل البضائع: 302 متعامل بحظيرة 776 مركبة.

على مستوى الاستثمار العمومي، توجد محطتين (02) للإرصاد الجوي قد انجزتا بكل من إن آمناس و جانت و 03 مشاريع بمبلغ إجمالي قدره : 328.400.000 دج تتمثل في :

-انجاز محطة جديدة بان آمناس كلفة الإنجاز : 168.400.000 دج

-انجاز محطة جديدة بجانت كلفة الإنجاز : 130.400.000 دج

- توسيع المحطة الجديدة بجانت : كلفة الإنجاز : 30.000.000 دج

المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التنمية على مستوى ولاية اليزي

إن التذكير بإنجازات كل هذه المراحل يعد أكثر من مهم بغية تقييم المجهودات المبذولة في إطار حركية التنمية، من طرف الدولة ومختلف المتعاملين من هيئات إدارية، مؤسسات إنجاز، مكاتب دراسات، منتخبين ومواطنين، وذلك لضمان الانطلاقة الجديدة للولاية.

أهمية القطاعات التي ترتكز عليها إستراتيجية التنمية للولاية (فك العزلة، تلبية الحاجيات، استقرار السكان وخلق مناطق حضرية)، حيث كرست الدولة مجهوداتها خلال العشرينية الماضية بمنح استثمارات ضخمة في قطاعات الطرق، السكن الحضري، الري، الطاقة، المنشآت الإدارية دون أن ننسى المخططات البلدية للتنمية الموجهة أساسا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الآنية للمواطنين وخاصة التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الصحة و فك العزلة داخل الولاية.

إن إلقاء الضوء على المنجزات المادية والمالية يتم عبر تحليل بعض القطاعات الحيوية الهامة.

من خلال تفحصنا لمختلف المؤشرات المسجلة سنة 2017 و مقارنتها بمؤشرات سنة 2000 يتبين لنا التحسن والتطور الكبير المسجل على مستوى جميع المؤشرات، هذا، ما يعكس المجهودات التي بذلت من أجل النهوض بهذه الولاية في جميع الميادين.

01- قطاع الري:

عرفت مؤشرات هذا القطاع تحسنا كبيرا خاصة على مستوى ربط التجمعات السكنية بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و شبكة التصريف الصحي. حيث، بلغت نسبة الربط بشبكة المياه

الصالحة للشرب 92 % سنة 2017 مقابل 63 % سنة 2000. أما، نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي فقد بلغت 91 % سنة 2017 مقابل 60 % سنة 2000 . [1]

كما، عرفت حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب تحسنا كبيرا من 118 لتر في اليوم لكل فرد سنة 2000 إلى 382 لتر في اليوم لكل فرد سنة 2017.

في مجال المؤشرات، فإن المؤشرات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية للقطاع تفوق المعدلات الوطنية. ومن ذلك، يتحتم على القطاع، وبصفة دائمة ومستمرة، التركيز على أشغال المحافظة والصيانة للمنشآت المنجزة والعمل على تحسين نوعية المياه وكذا العمل على أن تكون المعدلات المسجلة في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والربط بشبكات التطهير للإستجابة للمتطلبات المتزايدة وتماشيا مع التطور الإقتصادي والإجتماعي لمختلف مناطق الولاية (المناطق النائية، المناطق الحدودية والمناطق الجديدة المرتقب إنشاؤها).

نذكر هنا، بعض المؤشرات المهمة للقطاع:

- نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب : 92 %.
- نسبة الربط بشبكة التطهير : 91.6 %.
- نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب : 92 %.
- معدل التزويد اليومي لمياه الشرب: 382 ل/يوم/ ساكن.

02- قطاع الصحة : بفضل المجهودات المبذولة عرف هذا القطاع تحسنا على مستوى التغطية بالأطباء من طبيب عام واحد لكل 1268 نسمة سنة 2000 إلى طبيب عام واحد لكل 251 نسمة سنة 2017 . [2]

و من حيث التغطية بالمنشآت الصحية عرفت بدورها تحسنا كبيرا،حيث بلغت نسبة التغطية بالعيادات المتعددة الخدمات و المراكز الصحية على التوالي عيادة واحدة لكل 5748 نسمة و مركز صحي لكل 10998 نسمة سنة 2017 مقابل عيادة لكل 15220 نسمة و مركز صحي لكل 15220 نسمة سنة 2000. من جهة أخرى تحسنت نسبة التغطية بالأسرة من 3.94 سرير لكل 1000 نسمة سنة 2000 إلى 10.56 سرير لكل 1000 نسمة سنة 2017.

(1) مديرية الري و الموارد المائية اليزي. سبتمبر 2019.

(2) مديرية الصحة اليزي. سبتمبر 2019.

أ / من حيث الهياكل:

استثمارات كبيرة خصصتها الدولة من حيث الهياكل الاستشفائية حيث كان عددها سنة 2000 يقدر بـ 05 هياكل تتمثل في: 01 عيادة

01 مركز صحي

03 قاعات علاج

ليصبح سنة 2017 بـ 51 منشأة صحية تغطي الحاجيات الصحية لسكان الولاية بـ 95 %.

يضاف إلى هذا فتح استثمارات الخواص تدعم استثمارات الدولة في قطاع الصحة بالولاية، حيث كانت منعدمة قبل 2000. وتتمثل المنشآت الصحية للخواص المنجزة مؤخرا في:

04 عيادة لجراحة الأسنان، 5 عيادة للطب العام 02 عيادة متخصصة لطب الأطفال 15 صيدلية.

ب / من حيث الموارد البشرية:

يسجل ارتفاع في عدد الممارسين الطبيين وشبه الطبيين بقطاع الصحة حيث كان عدد الأطباء العامون والجراحون سنة 2000 لا يتعدى 09 أطباء وشبه الطبيين يقدر بـ 76 ، ليصل خلال سنة 2017 إلى 88 طبيب وجراح وما يزيد عن 450 شبه طبي.

ومن خلال ذلك فإن قطاع الصحة استطاع أن يخلق 900 منصب عمل دائم ومؤقت.

ج / من حيث الأهداف المنتظرة:

تقدر نسبة التغطية الصحية لسكان الولاية الحالية بنسبة 95 % وبالموازاة فإن المصالح الصحية للولاية تنفذ سنويا جميع البرامج الصحية المبرمجة، حيث تلبي حاجيات السكان من حيث تحسين مستوى العلاج في جميع المناطق النائية للولاية، وينتظر رفع النسبة الحالية للتغطية الصحية من خلال تنفيذ البرامج المسجلة والتي هي في طور الإنجاز منها اقتناء عيادة متنقلة ستعطي حتما دفعا قويا من حيث التكفل الصحي الجيد لسكان المناطق النائية. [1]

جدول رقم (11.03) مؤشرات قطاع الصحة

طبيعة المؤشر	وضعية المؤشر (2000– 2010)	وضعية المؤشر (2011 – 2017)
عدد الأسرة بالنسبة لـ 1000 ساكن	03.94 سرير	10.56 سرير

(2) مديرية الصحة اليزي. سبتمبر 2019.

01 عيادة متعددة الخدمات لـ	15.220 ساكن	5.748 ساكن
01 مركز صحي لـ	3.94 سرير	10.56 سرير
01 عيادة توليد لـ	944 مرأة في سن الحمل	1243 مرأة في سن الحمل
01 قاعة علاج لـ	1.602 ساكن	1.182 ساكن
01 طبيب عام لـ	1.268 ساكن	867 ساكن
01 طبيب أخصائي لـ	5.073 ساكن	2.785 ساكن
01 جراح أسنان لـ	3.805 ساكن	3.545 ساكن
01 عون شبه طبي لـ	168 ساكن	100 ساكن

المصدر: اعداد الطالب مع اطارات مصالح الصحة لولاية اليزي سبتمبر 2019

03- قطاع البناء و التعمير: عرف هذا القطاع إنجاز جميع برامج السكنات لتصل حظيرة السكنات سنة 2017 إلى 17770 وحدة سكنية مقابل 6250 وحدة سكنية سنة 2000.

عرفت مؤشرات هذا القطاع تحسنا في نسبة شغل المساكن، من 4.87 فرد في السكن الواحد سنة 2000 إلى 3.30 فرد في المسكن الواحد سنة 2017.

04- قطاع التربية : عرف هذا القطاع تحسنا ملموسا بالمقارنة مع السنوات الماضية، أهمها نسبة التمدرس في الطور الأول و الثاني ،الطور الثالث و الطور الثانوي أين بلغت نسب التمدرس 88.23 %، 82.50 % و 69.78 % على الترتيب سنة 2017 مقابل 71.24 %، 63 % و 39 % سنة 2000،و بالتالي سجلنا تحسن في النسبة العامة للتمدرس من 63 % سنة 2000 إلى 83 % سنة 2017 .

تطورت مختلف المؤشرات التربوية إيجابا خلال العشريين سنة الأخيرة وهذا ما يظهر جليا في الجدول التالي:

جدول رقم (12.03) تطور مؤشرات التربية و التعليم في ولاية اليزي

المؤشر	مستوى المؤشر إلى 2000/12/31	مستوى المؤشر إلى 2017/12/31
نسبة التمدرس (06-12 سنة)	% 71.24	% 88.59
نسبة التمدرس (12-14 سنة)	%63	% 82.70
نسبة التمدرس (14-19 سنة)	% 39	% 69.78
نسبة التمدرس 06 سنوات		% 83
النسبة الإجمالية للتمدرس	% 63	% 83

نسبة التأطير الابتدائي	19.19 تلميذا/ معلما	21.73 تلميذا/ معلما
نسبة التأطير المتوسط	11.63 تلميذا/ معلما	15.50 تلميذا/ معلما
نسبة التأطير الثانوي	07.44 تلميذا/ معلما	12.39 تلميذا/ معلما
النسبة الإجمالية للتأطير	14.93 تلميذا/ معلما	18.52 تلميذا/ معلما
نسبة النجاح B.E.F	% 33.72	% 54
نسبة النجاح BAC	% 0.23	% 30.78
نسبة شغل الأقسام الابتدائي	19 تلميذا/ قسما	21.55 تلميذا/ قسما
نسبة شغل الأقسام المتوسط	24 تلميذا/ قسما	21.78 تلميذا/ قسما
نسبة شغل الأقسام الثانوي	18 تلميذا/ قسما	14.98 تلميذا/ قسما

المصدر: من اعداد الطالب مع اطارات مديرية التربية باليزي سبتمبر 2019.

مؤشرات إحصائية لقطاع التربية

أ- التعليم الإبتدائي :

جدول رقم (13.03) تطور مؤشرات التربية و التعليم (التعليم الابتدائي) في ولاية اليزي

التعيين	2000	2004	2010	2017
عدد التلاميذ	7802	9328	10523	18422
منهم البنات	3500	5635	6857	9650
نسبة البنات	% 44.86	% 60.4	% 65.21	% 52.4
عدد المعلمين	359	402	460	612
عدد الحجرات	362	391	405	510
معدل شغل الأقسام	21 ت/ق	21 ت/ق	21 ت/ق	21 ت/ق
عدد المؤسسات	51	53	54	61
نسبة التأطير	21.73 ت/م	20.95 ت/م	21.05 ت/م	20.95 ت/م

المصدر: من اعداد الطالب مع اطارات مديرية التربية باليزي سبتمبر 2019.

ب- التعليم المتوسط :

جدول رقم (14.03) تطور مؤشرات التربية و التعليم (التعليم المتوسط) في ولاية اليزي

التعيين	2000	2004	2010	2017
عدد التلاميذ	511	1867	2936	3636
منهم البنات	81	800	1269	1545
نسبة البنات	% 15.85	% 42	% 43.28	% 42.56
عدد المعلمين	28	148	191	243
عدد الحجرات	14	62	105	212
معدل شغل الأقسام	36 ت/ق	30 ت/ق	25 ت/ق	21 ت/ق
عدد المؤسسات	11	17	25	27
نسبة التأطير	18.25 ت/م	12.61 ت/م	12.82 ت/م	15.50 ت/م

المصدر: من اعداد الطالب مع اطارات مديرية التربية باليزي سبتمبر 2019

ج- التعليم الثانوي :

جدول رقم (15.03) **تطور مؤشرات التربية و التعليم (التعليم الثانوي) في ولاية اليزي**

التعيين	2000	2004	2010	2017
عدد التلاميذ	820	1289	1503	2589
منهم البنات	442	677	810	1359
نسبة البنات	% 53.90	% 52.52	% 53.90	% 52.52
عدد الأساتذة	88	104	138	178
عدد الحجرات	73	86	106	137
معدل شغل الأقسام	11 ت/ق	14 ت/ق	11 ت/ق	14 ت/ق
عدد المؤسسات	06	07	09	12
نسبة التأطير	9.31 ت/م	12.39 ت/م	9.31 ت/م	12.39 ت/م

المصدر: من اعداد الطالب مع اطارات مديرية التربية باليزي سبتمبر 2019

05- قطاع الطاقة والمناجم : بلغت في نسبة التغطية بالكهرباء حيث وصلت إلى 96 % سنة 2017 مقابل 82 % سنة 2000. كما، تضاعف عدد المشتركين بالكهرباء حيث بلغ 19478 مشترك سنة 2017 بعد أن كان 4096 مشترك سنة 2000.

المطلب الثالث: معوقات و الافاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية في اليزي

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية. فالعوامل الاقتصادية و السياسية والادارية و الامنية والثقافية و الاجتماعية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها، في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، والتي كان الشعب ينتظرها، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للاجيال الحاضرة والمستقبلة.

اولا العراقيل:

01- عراقيل ادارية: ان الحديث عن العراقيل و الصعوبات الادارية التي تحول عن تحقيق تنمية محلية لولاية اليزي هو حديث عن مجموعة من المظتهر التي ترتط بالادارة الجزائرية ارتباطا وثيقا وهي:[1]

- ✓ تفشي عنلصر التخلف الاداري الذي يتسم بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار و تفشي الفساد مما اضعف دور المجالس المحلية المنتخبة و مؤسسات المجتمع المدني المحلي ، اذ انها تعاني من ضاهرة ارهقت عمليات التنمية المحلية و مصالح المواطنين في تحقيق و تحسين المعيشة الا وهي ظاهرة البيروقراطية ، الى جانب مظاهر الفساد الاداري الاخرى كالرشوة و المحسوبية و اختلاس المال العام و اهداره.
- ✓ الغياب الشبه كلي للشفافية في الرقابة و المسائلة وحكم القانون و تفشي الغموض في اساليب العمل و التسيب.

(1) التقرير الاربعيني لولاية اليزي، الامانة العامة لولاية اليزي ، سبتمبر 2019

- ✓ فشل سياسات الاصلاح الاداري الذي يستهدف العنصر البشري و اساليب العمل في الادارة
- ✓ الاعتماد على الاساليب القديمة و التقليدية في التسيير و القائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة و الانية الترقيعية و التي لايمكن ان تكون علاجا شافيا للمشاكل، بل العكس من ذلك نجد ان هذه الحلول نفسها تتحول الى مشاكل جديدة .
- ✓ تفشي ضاهرة المحسوبية و الولاءات للقبلية و العرش .
- ✓ عدم وضوح السياسات العامة للادارة العامة عموما و الادارة المحلية خصوصا.
- ✓ انخفاض اداء العمالة و ذات الامر الذي الى ضعف في مستوى اداء الخدمة و ردائة التواصل مع المواطنين المعنيين بالتنمية المحلية مما ادى الى هدر المال العام.
- ✓ ضعف الاداء الوظيفي ناتج الى حد كبير عن ضعف و سائل التدريب و عدم كفاية وجود الحوافز التي تدفع للمواظفين الى الابداع و الابتكار .
- ✓ بطء و ضعف عملية التشريع وعدم الاعتماد على المعايير العلمية الدولية الى جانب بطء سيرورة التغيير و التحديث. والسبب يكمن في الادارة المركزية و التي تنتمي اليها المجالس النيابية.
- ✓ ضعف الرقابة و المحاسبة الشعبية و بل حتى انعدامها في كثير من الاحيان ، وهذا رجع الى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في جميع الانشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من جهة و قلة اليات المحاسبة الشعبية من جهة ثانية.
- ✓ سياسة التهرب من المسؤولية و انتشار ثقافة الاتكال على الغير من طرف المسؤولين.
- ✓ التناقض الملموس و المشهود بين الوضع الرسمي و الواقع ، ويتجلى ذلك في اضهار ما يجب ان يكون و ليس ماعو كائن فنكون بذلك امام الهروب من الواقع و عدم الاعتراف بكثير من المشاكل او التقليل من حدتها وحجمها.
- ✓ سوء ادارة المنشا و عدم كفاءة الجهاز الحكومي المخطط للتنمية الاقتصادية.
- ✓ سوء توزيع الاختصاصات الادارية و خاصة الفنية منها في بعض القطاعات.
- ✓ تسرب العمالة الماهرة الفنية و التقنية من كثير من القطاعات الانتاجية الاساسية.
- ✓ عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية الفعلية في المجتمع.
- ✓ عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية الاقتصادية بما يتماشى و الحاجات الاساسية للمجتمع.

- ✓ تفشي ضاهرة الانسداد و الصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.
- ✓ عدم تسوية العقار وذلك بين القطاعين العام و الخاص.

2- الصعوبات الامنية:

- ✓ طول الحدود و صعوبة تامينها ادى الى تهرب المستثمرين و المقاولين من اتمام مسؤوليلاتهم.
- ✓ تفشي ضاهرة الاختطافات و السرقة خاصة في الجنوب الجزائري.
- ✓ نقص المقرات الامنية على طول الحدود ادى الى تكوين جماعات ارهابية من شاتها خلق البلبلة و النزاعات و انتهاك حرمات و املاك الغير خاصة في المناطق النائية.
- ✓ ان النزاعات القائمة في دول الجوار من شانها ان تؤثر سلما على التنمية المحلية و الخوف من اختراق هذه النزاعات للمستوى الوطني عموما و لولاية اليزي خاصة بصفتها متلاصقة مع ثلاث دول تعرف توترات سياسية.

03- الصعوبات الاقتصادية و الطبيعية:

ان الظروف الاقتصادية تعتبر الشريان و العصب المحرك لما لها من دور اساسي في بعث عجلة التنمية الاقتصادي ، لذلك فان هذه الضروف كثيرا ماكانت عامل تتعلق اساسا بالخدمات و العمليات التخطيطية الاقتصادية و تنفيذها ، كما ترتبط ايضا بالضروف البيئية المحلية و الموارد المتاحة فيها سواء كانت طبيعية او طاقوية، ضف الى ذلك العوامل المناخية و الطبيعية لها تاثيران سلبي و ايجابي على عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية.

ا- صعوبات اقتصادية:

- ✓ فشل السياسات الحكومية المتبعة و هذا العامل على وجه الخصوص الدور البارز و الكبير في تاخر عملية التنمية الاقتصادية في الجزاءر بشكل عام و بالاسقاط على التنمية في ولاية اليزي نجد ان السبب يكمن في عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات و استراتيجيات ملائمة تمكنه من ذلك ، وهذا يعود الى الاختيارات الغير رشيدة التي يتخذها النظام.
- ✓ العائق المالي: ان الحديث عن العائق المالي و تاثيره على التنمية الاقتصادية هو مجموعة التدابير المتخذة في مجال اصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال اصدار التشريعات في

مجال المالية و الجباية بشكل خاص ، و الملاحظ ان كل بلديات ولاية اليزي لا تزال تعاني من تاخر في برامج التنمية المحلية و عدم فعاليتها في كثير من الاحيان و هذا بسبب التراكمات السلبية على ميزانية البلديات لسنوات متعددة ، ويعتبر عبء حقيقي امام تحقيق تنمية محلية منشودة.

- ✓ تفشي ضاهرة الفساد بانواعها.

ب- صعوبات طبيعية:

- ✓ شساعة تراب الولاية، مما نتج عنه صعوبة في تغطيته خاصة على مستوى المناطق النائية حيث المسالك صعبة وغير صالحة للإستعمال في غالب الأحيان.
- ✓ قساوة مناخ الولاية خاصة في فصل الصيف
- ✓ رغم ما تزخر به أعماق ولاية اليزي من ثروات «البترول» و«الغاز» ومختلف المعادن، يفتقر سطحه إلى وسائل الإنجاز، ومصادر التمويل الأولية كمواد البناء، وهو ما أثر سلبا على استكمال المشاريع الحيوية، والبرامج التنموية التي رصدت لها ملايير الدينارات لإخراجها من المخططات الورقية إلى أرض الواقع في شكل بنايات، ومدارس، وجامعات، وطرق سريعة ومصانع وغيرها من الهياكل والبنى التحتية.

ج – صعوبات تقنية و فنية:

- ✓ نقص ملحوظ في وسائل التنقل المخصصة للقطاع لضمان المتابعة التقنية الحسنة.
- ✓ نقص في التأطير.
- ✓ صعوبة توصيل مواد البناء الإنجاز لمشاريع القطاع بسبب رداءة الطرقات وصعوبتها.
- ✓ نقص في مؤسسات الإنجاز المختصة والمؤهلة .

من الممكن إيجاد الحلول لمعظم العراقيل باستثناء المتعلقة بالطبيعة (قساوة المناخ، شساعة الولاية،،) وعليه، فتوجد حلول محددة مقترحة للقطاع منها:

- تقديم تحفيزات للمقاولات الكبرى المختصة في جميع الميادين العمومية أو خاصة عن طريق تخفيضات أو إعفاءات ضريبية و ضمان مخطط أعباء معتبر لها.
- تدعيم المصالح المختلفة بالوسائل البشرية والمادية.

- إعادة تحيين التقنيات المستعملة في بعض القطاعات وذلك عن طريق فترات تربصية وتكوينية لفائدة تقنيي القطاع.
- مراجعة تكاليف الإنجاز بالنظر إلى الصعوبات المواجهة.
- تطبيق واسع لتعليمات المرسوم التنفيذي 28/95 الخاص بالإمتيازات الخاصة للإطارات العاملة بالجنوب بهدف ضمان القدوم والإستمرارية في العمل بالولاية.

ثانيا: الافاق المستقبلية بالنهوض ببالتنمية الاقتصادية

تتلخص آفاق التنمية عبر برامج كل قطاع فيما يلي : [1]

الفلاحـة : رغم الاستثمارات الكبيرة المنجزة في إطار عمليات استصلاح الأراضي ومختلف نشاطات الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، يجب أن تبرمج النشاطات التالية :

- ✓ تدعيم الأراضي وتدعيمها بالآبار الرعوية على كامل المنطقة الحدودية.
- ✓ ترقية تربية المواشي وخاصة الجمال والماعز.
- ✓ إنشاء مركز حماية وتهجين المواشي.
- ✓ تسهيل وتشجيع دخول المستثمرين إلى ميداني الفلاحة وتربية المواشي.
- ✓ لرجوع إلى سياسة الإكتفاء الذاتي, تدعيم الفلاحين بالإعانات وعدم الإهتمام بفكرة التسويق إلى شمال البلاد.

الـري :يجب أن يعتمد هذا القطاع على نشاطات هادفة إلى تحسين نوعية الموارد المائية وحماية المدن ومشاكل الصرف الصحي.

- ✓ حماية مدينة جانت من السيول وخاصة على مستوى حي إن آبرير.
- ✓ إنجاز محطة إزالة الأملاح والمعادن (Station de déminéralisation).
- ✓ إنجاز محطة أخرى لمعالجة المياه الصالحة للشرب بإن آمناس (بسبب نسبة الملوحة الكبيرة).
- ✓ إنجاز دراسات المخططات التوجيهية لكل من الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب عبر المراكز الحضرية.

الطـرق :يجب أن يجسد هذا القطاع العمليات التالية:

(1) تقرير لولاية اليزي، الامانة العامة لولاية اليزي، ديسمبر 2017

- ✓ صيانة مختلف شبكة الطرقات الوطنية وخاصة الطريق الوطني رقم 03 ذات الأهمية البالغة وهو المعبر الوحيد نحو شمال البلاد. نفس الشيء للطرق الأفقية الأخرى كالطريق الوطني رقم 53 و54 حيث يساهم فك العزلة داخل الولاية.
- ✓ إتمام وتوسعة الطرق الولائية إيليزي – طارات و جانت– تنالكوم.
- ✓ تدعيم وصيانة المطارات.
- ✓ إعادة تأهيل بعض المسالك.
- ✓ اقتناء تجهيزات الأشغال العمومية.
- ✓ فتح الطريق الرابط بين جانت و تمنراست.

سيساعد فك العزلة الناتج عن هذه النشاطات إستقرار السكان وإنشاء مراكز حياة على طول مختلف محاور الطرقات.

السكن والتعمير:

- ✓ انطلاق وإتمام مختلف برامج السكن (ريفي، إجتماعي، تساهمي,...).
- ✓ إنشاء مراكز حياة (حاسي بلقبور).
- ✓ توسيع القرى والتجمعات السكانية (فضنون، تنفوي، أوهانت، طارات وتنالكوم).
- ✓ المحافظة وإعادة تأهيل القصور القديمة بالتنسيق مع مصالح مديرية الثقافة.

خلاصة، يستلزم التأكيد على ضرورة اكتشاف واستغلال إمكانيات وقدرات الولاية. وعليه، ينبغي توجيه النشاطات نحو القطاعات التالية : [1]

السياحة :هذا القطاع الذي ترك مهملا دون استغلال للمداخيل المفترض عودتها على مدينة جانت حيث الأماكن والمواقع السياحية الخلابة, سيكون موضوع اهتمام وتفكير آن حول ظروف ستقبال السياح وتوجيههم.

الصناعة والمناجم :

- ✓ إنجاز مدابغ الجلود
- ✓ إنجاز دراسات حول استعمال المواد المحلية.
- ✓ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في شمال الولاية لمشتقات المحروقات.

(1) تقرير لولاية اليزي، الامانة العامة لولاية اليزي، ديسمبر 2017

- ✓ إستعمال تقنيات الطاقة الشمسية

التدابير الأخرى الواجب اتخاذها هي :

- ✓ تدعيم المناطق الحدودية ببرامج تنموية متكاملة.
- ✓ إنشاء مناطق صناعية ومناطق النشاطات.
- ✓ إنشاء منطقة للتبادل الحر بالدبداب.
- ✓ إحصاء العقار الحضري.

تشجيع الإستثمار الخاص عن طريق لجنة ترقية الاستثمار ، بالإضافة، إلى مساعدة المستثمرين المحتملين بمختلف التوجهات الإستثمارية للولاية والإمكانيات العقارية ومختلف الإمتيازات الممنوحة.

خلاصة الفصل الثالث

بالنظر إلى الاستثمارات المقدمة قطاعيا والإنجازات المجسدة ميدانيا، يمكن القول أن ولاية إيليزي، رغم عدم تحقيقها لمستوى كبير من حيث التنمية، فإنها تستحق كل التقدير، حيث حققت منذ نشأتها في العشرين السنة الماضية مؤشرات إجتماعية وإقتصادية تفوق المعدلات الوطنية.

تحققت النتائج الإيجابية بفضل المجهودات الجبارة التي قام بها المسؤولون المحليون من السادة الولاة المتعاقبين على الولاية حيث كان انشغالهم الرئيسي النهوض بهذه الولاية بتجسيد مختلف مشاريع التنمية المحلية بالتنسيق مع مختلف المجالس المنتخبة و المجتمع المدني.

ولهذا و من أجل تسيير أمثل و تنمية حقيقية، يجب توجيه كل الوسائل المالية والبشرية المتوفرة لدى الولاية والممنوحة من طرف الدولة نحو نشاطات مهيكلة منتجة لمناصب شغل كثيرة وتحسين شروط الحياة للمواطنين بحلول ملموسة و ميدانية وبآجال قصيرة في الإنجاز.

وفي هذا الشأن, فإن التنمية مسألة الجميع بتضافر الجهود وتعاون حقيقي بإشراك المواطنين كقوة فعالة في الإقتراح بالتكفل بالإحتياجات الإجتماعية و مشاكل الولاية. ينجر عن هذا التكاثف والتعاون اتخاذ قرارات فعالة في توجيه، تسيير وإنجاز البرامج.

تبقى معظم العراقيل المواجهة للتنمية منذ نشأة الولاية قائمة منها المرتبطة بطبيعة المنطقة (المناخ,التضاريس), موقع الولاية (بعدها عن المدن الرئيسية وأماكن اتخاذ القرار ومصادر التموين) وشساعة الولاية . تبقى هذه العوائق حجرة عثرة لمختلف قطاعات التنمية.

الخاتمة

ان البرامج التنموية في الجزائر ساهمت بشكل واضح في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كما ساهمت في تحسين الضروف الاجتماعية و مؤشرات التنمية البشرية ، كما اخذت هذه البرامج بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية و هو ما يعني ادماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية في الجزائر، فاستراتيجية التنمية في الجزائر بعد 2001 كانت وليدة لاستراتيجيات سابقة اتسمت بالفشل بسبب نقص التمويل و الاوضاع السياسية السائدة في تلك الحقبة.

فعند دراستنا لبرامج التنمية المختلفة التي سنتها الحكومة الجزائرية بداية من 2001 تبين انها لها وجهين :

الوجه الاول يعبر عن تحسن ملحوض في بعض القطاعات خاصة قطاع المنشات القاعدية.

الوجه الثاني يعبر عن سوء التخطيط و التبذير و اهدار المال العام ، و تنمية جهوية ليست بوطنية أي ان هناك تنمية جهة على اخرى.

فدراستنا اقتصرت على ولاية اليزي بشكل خاص و ما استفادت منه من خلال البرامج التنموية في العشرين سنة الماظية، فالزائر اليوم لولاية اليزي يجد نفسه في دشرة لا عاصمة الطاسيلي التي استهلكت ما يقارب 200 مليار دينار، انفقت على مشاريع وبنية تحتية لاتضهر وبرمجت العديد من المشاريع في مختلف المجالات، لكن بالمقابل لم يظهر أثر لتلك المشاريع على حياة الساكنة هناك فقد انتهت آجال إنجاز بعض المشاريع دون أن تسلم، والسبب أن الجنوب الكبير مصدر «ثراء «الجزائر، بفضل ما تزخر به أعماقه من ثروات «البترول» و«الغاز» ومختلف المعادن، يفتقر سطحه إلى وسائل الإنجاز، ومصادر التمويل الأولية كمواد البناء، وهو ما أثر سلبا على استكمال المشاريع الحيوية، والبرامج التنموية التي رصدت لها ملايير الدينارات لإخراجها من المخططات الورقية إلى أرض الواقع في شكل بنايات، ومدارس، وجامعات، وطرق سريعة ومصانع وغيرها من الهياكل والبنى التحتية.

وانطلاقا من الاشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة و التساؤلات المقدمة ، وبعد تحليلنا للموظوع و دراسته من خلال فصوله المقترحة تم التوصل الى اهم **النتائج** المتعلقة بالاثار الاقتصادية لبرامج التنمية الاقتصادية على ولاية اليزي خلال الفترة 2001-2019:

1. تباين مستويات التنمية المحلية بين ولاية اليزي و الولايات الاخرى الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي استهلمتها ولاية اليزي في اطار برامج التنمية الاقتصادية.
2. غياب المستثمرين سواءا كانو داخل الوطن او خارجه،مما اثر على تنوع النشاط الاقتصادي.

3. القطاع الزراعي محصور جدا في بعض المزارع الصغيرة التي تستخدم غالبا للاستعمال العائلي في حين قطاع السياحة و الذي من المفروض ان يلعب دورا فعالا في تنمية المنطقة على اعتبارها مصنفة عالميابفضل تراثها الطبيعي و التاريخي و الثقافي الكبير الا ان ذلك غير محقق في الواقع ولا تزال هياكل الاستقبال نادرة.
4. افتقار المشروعات العامة في اليزي الى رؤية مستقبلية ، كما ان وجودها لا يعبر في كثير من الاحيان عن سياسة تنموية محددة و استرتيجية تنموية وطنية واضحة المعالم، انما هي نتاج سمنة مالية (وفرة مالية).
5. اغلب المشاريع و الاستثمارات في ولاية اليزي يلاحظ عليها في الغالب انها نتاج قرارات سياسية و ادارية و استجابة لضروف انية مرحلية.
6. ضعف هده البرامج التنموية في تحقيق اهدافها خاصة تنويع الانتاج و تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل بالاظافة الى عدم تحسن الخدمات العمومية ، بمعنى عدم تحقيق الاهداف المرجوة من هذه البرامج الا في حدود ضيقة.
7. ارتفاع عمليات اعادة تقييم للمشاريع الاستثمارية المختلفة و بالتالي ارتفاع تكلفة الانجاز ، وهذا راجع الى غياب التخطيط الدقيق للمشاريع و ضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها.
8. التاخر الكبير في تجسيد مشاريع كل برنامج و التي تاثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة المبرمجة في البرنامج الموالي.

التوصيات:

1. التركيز على زيادة الاستثمارات العامة تركيزا حصريا على المشاريع مرتفعة العائد التي تكتسب اهمية قصوى في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من اختناقات واضحة.
2. مراعاة اوجه التكامل بين الانفاق على البنية التحتية و على غير التحتية عند زيادة الاستثمارات العامة او تغير اولويات الانفاق.
3. وضع استراتيجية للقطاع الصناعي و ضمان معدل نموه و تحقيق التناسب و الترابط و التشابك بينه و بين القطاعات الاخرى التي تضمن الاستغلال الافضل للموارد المحلية.
4. تحديد الاعتمادات على اساس الاحتياجات الفعلية من خلال اجراء دراسات جدوى دقيقة ومتابعة و مراقبة انجاز المشاريع.
5. ترشيد سياسات و قرارات ادارة التنمية.

6. الحرص على المال العام و الاسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي .
7. مساعدة المواطنين و تدريبهم على اساليب لحل المشاكل التنموية .
8. العمل على التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية و الخطوات العملية بمشاركة المجتمع و جميع المؤسسات الحكومية لاحداث تنمية حقيقية.
9. التنظيم السليم للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد و ردع مخالفيها ، ما يتعين ان يكون للدولة دور قوي في هذا المجال خاصة عن طريق تشكيل لجنة مختصة تتكون من خبراء تقوم بالتعمق في تحليل الظاهرة.
10. تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة.
11. وضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
12. تطوير الطاقات المتجددة و تجسيد سياسة جديدة لنجاعة الطاقة و توفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير بما يتيح تقليل الفارق بين الصادرات و الواردات.
13. تنمية المهارات و القدرات البشرية، فالعنصر البشري هو القادر على استمرار عمليات التنمية و لذلك فان الانفاق على تنمية القوى البشرية تعتبر من اهم عناصر التنمية.

ان نجاح الاصلاحات في تحقيق التنمية يتطلب ارساء جو من الحوار و هو ما يتطلب التنسيق بين الدولة و السوق و المجتمع المدني ، و محاربة كل اشكال مقاومة الاصلاح، كما يجب ان تهتم بالسياق الوطني للدولة الخصوصية الاقتصادية و الاجتماعية و امكانيات الاقتصاديات لان الوصفات الجاهزة قد لاتكون مناسبة للجميع.